

## المملكة المغربية

الجمعية التشريعية  
للبرلمان

## نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2020-2021 : دورة أكتوبر 2020

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
8240	دورة أكتوبر 2020
8273	صفحة
• محضر الجلسة رقم 318 ليوم الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1442 (فاتح ديسمبر 2020).....	• محضر الجلسة رقم 317 ليوم الثلاثاء 8 ربيع الآخر 1442 (24 نوفمبر 2020).....
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
• محضر الجلسة رقم 319 ليوم الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1442 (فاتح ديسمبر 2020).....	
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:	
1- مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع؛	
2- مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.	

## محضر الجلسة رقم 317

**التاريخ:** الثلاثاء 8 ربيع الآخر 1442 هـ (24 نوفمبر 2020 م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

**التوقيت:** ساعتان وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال

**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.

**المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الدستور، الفصل 100، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

**المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:**

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مكتب المجلس من مجلس النواب بـ:

1- مشروع قانون رقم 65.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بخصوص التعاون في المجال العسكري والتقني، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقع بعمان في 20 يوليو 2019؛

2- مشروع قانون رقم 75.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تآكل

الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، المعتمدة بباريس في 24 نوفمبر 2016 والتي وقعت عليها المملكة المغربية في 25 يونيو 2019؛

3- مشروع قانون رقم 09.20 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الأفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 11 فبراير 2019؛

4- مشروع قانون رقم 11.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة تركمانستان الموقع بعشق آباد في 23 شتنبر 2019؛

5- مشروع قانون رقم 14.20 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية والمجر، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

6- مشروع قانون رقم 15.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المجر، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

7- مشروع قانون رقم 33.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية واليابان لتفادي ازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقع بالرباط في 8 يناير 2020؛

8- مشروع قانون رقم 34.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية واليابان حول تشجيع وحماية الاستثمار، الموقع بالرباط في 8 يناير 2020؛

9- مشروع قانون رقم 37.20 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس للشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقع بلندن في 26 أكتوبر 2019.

أما بالنسبة لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليهما، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 12 نوفمبر 2020 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 21 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 24 سؤالاً.

شكراً السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج،

كفاءة اللي تنتعرفو عليها اليوم إلى واحد 10.000 كفاءة مغربية، بما فهم الكفاءات الاقتصادية.

أعدنا مخططا هو في طور التنزيل لتحفيز المغاربة المقيمين بالخارج للاستثمار، بالإضافة على المستوى الترابي مشينا تنشغلو بجهات أربع، الجهة الشرقية، جهة سوس- ماسة، جهة درعة- تافيلالت، من أجل أن نصل إلى مواكبتهم في.. ووضعنا منظومة رقمية لنواكهم ويكون عملية التحسيس وأيضا تكون عندهم الوصول إلى المعلومة باللغات المختلفة التي يتكلمون بها، خاصة بالنسبة للأجيال الصاعدة.

راجعنا مع وزارة المالية أيضا، وبعد أكثر من 10 سنوات اللي ما عمرو تقييم، اللي هو برنامج (MDM Invest)، اليوم تراجع والحمد لله غادي يكون في الحلة الجديدة اللي غادي يعي عندكم للغرفة وتناقشونه.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، التعقيب على جواب السيدة الوزيرة من فضلك.

#### المستشار السيد محمد الحماي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

أولا تشكروك على التوضيحات ديالك، وما عندنا شي شك على أساس فيك واحد المسألة اللي هي مهمة واللي هي أساسية، هي فيك واحد الحس الوطني وشفنا المجهودات ديالك اللي تبذلها من أجل الدفاع على هاذ الشريحة من المجتمع المغربي، واخا هي عايشة في دول أخرى ولكن تبقى دائما الأصل ديالها هو مغربي، تبقى دائما هي من الشريحة المغربية.

تتعرفو السيدة الوزيرة، هاذ الناس هاذورا تيدخلو العملة الصعبة للبلاد وراه تيجيبو (devise) لهاذ البلاد هادي، وبلادنا محتاجة لو، هوما تيساهمو في الاقتصاد الوطني هوثاني مدخول على الصعيد الوطني اللي تيوصل 62.2 مليار درهم، هاذو هوما الناس اللي تستثمر في هاذ البلاد.

ولكن هاذ الفلوس اللي تتجي هي استهلاك واحد النسبة ضعيفة هي 20% اللي تتمشي للاستثمار، علاش؟

كاين واحد مجموعة تعقيدات ديال المساطر، علاش هوما عايشين تما، عايشين بواحد الطريقة مختلفة علينا، هوما تيشوفو الإدارات ديالهم كيفاش هي، وتبسيط المساطر وكذا وكذا.

السيد تيجي حامل واحد المشروع، ولكن ملي تيجي، السيدة الوزيرة، كيجبر شاربي واحد البقعة أرض أو وارثها من عند باباه، ما خصوصي ذلك الفلوس يخلها تماك كيجيبها يستثمرها، ولكن ملي ترجعو لتصاميم التهيئة، السيدة الوزيرة، كنجبرو مشاريع أخرى.

وموضوعه دعم المغاربة المقيمين بالخارج الحاملين لمشاريع استثمارية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل.

#### المستشار السيد محمد الحماي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يبقى حلم الاستثمار في الوطن حاضرا لدى أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، في هذا الإطار نسائلكم حول التدابير والإجراءات التي اتخذتموها من أجل دعم حاملي المشاريع الاستثمارية من أفراد الجالية المغربية؟

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، الكلمة لك للرد على السؤال.

#### السيدة نزهة الوافي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا للسيد المستشار والفريق المحترم على طرحه هذا السؤال المتعلق بتشجيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج بالمغرب.

كيف ما جاء على لسانكم السيد المستشار، بالفعل وحسب دراسة قامت بها الوزارة المنتدبة أن الارتباط بالمغرب ثابت، والحمد لله، الرغبة والإرادة في الاستثمارات لهذه الفئة من المغاربة هي إرادة متواصلة.

اليوم نحن نشغل على أولا مؤسسة هاذ الورش بالإضافة إلى أننا يكون عندنا التدخل ديالنا مندمج ونقويو التنسيق والالتقائية بين كل متدخلي المؤسسات الوطنية، خاصة (CGEM<sup>1</sup>) والمؤسسات أيضا خاصة على المستوى الترابي، كما نتعرفو بلادنا، الحمد لله، عرفت تطور، واحد التقدم كبير في إطار مشروع اللاتمرکز.

في هذا الإطار، فهاذ المقاربة اللي نتخدمونها تكون عملية، براغماتية وتجديدية باش يكون عندنا تصور مندمج ومستدام، اليوم الحمد لله ولأول مرة عندنا برنامج وطني لتعبئة الكفاءات، بغيينا ننتقلو من 4500

<sup>1</sup> Confédération Générale des Entreprises du Maroc

مشاريع ناجحة لكفاءات مغربية بالخارج في كل جهات المملكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

سؤال ثاني لنفس الفريق، فريق الأصالة والمعاصرة، في سؤال موضوعه "تسريع مساطر معالجة الشكايات المرتبطة بقضايا وشؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج"، لنفس الوزارة.

المستشار السيد امحمد احمددي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة بكل صراحة نشد بحرارة على مغاربة العالم فيما يخص غيرتهم على الوحدة الترابية وعن وطنهم الأم، خصوصا في الاحتجاجات الأخيرة التي يقومون بها، احتجاجات سلمية دفاعا عن الوحدة الترابية، التي بكل صراحة التي عبرو على النضج ديال المغاربة كافة، سواء داخل المغرب أو خارج المغرب.

السيدة الوزيرة.

رجوعا إلى سؤالنا في الموضوع، وهو المشاكل التي تتعرض لها هاذ الفئة ديال مغاربة العالم، فيما يخص الشكاوي التي يتقدمون بها، لا من ناحية الوزارة ديالكم ولا من ناحية وزارة الداخلية ولا كذلك وزارة العدل، ولكن العديد، والعدد كبير من هؤلاء ما يتلقاوش أجوبة اللي تطمئتهم فيما يخص المشاكل التي تخصهم في بلدهم الأم.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة الجواب على سؤال السيد المستشار.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل لا بد من التنويه على التعبئة الوطنية الكبيرة الدائمة المتواصلة بتلقائية لكل المغاربة عبر العالم، للدفاع على الوحدة الوطنية وعلى الثوابت الوطنية ضد خصوم الوحدة الترابية في كل أنحاء العالم.

فيما يتعلق بسؤالكم، السيد المستشار المحترم، هاذ السؤال حول

إذن هاذ الناس هاذو أشنو خصوي دار؟

خصوصيكون هاذ المشاريع هاذي نساعدوهم، إلى كان بواحد الفكرة اللي هي ما كاينش فهاذ البلاد، خصنا نساعدوهم فيها.

تيجي السيد، السيدة الوزيرة المحترمة، تيجبر الأرض ديالوتحفظات، تحفظات وداوها لونات آخرين، هاذ المسائل هاذي راه تنعيشوها يوميا مرارا وتكرارا.

مشروع السيد دارو في المضيق، السيدة الوزيرة، كاين إشكال بين الجماعات ومراكز الاستثمار، أي مركز استثمار، السيدة الوزيرة، مازال ما انطلقشي، وكلشي تيتسنى هاذ مراكز الاستثمار والخطاب الملكي كان واضح والإستراتيجية اللي تدارت الجديدة لدعم هاذ مراكز الاستثمار، ولكن تنشوفو المشاريع راه واقفة، (blocage)، مبلوكية الدنيا.

ولكن أنتوما تنشوفو، السيدة الوزيرة، كاينة الجائحة، خصنا تكون مرحلة استثنائية، هاذ المرحلة هاذي باش نهزو الاقتصاد ديالنا خصنا نشوفو المسائل اللي الإنسان اللي جاب الفلوس ودخل لهاذ البلاد خصنا نساعدوهم، ما نبقاوش نفكرو فواحد المجموعة دالمساطر ونشوفو تصاميم التهيئة ونشوفو واحد المجموعة دالحوائج.

خصنا نبسطو المساطر، نعطيوا لهاذ الناس باش نحركو عجلة الاقتصاد ديال بلادنا.

وشكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

فيما تبقى لك من الوقت السيدة الوزيرة، أعتقد 45 ثانية.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

أنا بغيت نأكد لك السيد المستشار، بقدر ما هناك الإكراهات بقدر ما هناك الإرادة ديال مغاربة العالم وإرادتنا احنا كحكومة وإرادتنا جميعا احنا كبلد، من أجل أننا نعزز الارتباط عبر فتح هاذ المجالات للاستثمار أمام الكفاءات المغربية بالخارج، من جهة.

من جهة ثانية، هناك إشكالات على المستوى الترابي، ولكن هناك أيضا تقدم كبير فيما يتعلق بالمنظومة ديال حتى هو مواكبة الاستثمار في علاقتها ب (les CRI<sup>2</sup>)، نحن على تواصل مباشر، متواصل، دائم مع المراكز الجهوية للاستثمار، اللي كتشتغل، ربما كاينة إكراهات ولكن كاين اشتغال وكاين تقدم وكاينة مشاريع ناجحة في كل الجهات لمغاربة العالم، بقدر ما كاينة إشكالات، نحن هنا من أجل حلها، هناك أيضا

<sup>2</sup> Centre Régional d'Investissement

عندهم، عندهم واحد العدد والمشاكل كثيرة وكذا، ولكن القنصليات ما كتجاوبش معهم، لا من يجيب.

احنا نتعرفو، السيدة الوزيرة، لأن الاهتمام الذي يوليه صاحب الجلالة لهاذ الفئة هادي، ومرارا وتكرارا يطلب من الحكومة الأخذ بيد هؤلاء، لأن نظرا أولا وقبل كل شئ بأنهم مغاربة، ثم كذلك العملة الصعبة اللي تيدخلوها لنا في البلاد والغيرة اللي عندهم على بلادهم، ثم الاستثمارات اللي تيجيبو هؤلاء المستثمرين ديال هاذ الجالية اللي تتكون على برا، ولكن هناك مشاكل عديدة ومتعددة مع الإدارات، هناك من يستغل هاذ الفرص هادو، واحد الحاجة احنا ما تنقولش الجميع، ولكن هناك بعض المسؤولين في الإدارات اللي تستغلوا هاذ الفرصة هادي وتبقاويديو ويجييو.

خصوصا بأن هاذ المواطن، هاذ المغاربة ديال العالم اللي تيجيو، واحد الحاجة تيشغلوا في شركات كبرى وعندهم واحد المدة في السنة، واحد المدة بسيطة جدا اللي تيقضي واحد 20 يوم في البلاد، واش غيقضها في العطلة لأن جا غيرتاح؟ واش غيقضها في المحاكم والمشاكل؟

ثم احنا نتعرفو جميعا، كما يعلم الجميع، بأن المستثمرين ديال المغاربة خصوصا اللي تيسثمرو في العقار واللي فيه المشاكل، فيه مشاكل عديدة ومتعددة، فيه مشاكل مع الأكرية، فيه مشاكل ديال التسبب على العقارات ديال هؤلاء، ثم ذاك الشئ ديال تصاميم التهيئة، واحد الحاجة اللي تيجي تيجبر بأن الأراضي ديالو كاملة كان فيها مناطق خضراء، مع العلم بأن اللي كايين هنا تيدافع على حقو.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الرد على التعقيب السيدة الوزيرة.

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:**

.. وقد طلبت الأرقام، تمت معالجة أزيد من 585 شكاية وفق هاذ المنظومة اللي قلت لك، إذا كانت عندكم شكايات في عدم التواصل الذي أنا أستبعده، لأن السادة القناصل والأطر والمدير هم معبئين، ولكن احنا مستعدين، منفتحين أننا نتابعو ما قلتموه.

المسألة الثانية أيضا احنا استثمرنا أيضا الوسائط ديال التواصل الاجتماعي وتلقت الخلية، لأن هناك خلية مستعدة تواصل معكم أيضا بالوزارة تشتغل عن بعد وحضوريا، تلقت 1557 مكالمة ومعالجة ملفات ذات الصلة.

تسريع مساطر معالجة الشكايات، وأكد لكم أن احنا اليوم الملف الأساسي اللي تديتغلوه به بحكم الإشكالات فعلا اللي كايينة، هو أننا نقوي سرعة التفاعل مع شكايات المغاربة بالخارج، بإجراءين مهمين هو الرقمنة وأننا نقوي الالتقائية والتنسيق مع كل المؤسسات الوطنية والقطاعات اللي عندها علاقة بهاذ الشكايات.

بالتالي كان وضع منظومة مندمجة لتلقي وتبوع ومعالجة شكايات المغاربة، اللي ممكن دابا أنتوما تيدخلو لها عبر الموقع ديال الوزارة، بالإضافة إلى ذلك تم تجويد البوابة الوطنية للشكايات، ودخلنا فيها خدمة خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج، اللي غادي تنطلق، إن شاء الله، في الأسابيع المقبلة باش يكون فيها أيضا اللغات، بالإضافة إلى ذلك تم توحيد قنوات تلقي ومعالجة شكايات المغاربة، باش كتكون عندنا واحد الحلقة متواصلة بالمؤسسات الوطنية والمراكز القنصلية والمغاربة القاطنين بالخارج بشكل رقمي، عن طريق إحداث فضاء رقمي خاص بهاذ العملية هادي، ودرنا فيها دورية مشات للسادة القناصل والسادة السفراء في إطار تجويد هاذ العملية.

ثم عندنا عمل مع المؤسسات ذات الصلة بهاذ المجال ديال معالجة الشكايات، فيما يتعلق بوزارة العدل، اللجنة المختلطة في هذا الأمر التقت عدة مرات، وإن شاء الله، غادي نحينو الدورية اللي ربما نتعرفوها، الدورية اللي صدرت في 2016 في علاقتها بالمساطر المتعلقة بوزارة الداخلية ووزارة العدل وأيضا وزارة الشؤون الخارجية والوزارة المنتدبة.

العمل الكبير اللي تيكون على مستوى المراكز القنصلية بالإضافة عمل مقدر وكبير اللي كايين في مركز الاتصال بوزارة الشؤون الخارجية، الأرقام الهاتفية، ثم استثمرنا أيضا وسائط التواصل الاجتماعي، اللي ممكن تيدخلو وتشفوي يعني المحصلة ديال العمل اللي كايين.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد المستشار، التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

**المستشار السيد محمد حميدي:**

شكرا السيدة الوزيرة.

فعلا لأن لا أحد يجادل في وطنية هاذ الفئة هادي، إلا أن هناك مشاكل عديدة ومتعددة، واحنا ما كرهناش السيدة الوزيرة تعطيو لنا عدد الشكايات اللي توافدت عليكم، والعدد اللي تحلات المشاكل ديالها والعدد اللي ما وصلتوش للحلول ديالها.

فعلا بأن هناك مشاكل، وذكرتو على سبيل المثال، ذكرتو القنصليات، توصلنا بشكايات من طرف المواطنين اللي عايشين في الخارج كيتاصلو بالقنصليات ولكن لا أحد يجيب، عندهم ذاك الشئ ديال (répertoire) اللي كيرد عليهم، باش ياخذو المواعيد، المشاكل اللي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لنفس الوزيرة، سؤال للفريق الدستوري، موضوعه "الكفاءات والخبرات المغربية بالخارج".

ليفضل أحد منكم لإلقاء السؤال.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة، نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي قررنا إعادة فتح نقاش حول موضوع تعبئة الخبرات والكفاءات المغربية بدول المهجر، لماذا؟

لأن هاذ الموضوع له أهمية وله إستراتيجية كبيرة، لكن نود، السيدة الوزيرة، أن نناقشه من زاوية أخرى، فكل الكفاءات الموجودة بالخارج ليست قد ازدادت بدول المهجر، لكن نلاحظ على أنه أغلب الكفاءات والخبرات هي ازدادت بالوطن الأم، ازدادت هنا بالمغرب، لأنها كوجودها على أن معظم هاذ الخبرات تلقت التعليم ديالها خلال كافة مراحلها الابتدائية ولا خلال المعاهد ولا الجامعات المغربية، وحصل هاذ الخبر على الدبلوم اللي كيسعى له وتيكون حصل على وظيفة إلا أنه تيسمح في نهاية المطاف في جميع اللي حصل عليه في هاذ البلاد وتيمشي لدول المهجر.

هنايا تنتساءلو، السيدة الوزيرة، هل وزارتكم عندها دراسات في هاذ المجال باش نوقفو على الأسباب الحقيقية اللي كتخلي هاذ الكفاءات تتسمح في البلاد وتتمشي تبحث؟ لأنه من خلال الخبرات اللي تنعرفو الزملاء ديالنا، ما تيسعاش للريح المادي، تتلقاه ربما تيتلقى قل من اللي كان عندها هنا، ولكن ملي تتسولو تيقول لك إما أنا باقي باغي نزيد نبحث، إما ملقاش ذاتو هنايا.

لهذا، السيدة الوزيرة، فنحن اليوم في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، ننهكم على أنه لا بد من مشاركة القطاعات الأخرى، خاصة ما يتعلق في مجال الابتكار والإبداع، لوقف نزيف هجرة الأدمغة، لأن المهمة مزدوجة، ما خصناش نعبأو على الكفاءات اللي هي في الخارج وننساو اللي تيمشيو من هنايا ما غنحققو والو، لا بد من إعطاء أهمية، أولوية للخبرات والكفاءات اللي تكونت هنا في البلد الأم واضطرت لسبب من الأسباب، وهو اللي بغينا معكم توقفو عليه ونعرفوه.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هجرة الكفاءات المغربية إلى الخارج، أولا الهجرة هي قرار شخصي، نتفق بالفعل هو أن وجب أننا نشغلو جميعا من أجل أن تكون عندنا توطين أكثر لكفاءاتنا المغربية من أجل حمايتها من نزيف الهجرة بالخارج.

ولكن أنا نؤكد لك أن أيضا الكفاءات المغربية بالخارج سواء اللي درست بالمغرب أو اللي كبرت بالخارج، على اعتبار أن أيضا الهجرة المغربية اليوم فيها متغير أساسي هو الأجيال الصاعدة، لكل هذه الكفاءات عندها تتقاسم إرادة مشتركة هو الإسهام وتقوية الإسهام في التنمية الوطنية والأوراش التنموية بقيادة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، احنا نشغلو اليوم على ورش مهم جدا نحاول تسريعه، فيما يخص تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج بالشكل المندمج، مأسس، على أساس أن نمشيو أيضا يعني لاستدامته.

بالتالي تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج اليوم، لأول مرة تيتوفر فيها برنامج وطني لتعبئة الكفاءات، أيضا كان اشتغلنا بشكل تشاركي بالتقائية مع الوزارات الأخرى، لأن أهم شيء هو أن في كل وزارة، في كل مؤسسة وطنية، وجب أن يحضر هاذ المحور ديال تعبئة الكفاءات، وهذا الحمد لله، نجحنا فيه بكل موضوعية نقولها، بحيث أن فهاذ المدة الوجيزة أهدننا فرق عمل اللي خرجت لنا محصلة مشرفة، اليوم كنتوفرو على هاذ البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات، اللي بغينا ننطلقو من 4500 إلى 10.000 كفاءة، فيه أن تكون كل وزارة، كل مؤسسة وطنية عندها محور لتعبئة وجذب وتسهيل إدماج الكفاءات المغربية الخاصة بالمجال ديالها.

أيضا، أطلقنا برنامجين اليوم هما في طور التنزيل والتنفيذ، اللي هو برنامج الكفاءات المغربية بالخارج (MRE Academy) اللي هو اليوم الكفاءات المغربية ديالنا بالخارج، خمس شبكات دالكفاءات بأربع قارات بالعالم، اللي هم 4500، اليوم تيشغلو مع المكتب الوطني للتكوين وإنعاش الشغل، باش ممكن أن يكون واحد الجسر لنقل الخبرة، لنقل الابتكار، أيضا للإسهام في التكوين وتكوين المكونين في مجالات ذات أهمية كبرى فيما يتعلق بالعرض ديال التكوين في المغرب، اللي هو في مجالات التعلم الإلكتروني، التعلم عن بعد، أيضا إتاحة الفرصة لهم، وهذا الحمد لله، ما تم الحصول عليه في إطار الشروع في

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

بالفعل فرضت هذه الأزمة تحولا وفرضت سياقاً خاصاً لم نعتد له بالسابق، ومن بين ما فرضته أيضاً أن لأول مرة المغاربة المقيمين بالخارج ما استطعوا أنهم يلجوا إلى المغرب في عملية "مرحبا"، التي كانت تتكون كل سنة، والحمد لله تتكون ناجحة والتي هي حقيقة متميزة ومفردة وتخص المغاربة المقيمين بالخارج في علاقتهم ببلادهم، بحيث أننا تنستقبلو كل سنة ما يزيد على مليونين أو ثلاث ملايين.

في إطار هاذ السياق الخاص الذي فرضته جائحة كورونا، احنا تنشغلو على ثلاث مستويات:

أولاً، المواكبة الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج، كما تفضلت مع السيد المستشار سابقاً، وتكلمو، إن شاء الله، في اللجنة بشكل مستفيض.

اليوم عندنا منظومة عملية فيما يتعلق:

أولاً، بتسريع الاستجابة والتفاعل مع الشكايات ديالهم، أيضاً مشينا للرقمنة فيما يتعلق بالخدمات، وهناك منظومة أيضاً رقمنة داخل التمثيليات القنصلية، بالإضافة إلى ذلك العمل الكبير اللي تنديروه فيما يتعلق بتعبئة الكفاءات.

ثم أهم ما يمكن أيضاً أن نسرده هو المواكبة القانونية والاجتماعية التي كتمهم خاصة الفئات الهشة من النساء وأيضاً من الفئات التي ممكن أن يكونو في وضعية هشاشة إزاء التداعيات اللي غادي تفرضها وفرضتها ظروف الجائحة.

**السيد رئيس الجلسة:**

السي السباعي في إطار التعقيب.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

تفاعلا مع جوابكم واستحضارا لأوضاع مغاربة العالم في هذه الظرفية الوبائية الصعبة، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولاً، رغم الجهود المبذولة للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للجائحة على مغاربة العالم بالرغم من تأخرها، اعتباراً لظروف الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية، نتطلع السيدة

تكوين المكونين، بدأ هاذ الشئ من بداية شتنبر.

بالإضافة إلى تعبئة الكفاءات، التي هادي مناسبة نشكرهم اللي تعبأو معنا خلال جائحة كورونا ولأزوالو معبئين.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيدة الوزيرة، شكرا.

في إطار التعقيب فيما تبقى لكم من الوقت السيد المستشار.

**المستشار السيد الملودي العابد العمراي:**

شكرا السيدة الوزيرة.

من خلال البحث فهاذ المجال اطلعنا على بعض الأرقام، التي هي في الحقيقة مخيفة، فمثلاً جاء على لسان وزير التربية الوطنية والتعليم العالي على أنه سنويا كتهاجر من المغرب للخارج 600 مهندس.

وهنا، السيدة الوزيرة، نتعرفو على أن المهندسين من خلال كافة المسار الدراسي ديالهم فتيكون واحد التعليم عمومي، وبالتالي الدولة تتحمل واحد الالتزام مالي.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

موضوع مهم سيناقش في اللجنة إذا أردتم.

السؤال الرابع، موضوعه "معاناة الجالية المغربية المقيمة بالخارج"، للفريق الحركي لتقديم السؤال.

السي السباعي.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

فرضت جائحة كورونا وتداعياتها تحولا جوهريا في العديد من السياسات العمومية والقطاعية.

وفي هذا الإطار نساثلكم، السيدة الوزيرة، حول المقاربة الجديدة المعتمدة لمعالجة أوضاع المغاربة المقيمين بالخارج؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيدة الوزيرة الجواب على السؤال.

التدابير التي وقعت، في الإشكالات التي فرضتها، المغرب اتخذ قرار منذ 15 يوليوز المنصرم بتنظيم عملية استثنائية تمكن المغاربة المقيمين بالخارج أنهم، وفق بالطبع التدابير الاحترازية التي اليوم المتخذة من طرف كل البلدان من أجل الولوج إلى التراب الوطني، بالتالي مجموعة من المغاربة، والحمد لله، استطاعوا أنهم يزوروا يعني الأسرديالهم.

فيما يتعلق بالمواكبة الاجتماعية، والتي أنا مستعدة نجي للجنة وتنداكرو في كل الجوانب التي كتمهم خاصة هاذ التحول التي تنقومو به في مجال الرقمنة، لأننا احنا واعيين بأن الإشكالات التي مفروضة بالجائحة وأيضا بغير الجائحة، الإشكال الزمني والجغرافي، وهناك نجيو للجنة وتتكلمو بشكل يعني مفصل على كل هذه الإشكالات.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في نفس القطاع، سؤال للفريق الاشتراكي، موضوعه "تيسير وتسهيل الخدمات المقدمة لمغاربة العالم".

السؤال لك السيد رئيس الفريق.

#### المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة، هذا السؤال ديالنا هو المنهجية المعتمدة لتيسير وتسهيل الخدمات المقدمة لمغاربة العالم، ربما السؤال كان يعرف شوية ديال.. يعني قديم شي شوية، لكن في ظل الجائحة هناك واقع آخر، وهاذ واقع الجائحة خلق حاجيات أخرى وخلق وضع اجتماعي آخر لدى مغاربة العالم، ما عرفتش في الوزارة هل هناك تشخيص لوضعية مغاربة العالم؟ وما هي الحاجيات الجديدة التي ظهرت في هذه الظرفية؟ وكيف تعاملت معها الحكومة، خاصة أن هاذ الوضع فرض علينا كبلد، فرض علينا كحكومة أن ندمج بشكل قوي الرقمنة-كما يقال- لتدبير الحاجيات، كيف تعاملت وزارتك، السيدة الوزيرة، مع هذا الوضع؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للرد على السؤال.

الوزيرة، إلى إقدام الحكومة على إيجاد حلول تمكن المغاربة من زيارة وطنهم الأم بأقل التكاليف وبمساطر بسيطة؛

ثانيا، السيدة الوزيرة كما تعلمون، يساهم مغاربة العالم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، ويعدون ثاني مصدر للتحويلات النقدية الأجنبية للمغرب، إلا أن تداعيات الجائحة الاقتصادية والاجتماعية كانت وخيمة على أفراد الجالية، بفعل تسريح العمال وتراجع الإعانات الاجتماعية لدول الاستقبال، مما أضحي معه تدخل الحكومة لمواكبتهم ودعمهم، أمرا ضروريا ومستعجلا؛

ثالثا، السيدة الوزيرة، يتمتع المغاربة المقيمون بالخارج بحقوق المواطنة كاملة، وفي هذا الصدد ندعو الحكومة إلى تفعيل فصول الدستور، التي توطر المشاركة السياسية والانتخابية لمغاربة العالم في بلدهم الأم، وتضمن مشاركتهم أيضا في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم.

وفي هذا الإطار، نجدد التأكيد على ضرورة تعجيل إعادة هيكلة مجلس الجالية المغربية بالخارج، ليلعب دوره كما هو منصوص عليه دستوريا؛

رابعا، نتطلع السيدة الوزيرة في الفريق الحركي أيضا، إلى ما يلي:

- التدخل العاجل لتمكين أسر المتوفين من مغاربة العالم من نقل جثمانهم إلى أرض الوطن، مع استحضار ما لذلك من تكاليف مادية وصعوبات إدارية، خاصة في ظل الجائحة؛

- تحفيز الكفاءات المغربية بالخارج في مختلف المجالات لتساهم في الأوراش التنموية لبلادنا، والعمل على إشراكها في تحمل المسؤولية في المناصب العليا، في الوقت الذي تستفيد فيه بلدان الإقامة من كفاءاتهم علميا وتقنيا وسياسيا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

#### السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا مستعدة أن أمثل أمام اللجنة من أجل الخوض في كل الملفات، لأنها هي ملفات كثيرة طرحتموها.

فيما يتعلق بما حالت دونه هذه الجائحة ولأول مرة، للأسف الشديد، واحنا حقيقة نتألم ككل الأسر، لأن كل الأسر المغربية لا بد وأن عندها مغربي أو مغربية بالخارج، بالرغم من ما فرضته هذه الجائحة في



## السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل احنا عندنا تشخيص بدراسة وأيضا عندنا تشخيص متواصل لهاذ الوضعيات التي تتغير مع كل بلد، بلد، اللي كيتخذ في كل بلد تدابير معينة خاصة بالبلد نفسه، اللي تختلف في قارة أخرى وفي بلد آخر.

لهذا الوزارة قبل الجائحة ولكن الجائحة هي سرعت مشروع طموح وواعد اللي هو ورش الإصلاح الفصلي العميق.

اليوم، أنا أبشركم وأؤكد لكم، السيد المستشار، وعبركم كل مغاربة العالم، أن الحمد لله، قبل نهاية السنة غادي نطلقو، إن شاء الله، المشروع اللي يتناسب مع كذلك الوضعية الجديدة اللي تعيشها الهجرة المغربية بالخارج والوضعيات اللي كتملها هذه الجائحة، بحيث أنه غادي يتم إطلاق "منظومة المواعيد" بحيث الخدمات اللي غادي تكون، إن شاء الله، عن بعد.

هذا ومن المرتقب قبل نهاية هذه السنة أن بعض المراكز القنصلية غادي تقدم الخدمات ديالها القنصلية بالمواعيد عبر تطبيق خاص، كذلك غادي يتم إطلاق منظومات رقمية الخدمات القنصلية وتيسير ولوج المرتفقين بها عبر البوابة الالكترونية، الحالة المدنية، خدمة تجديد جواز السفر البيومتري، كذلك رقمنة الرسوم اللي تيجتاجها المغربية في كل الوثائق ذات الصلة بالخدمات القنصلية في الجانب ديال الحالة المدنية، في الجانب ديال العقود وأيضا اعتماد التبر الإلكتروني والحفظ الإلكتروني للوثائق.

بالموازاة غتبقى استعجالية الحصول على الوثائق، سواء البطاقة الوطنية، سواء الجواز بالنسبة للحالات القصوى المستعجلة.

كذلك، هناك داخل وزارة الشؤون الخارجية والوزارة المنتدبة منظومة رقمية، أنا تكلمت على شوية ونجيو للجنة إلى بغيتو وتكلمو على المنظومة الرقمية.

فيما يتعلق بمعالجة الشكايات اليوم عندنا حلقة متواصلة تنديرو فيها الالتقائية بـ (chikaya.ma) اللي فيها اليوم (profil) ديال المواطن المغربي بالخارج، بالإضافة أيضا فيما يتعلق باللجنة، والسيد وزير العدل يحضر معنا، لجنة اللي فيها مجموعة ديال الشركاء، خاصة وزارة العدل، النيابة العامة، فيما يتعلق أيضا بوزارة الداخلية، هاذ اللجنة التي أطلقت بعد الخطاب الملكي السامي ديال 2015، اليوم كايئة لجنة مختلطة لتبت في المراجعة ديال الدورية ديال 2016 وأيضا كل الإجراءات اللي تسهل وتبسط المساطر فيما يتعلق بالوضعية الجديدة التي فرضتها، ولكن بكل صراحة نقول لك احنا بدينا نشتغل عليها قبل

أن تأتي أيضا هذه الجائحة.

## السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس الفريق، الكلمة لكم في إطار التعقيب.

## المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ المعطيات، واحنا كنا متأكدين بأنه كايين عمل تيدار، خاصة فيما يتعلق بتدبير الخدمات عن بعد وعبر الرقمنة، وهذا مفروض علينا. إذا أردنا أن نبقي ضمن بلدان العالم التي تحرص على مستقبلها، لابد أن ندخل هذه الرقمنة.

كذلك، أنا أريد أن أنبه يجب الانتباه ليست الحاجات ديال مغاربة العالم فقط هي وثائقهم أو المحافظة أو وزارة الداخلية أو.. ولكن هناك واقع ماشي واقع واحد ولكن واقع متعدد حسب بلدان الإقامة، كايين بعض الحالات، ناخذو الوضع في فرنسا مثلا، للأسف هاذي سيادة ديال دولة، احنا ما غنتدخوش فيها، ولكن هناك إجراءات، مشاريع تشريعات وتشريعات اللي تتوضع مغاربة العالم بالإضافة لكل الجاليات في موقع صعب، وكذلك وضعية كوفيد من الناحية الاجتماعية، هناك فئات متعددة تعيش معاناة حقيقية من الناحية الاجتماعية.

لذلك، الرجاء التفكير في هاذ الأشياء هاذي.

واسمحي لي، السيدة الوزيرة، بغيت نستغل هاذ السؤال، ومن خلالكم ليس.. أنتم معنيين جزئيا، ولكن الحكومة ككل، نثير وضعية واحد حوالي 9000 فرد نساء ورجال يشتغلون في مليية وسبته، هناك 5000 كيشغلون في مليية و3600 كيشغلون في سبته بعقود غير محددة المدة، هناك اللي عندهم 20 سنة ديال العمل، 25 سنة ديال العمل، لكن منذ وقف.. يعني إغلاق الحدود الناس لأهم مقيمون في المغرب، مقيمون في المغرب تيشغلون، ولكن تيشغلون منذ إغلاق الحدود، هاذ الناس اليوم مهددين بفقدان عملهم، مهددين بواحد الشكل، حياتهم العائلية تشتت، أطفالهم في وضعية صعبة، وكذلك المتقاعدين اللي هنا ما يمكن لهومش ياخذو المعاش ديالهم إلا إلى خصهم يدخلو، لذلك الرجاء ومن خلالكم الحكومة التفكير في هاذ الموضوع، في هاذ المعاناة ديال هاذ الناس.

شكرا السيدة الوزيرة.

## السيد رئيس الجلسة:

أعتقد، السيدة الوزيرة، لم يبق لك من الرصيد الزمني من الوقت إلا ثواني، غادي نعطيك 5 ثواني باش إلى كان ممكن.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء الحيواوي:

السيدة الوزيرة.

واقيلة الجواب هذا ما شي جواب على سؤالنا، وبالتالي نتعرفو أنه البلاد اعتمدت واحد الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء منذ 2014، بناء على تعليمات ملكية سامية لبلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة، بعد التزايد الملحوظ في عدد المهاجرين وتحول بلدنا من بلد عبور إلى بلد إقامة، ما عزز من مصداقية بلادنا ومصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية الملزمة للمغرب بعدم التمييز بين المهاجرين والمواطنين واعتماد القانون 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر.

وعلى الرغم من ذلك، مازال المهاجرون في بلادنا يعيشون على وقع المعاناة، بسبب تعرضهم للممارسة التمييزية واستغلال المقيمين منهم بصفة غير قانونية بتشغيلهم دون أدنى الحقوق وعدم التصريح بهم والترحيل القسري للمهاجرين وطالبي اللجوء إلى المناطق الجنوبية للمملكة، في خرق واضح للمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وحرمانهم من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، كما عمق الحجر الصحي معاناتهم بعدم تسليم السلطات وثيقة التنقل الاستثنائية وفرض حالة حصار مضاعف على المخيمات التي يقطن بها المهاجرون غير النظاميين خلال فترة الحجر، وكذا استثنائهم من الدعم المؤقت للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل رغم اشتغالهم في هذا القطاع.

السيدة الوزيرة.

لقد أثبتت التجربة داخل العديد من الدول أن الهجرة شكلت على الدوام قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية متى تم الإدماج الفعلي للمهاجرين داخل المجتمع، وهذا ما يتطلب من بلادنا الإسراع بالتنزيل العملي لكل مضمين الإستراتيجية الوطنية للهجرة، مع الحرص على ضمان التقيائية الإستراتيجيات المعتمدة في مجال الهجرة بين مختلف القطاعات المعنية وإشراك الحركة النقابية، باعتبار الهجرة قضية مجتمعية واجتماعية مرتبطة بشكل وثيق بمجال اهتمام وعمل الحركة النقابية.

كما نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على:

- ضرورة تعديل وإصلاح قانون الهجرة 02.03 الذي يتنافى مع مبادئ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء الإنسانية في فلسفتها؛

- الإسراع بإخراج مشروع قانون 66.17 المتعلق باللجوء وشروط منحه؛

- تعزيز ولوج المهاجرين إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، خاصة الشغل والصحة والتعليم والتكوين، واعتماد آليات عملية لضمان المساعدة القانونية لهم في شتى المجالات، خاصة النساء اللائي يتعرضن لكل أنواع العنف الجسدي واللفظي والتحرش الجنسي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

في ثواني، مواكبة وحماية حقوق مغاربة العالم هو مبدأ دستوري، نحرص عليه نواكب وضعيتهم في مختلف البلدان.

المسألة الثانية، عندنا برنامج استعجالي لمواكبة ما بعد أو خلال أو ما بعد "كوفيد-19"، إن شاء الله، نتقاسموه معكم وجزء منه اللي هو الحماية الاجتماعية مشروع قانون غادي يجي عندكم بدون شك، إن شاء الله، للمجلس من أجل تقاسمه.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر سؤال في هذا القطاع لفريق الاتحاد المغربي للشغل، موضوعه "مآل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء".

تفضل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء الحيواوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن مآل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، تفضلي للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أؤكد لكم أن الوزارة المنتدبة، وزارة الشؤون الخارجية قبلها، حريصة على تنزيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء في بعدها الاجتماعي، بعدها التربوي، بعدها الثقافي، وأيضا في بعدها التدبير المندمج لهذا الملف التي تعلمون أنهم مسؤولة مشتركة للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك.

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:**

إذن أنا غير نطلبها تسحب ما قالتها فيما يتعلق بالترحيل والتمييز ما كينش..

**السيد رئيس الجلسة:**

الله يرضي عليك، الله يرضي عليك، الله يرضي عليك، لا غادي نرد لها الوقت، غادي نعطيها وقتها، الله يرضي عليكم اللي بغا يرد كايين فرص، كايين محطات، اللي تهضرو تجاوبوها.

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:**

المملكة المغربية حريصة على الالتزام والوفاء بالتزاماتها وطنيا ودوليا وأمميا، وهي أعطت المثال إفريقيا، لم تتردد بقيادة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، إثر إعطائه التوجيهات باش تعتمد الوزارة..

**السيد رئيس الجلسة:**

خليو الوزيرة، الله يرضي عليكم، الله يرضي عليكم. السيدة الوزيرة، استمري في الجواب، ما تشوفيش كاع، جاوبي المجلس، جاوبي المجلس السيدة.. الله يرضي عليك، جاوبي، هذا سؤال موجه لك للوزارة وأنت جاوبي المجلس.

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:**

فيما يتعلق بالتنزيل أقول أن 3636 طفل أجنبي تيقروا إلى جانب وليدات المغاربة إلى غاية ميزانية 2019-2020. أيضا 701 طفل استافدو من برنامج التربية غير النظامية، 338 طفل من التعليم الأولي برسم المواسم الدراسية 2018-2019 وإن شاء الله في هاذ السنة غادي يزيد العدد، 468 من وليدات المهاجرين بالمغرب استافدو من برنامج "تيسير"، 505 استافدو من برنامج "مليون محفظة"، أيضا عندنا عمل مع (ANAPÉC<sup>3</sup>) بحيث أن كايين برنامج خص لمواكبة الإخوان ديالنا اللي عندنا شرف وتنعززو بجمييع جنسياتهم، وخاصة الأفارقة أننا نواكبهم فيما يتعلق بالحصول على عمل إلى جانب إخوانهم المغاربة، تنتظم حملات وقائية استافدو من الرميدي (RAME<sup>4</sup>)، بالإضافة إلى

ولا يفوتنا هنا أن نؤكد للحكومة ضرورة تركيز أكثر على هذه الفئة وتوفير الحماية اللازمة لها، خاصة وأن بلادنا منخرطة في الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد النساء، ونحن على ساعات من انطلاق فعاليتها..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الله يرضي عليك.

الكلمة لك، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب.

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:**

السيدة المستشارة المحترمة،

أنا لا أظنك تتحدثين على المملكة المغربية، مملكة التسامح، مملكة المغربية اللي ما عمرهم تيديرو التمييز العنصري ضد الأجانب، وأنا أتحمل ما أقول، بالتالي، أولا، هذا بالنسبة لنا جميعا.

بالنسبة للمملكة المغربية بقيادة جلالة الملك محمد السادس، الحكومة المغربية ملتزمة حريصة على أن تطبق وتنفذ وتنزل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

أنا أتكلم بالأرقام وغنجيو للجنة ونتحدثو، عندنا 11 برنامج عمل قطاعي من بعد مؤشرات ممكن نؤكد لكم أن 3636 طفل مغربي، نحن اليوم عندنا الشرف أنهم تيقروا إلى جانب المغاربة في المدارس العمومية، عندنا الشرف أن تقاسمنا جميع البرامج بهذا باش نحيدو التمييز، جميع البرامج اللي تيستافدو منها، أنا لم... السيدة، السيد الرئيس..

**السيد رئيس الجلسة:**

من فضلك، من فضلك.

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:**

السيد الرئيس، عفك اضمن لي الكلمة، أنا تكلمت، لم أقطعها.

**السيد رئيس الجلسة:**

لك ذلك.

الله يرضي عليك، الله يرضي عليكم.

<sup>3</sup> Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences

<sup>4</sup> Régime d'Assistance Médicale

الشريف المتعلق بالأماكن المخصصة لإقامة الشعائر الدينية، قد اشترط الحصول على رخصة البناء قبل القيام ببناء أو توسيع أي مكان من الأماكن المخصصة لإقامة الشعائر، سواء تعلق الأمر بالحواضر أو البوادي.

وإذا كان الأمر الآن هاذ القانون ديال التعمير تصدق على الديور ديال الناس الخواص، فالمساجد كما تعلمون مكان عمومي، فهو أخطر، ومع ذلك هنالك صعوبات، الناس في البادية لا بالنسبة للدور ديالهم ولا بالنسبة للمساجد.

كيمكن أنه تلقى في عين المكان بعض الحلول، ولكن ما يمكنش إلى غض الطرف هو كايين الظهير تبص على من الناحية القانونية شكون هوالي العامل أو الوالي اللي مكلف بهاذ القضية واللجنة وعضو المجلس العلمي إلى غير ذلك، كل الأشياء المتعلقة، باستثناء الإجراءات الأخرى المتعلقة بالتعمير فيما يتعلق بالأمر الخاصة، فإن أماكن العبادة عندها واحد اللجنة خاصة.

ثم هنالك دورية مشتركة بيننا وبين وزارة الداخلية للترخيص للتخفيف ما أمكن من هذه الأعباء واعتماد الشباك الوحيد وتبسيط وتسريع المساطر والدورية المشتركة كذلك مع الإسكان والتعمير بشأن الأماكن المخصصة وهنالك عدد من الإجراءات، ولكن تيبقى أن المشكل ميداني، المسؤولية فيه صعب يتحملها شي واحد.

فلذلك، لا بد من أي بناء أو إصلاح لا بد فيه من رخصة، ما عندنا شي كيفاش نديرو نقولو غادي ندخلو باش المساجد... واحنا متأسفين أنه فعلا كايين مساجد صغيرة بالطابية تيمكن يصلحوها الناس، ولكن خصهم واحد العدد والمساطر وواحد العدد الإجراءات، يعني احنا أمام واحد الأمر واقع قانوني وواقعي، يعني هذا هو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، للرد على الجواب.

تفضل.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الوزير.

شكرا على، أولا، بعدا، السيد الوزير، تقرون بأنه كايين هاذ الإشكال واحنا خصنا الحل جميعا، سواء على مستوى التمثيليات ديال الوزارة على مستوى الأقاليم في علاقتها بالعمالات، لأن أحيانا حتى هاذ الازدواجية ديال المخاطبين في هاذ المبادرات ديال إصلاح ما بين وزارة الأوقاف والعمالات والممثلين ديال قسم التعمير في العمالات كيكون إشكاليات في هاذ الأمر، ربما هاذ القضية ديال الشباك الوحيد التفعيل

إدماج المهاجرين واللاجئين في برامج السكن الاجتماعي، بالإضافة إلى أن عندنا برنامج استعجالي لمواكبتهم، نجيو للجنة وتذاكرو، ونحن اليوم عندنا مخطط عمل باش نواكبو الجماعات الترابية ضمن الاختصاصات ديالها في تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة.

من فضلك، السيدة الوزيرة، نشكرك السيدة الوزيرة على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية للتفاعل والمشاركة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه "تبسيط بناء وإصلاح المساجد بالعالم القروي".

هاذ السؤال ديال فريق العدالة والتنمية، الكلمة لكم.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

هاذ السؤال في الحقيقة سبق لنا كفريق العدالة والتنمية طرحناه ونجدد طرحه حول المجهودات والإجراءات التي تبذلت لتأهيل وإصلاح المساجد بالعالم القروي، وكذلك تبسيط المساطر للترخيص لهاذ العملية ديال الإصلاح، وإعادتنا لهاذ السؤال اعتبارا لأهمية هاذ الموضوع وحساسيته.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على هذا السؤال.

الحقيقة السؤال الذي جاء فهدت منه الجزء الثاني من سؤالكم، وهو ما يتعلق بقضية المعاناة التي يعانيها بعض الناس في إصلاح المساجد في العالم القروي، وهذه المساجد كما هو معلوم هي مساجد في الغالب هي من الطابية أي من التراب وأن القوانين، وعلى رأسها الظهير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب. أنا غادي نزيد لك شي 15 ثواني اللي اخذا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إلى بغيتي هاذ المسألة اللي ما داخلناش في السؤال، في الحقيقة يمكن لنا نقولو في واحد الخطبة ديال الجمعة راه 56% كما تيقولو الخبراء، الناس اللي عندهم كوفيد راه ما عندهم أعراض وهو ما الخطر.

يمكن لنا نقولو هاذ الشي في خطبة الجمعة، لأن هاذي المسألة الأساسية، الشي الأخر ديال 2.2 ملايين اللي خصنا، المساجد تتزاد 250 مسجد كل عام اللي خصها تسد باش تصلح، هذا واحد الشي جديد، فلذلك كل هاذ الشأن كله جديد، لذلك احنا غادين معه، وسيرو معنا فيما يتعلق بالزيادة من الإمكانيات في مستوى الميزانية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نفس القطاع الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في سؤال موضوعه "توسيع الأدوار الاجتماعية للوقف".

السي الحسن تفضل.

المستشار السيد الحسن سليفوة:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير، حرصت الحكومات المتعاقبة على تفعيل الأدوار الاجتماعية للوقف والعناية بالقباض، وحرصتم شخصيا، السيد الوزير، على تطوير الأوقاف والعناية بالموارد البشرية، ومنها تسوية وضعية القيميين الدينيين.

لذا نساثلكم السيد الوزير:

ما هي إستراتيجية الحكومة لتوسيع الأدوار الاجتماعية للوقف؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ديالو بالنسبة للمحسنين واللي بغاويديرو هاذ المبادرات خصو يتفعل، لأنه في مجموعة من الأقاليم غير مفعّل.

ثم القضية ديال تأهيل بعض.. نغتنم هاذ الفرصة، السيد الوزير، كذلك التأهيل ديال مجموعة ديال المساجد في العالم القروي، أنا تنعطيكيم مثال، هذا كان موضوع سؤال سابق كتابي، مسجد سيدي رضوان بإقليم وزان، بإقليم وزان مثلا، وكان سبق لكم، السيد الوزير، اعطيتو وعد بأنه غادي تكون هناك دراسة اللي تشوفو الإمكانية ديال التوسيع وديال التأهيل ديال هاذ المسجد، كذلك مساجد في مجموعة من الأقاليم الأخرى ينطبق عليها ما ينطبق على هذا المسجد.

نعي جيدا أنه نحن نتحدث على أزيد من 70% من المساجد في المغرب، 30% تقريبا في العالم الحضري و70% على مستوى العالم القروي، فبالتالي فعلا هناك خص ميزانية.. الإكراه ديال الميزانية والإكراهات هاذ الشي نستحضره ولا شك، ولكن، السيد الوزير المحترم، خاصة بعد ذلك العملية ديال الإغلاق ديال مجموعة من المساجد الآن مجموعة من القرى ما تيلقاوش فين يصليو، مجموعة من المواطنين في قرى ما تيلقاوش الأماكن ديال العبادة، فبالتالي احنا الإكراهات الموجودة نقدرها، ولكن، السيد الوزير، من موقع المسؤولية نقولو بأنه راه خص ضروري يكون حل، حل لهاذ الإشكال المطروح.

وأغتنم، السيد الوزير، الفرصة في هاذ الثواني اللي بقت، هذا ملتتمس في هاذ السياق ديال كوفيد، ألتمس منكم، السيد الوزير، أن الأئمة والمرشدين ديال وزارة الأوقاف ينفثو على الإعلام العمومي في إطار التوجيه، كايين مبادرات في الإعلام مهمة، ولكن الدور ديال الأئمة خاصة أنه بدينا مؤخرا تلاحظو أنه بعض المرضى ديال كوفيد هو مصاب وحامل الفيروس وتيتسارى في الشارع العام..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

غير هاذ الفكرة نكمل السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

كمل يالا.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

تيتسراو في الشارع العام، فبالتالي ربما حضور الخطاب الديني التوجيهي التوعوي سيساهم في تقليل من الأضرار ديال نقل هاذ الفيروس.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير الكلمة لكم.

### السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم، نشكركم على سؤالكم، وأشكر فريقكم.

غير واحد المسألة خصنا نكونوا واضحين فيها وبلا شك متفقين فيها، هو أن الشأن الديني هو شأن اجتماعي، علاش؟ لأنه حاجة اجتماعية، فلذلك إذا نفقنا على الجامع نفقنا على واحد الحاجة اجتماعية. احنا تنسميوه اجتماعي غير في بعض المسائل اللي تتعلق بالإحسان أو كذلك بالمساعدات.

فلذلك، أولا، الوقف كما تعلمون مرتبط بنية المحبس تقول حبست هادي من أجل هذا، غالب الأوقاف نية المحبس تنوسيت أو ما كايناش محددة تنفق على الشأن الديني أساسا، ومع ذلك الأوقاف تتوضع رهن الإشارة قطع حبوسية وأجزاء منها لبناء وتوسعة مساجد أو إحداث مقابر أو مرافق اجتماعية أو معاهد للتعليم العتيق أو لتحفيظ القرآن أو للأعمال الخيرية والإحسانية التي تتماشى مع هذه الأهداف النبيلة، تساهم في المجهودات التي تبذلها الدولة لإعادة إسكان قاطني دور الصفيح، تساهم في التنمية الاقتصادية بإحداث تجزئات سكنية وصناعية أو بناء مركبات سكنية تجارية ومهنية، تخلق فرص للشغل بالعالم القروي وبشكل مباشر من خلال أورش ومشاريع استثمارية بالأراضي الفلاحية والضيعات الحبوسية إلى غير ذلك، توفر الأوعية العقارية لعدد المؤسسات التعليمية أو الصحية، إما عن طريق المعاوضة أو الموافقة على سلوك مسطرة نزع الملكية، الوضع رهن الإشارة لقطاع حبوسي لفائدة بعض الجمعيات والمؤسسات لإنجاز مشاريع خيرية إلى غير ذلك..

فهنالك إسهام، ومع ذلك يبقى دائما كاي.. هاذ القضية تبيخصنا بالأرقام كيمكن لنا.. يعني مثلا إلى وصلنا، إلى شقنا شحال ديال التدخلات ديال الأوقاف في الشأن الاجتماعي غادي نقتنعو بأن فعلا كايين هناك إحسان، بل هاذ المسألة هي بوحدتها الحاضرة، ولكن بغينا نعتبرو أن الشأن الديني هو شأن اجتماعي، لأنه حاجة اجتماعية وربما هي الحاجة الأولى اجتماعية.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي الحسن.

### المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الإجابة وهاذ التوضيحات.

احنا حقيقة نثمنو كل ما تقوم به الوزارة ديالكم فيما يخص المسائل الاجتماعية، ولكن عندما نتكلم على المسائل الاجتماعية، السيد الوزير، لابد غادي نعطيك بعض النقط اللي تنظن بأن الوزارة خصها تساير هاذ المسائل، أصبح الوقف حاجة ملحة في الكثير من المناطق وخاصة عند قيامه بتغطية الأنشطة الإنسانية والاجتماعية عبر المشاركة بتحمل الأعباء الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وبذلك يمكن للوقف أن يشارك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في دورها الاجتماعي وأن يساهم في التخفيف من حدة الوضع المعيشي، ومن المنتظر أن يكون له دور في تعزيز القيم الدينية الاجتماعية، والآمال معقودة عليه بالتنسيق مع قطاعات حكومية أخرى للمشاركة في الأعباء.

### السيد الوزير،

قلت بأن الشأن الديني شأن اجتماعي، أنا أظن بأن هنا لابد ملي تنتكلمو باغي نفتح واحد القوس فيما يخص الموارد البشرية، وهنا غنتكلم على قباض الوقف وانتوما تتعرفو، السيد الوزير، عندما تنقولو قباض الوقف احنا تنقولو بحال المقدمين والشيوخ عند وزارة الداخلية، انتوما عندكم قباض الوقف لا بالنسبة للمدن العتيقة ولا بالنسبة للبادية، لأنهم هوما الأعين اللي تتسهر على، أولا، الأملاك ديال الأوقاف وتكعمل ما غاديش نقول لك اللي تتعمل لأن انتوما تتعرفو اللي تتعمل أكثر ملي تتعرف أنا، ولكن هناك واحد الفئة، هاذ الفئة اللي تتعرفو، السيد الوزير، ما تتأخذ الحقوق ديالها لا فيما يخص (la CNS<sup>5</sup>) ولا بالنسبة (le SMIG<sup>6</sup>) ديالها ما تتوصلش، لأن كايين اللي تتعطوهم 5% وكايين اللي تتوصل لويالاه 1000 درهم، إذن ما عندوش (la retraite)، هاذ الفئة شوف، السيد الوزير، أنا ما تنطلبش منك باش تحل هاذ الشئ في واحد الظروف أقل، أنا تنطلب منك باش تديرو في الأولويات ديالك لأنه فئة من المغاربة اللي تيخصها، إن شاء الله، ترجع لها الحقوق ديالها.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

### السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

### السيد المستشار المحترم،

فيما يتعلق بالقباض واحد الفئة خاصة، ما يمكنش ما هماش موظفين يتأخذون نسبة، وهاذيك النسبة في بعض خطرات راه تيمكن توصل حتى 20 ألف درهم في الشهر وأكثر، لذلك واحد الشئ، إييه، واحد الشئ اللي هو وورثناه، والآن ما بقى حتى حد تدير هاذ الشئ هذا،

<sup>5</sup> Caisse Nationale de Sécurité Sociale

<sup>6</sup> Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

واحد التجربة جديدة غادي تبدا في فاس ديال واحد التكنولوجيا خاصة للمدينة العتيقة كلها وداخل فيها المساجد وجميع الأماكن التابعة لوزارة الأوقاف، ثم من هاذ 843 هناك 183 كبيرة اللي فيها كلها ترممت و660 هي صغيرة أو كبيرة، ثم عندنا 6532 زاوية أو ضريح تشكل فضاءات، البعض منها عندو هاذ القيمة و330 حمام تقليدي، عدد منها راه ترمم و250 فندق كذلك راه هي في الصيرورة ديال الإدماج الاقتصادي، والبعض منها راه ترمم في إطار سياسة التأهيل الحضري. في إطار هاذ المجهود هذا، تنفقات حوالي 617 مليون درهم وكاين 10 مساجد في طور الإنجاز.

على كل حال هاذ التراث هذا عندنا بيه الأولوية وكيترمم، علما بأن الترميم راه ماشي واحد المسألة اللي كتحتاج غير الفلوس، تحتاج كذلك للخبرة ديال الترميم وهو شيء جديد في بلدنا. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

#### المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية،

مشكور على اللي قلتي لنا كامل حقيقي وواقعي، فعلا، السيد الوزير، المساجد العتيقة تلعب دور مهم، سواء في القرى ولا في المدن ولا سواء في المنازل ولا سواء في أي مكان. السيد الوزير، تعليم المساجد العتيقة تعليم ديني وديني، وهذه حقيقة السيد الوزير.

كذلك نشكركم، السيد الوزير، على تدخلك اللي قلت لنا، فعلا بعض المساجد العتيقة تلعب كيف قلت لك دور مهم جدا، وياسر منهم، السيد الوزير، مقفولين مسدودين، لماذا السيد الوزير؟ فعلا لا بد لهم، السيد الوزير، من المراقبة ولا بد لهم من ياسر من الأمور، ولكن كاين بعض المساجد العتيقة اللي هوما منازل وعاطيين دور مهم بزاف، كيقراو فيها التلاميذ الصغار يمرق من المدرسة ويجلس في المساجد الصغيرة اللي موجودة في المدينة.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت للرد على التعقيب.

حتى حد تصفط شي واحد باش يتخلص له، كلشي يتخلص بكذا، لذلك تيخصنا نلقاو واحد الحل اللي الأوقاف ما تبقاش بالشكل اللي وراثتو، غتتطور بواحد الشكل دون المساس بالحقوق اللي هي ضرورية ديال هاذ الناس.

#### السيد رئيس الجلسة:

لنفس الفريق سؤال آخر لنفس القطاع، وموضوعه "وضعية المساجد العتيقة".

الكلمة لأحد من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل.

#### المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية،

سؤالي: تعتبر المساجد العتيقة تراثا تاريخيا على صعيد الحضرة الإسلامية.

السيد الوزير،

في بلادنا عبر التاريخ أصبح مهددا بالانهيار وعدم ترميمه وكذلك السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية قلق بعض المهتمين بالآثار؟ السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، نطلب منكم خريطة هذه المساجد العتيقة للتعريف والتعرف بها للسواح المغاربة وكذلك الأجانب.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات والتدابير للحفاظ على هذا الموروث الحضاري الإسلامي وصيانتته العمرانية والحفاظ على التراث الإنساني والإسلامي؟ وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم للرد على السؤال.

#### السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بارك الله فيكم، السيد المستشار، الشكر لكم.

فعلا، مسؤولية وزارة الأوقاف عن هذا التراث المتنوع يتمثل في 843 مسجد تاريخي عندنا الخريطة ديالها.

بالنسبة للقضية ديال التعريف بها للسواح راه معروفة وكاينة

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا أنا فهمت المساجد العتيقة هي المساجد، أنتم يمكن كتذاكرو على المدارس العتيقة، سواء المدارس العتيقة أو المساجد العتيقة فكتدخل فالشي اللي طالبته ديال الترميم، أما هو مسدود راني قلت بأنه المساجد على الأقل 200 حتى ل 250 كنا هاذي واحد 10 سنين تنقولو عندنا 2400 نزلناها تقريبا ل920 الآن راه عندنا أكثر من 1600 كذلك كل سنة كتزاد، كذلك، الحمد لله، اللي كايين الآن قانون وكايين واحد المسيرة ديال هاذ العملية ولابد فيها من الابتكارات باش يمكن تغلبو عليها، وإلا راه ما باقيش غنبيو المساجد الجديدة، يالاه غادي نبدأ ونصلحوشي حاجة من هذاك الشي القديم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

سؤال لنفس القطاع، موضوعه "التدابير والإجراءات المتخذة للنهوض بوضعية القيميين الدينيين"، لفريق الأصالة والمعاصرة. الكلمة لكم لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لتعزيز وتثمين الجهود والدور المهم والدور الأساسي الذي يقوم به القيمون الدينيون بمختلف مساجد المملكة، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات المتخذة للنهوض بوضعية القيميين الدينيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم ونشكر فريقكم.

القيمون الدينيون هم الفئة الاجتماعية الأساسية التي خص تهتم بها الأوقاف، ولكن الأوقاف راه ما يمكنش لهاش حتى 20% من الحاجيات ديال هاذو، لأن مشينا من 6 ملايين ديال الدراهم اللي كانت كتتنفق عليها هاذي 20 عام ل 1.2 مليار الآن، ومع ذلك هاذ المكافآت اللي كتعطاهم راه ارتفعت لمليار و414 مليون درهم، بزيادة نسبة 2257%، مما مكن من رفع المكافآت وتعميمها، ومع ذلك كنعرفو بأن سيدنا الله ينصرو أمير المؤمنين أعزه الله، أمر منذ سنتين بأن تزيد هذه المكافأة كل سنة ب 300 درهم إلى غاية 2022، وبلا شك أنه، إن شاء الله، أنه هاذ

الأمر ديالو السامي سيستمر حتى نوصلو بهم.. ثم عندهم العدد ديال المكافآت، عندنا المشكل الكبير اللي خصو يتحل وإن شاء الله نشغلو عليه هو التقاعد ديال هاذ الناس، لأن الآن كيقيبطو واحد المكافأة ديال العجزي غير كافية.

لذلك، هاذ المسألة كل ما طرحوها إلا وكنكون متضامن معكم وأنتم متضامنين معايا، ولكن راه الحساب واضح، الآن الحمد لله التغطية الصحية لجميع هاذ الفئة راه كاملة، اللي ما عندش أي موظف، ونحمد الله على ذلك، ومع ذلك شاعرين بهاذ المسألة هاذي واحنا غاديين فيها شيئا فشيئا، مع ذلك غنجندو المجالس العلمية فيما يتعلق بالشرط، لأن الشرط عندو فائدة ماشي فقط مالية، عندو فائدة رمزية في العلاقة ما بين الجماعة والإمام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير المحترم،

في الواقع احنا طرحنا هاذ السؤال لهاذ الفئة اللي قلتو السيد الوزير اللي فئة مهمة وأساسية في هاذ القطاع اللي شرفكم جلالة الملك بتأسيه منذ سنين، وهي مناسبة كذلك باش نشكركم باسم فريق الأصالة والمعاصرة على أنه ما غيقولها إلا جاحد، على أن هناك تطور كبير جدا فيما يخص هاذ المجال الديني اللي شرفكم جلالة الملك بتأسيه، إذن تطور كبير جدا حتى فيما يخص التشبيك ديالو، فيما يخص كذلك العلاقات المتواجدة داخل هذا المجال الديني اللي هو فيه الأمن الروحي ديال بلادنا، عندنا أمن ولكن الأمن الروحي أساسي، إذن هاذ الناس هاذو هاذ القيميين الدينيين اللي فهم 2 متعاقدين واللي غير متعاقدين كيلعبو هاذ الدور اللي قلت اليوم، السيد الوزير، كيلعبو دور أساسي في تأمين هاذ الأمن الروحي ديال الساكنة واللي كيقيم بأعمال كبيرة جدا، فيها الإمامة وكيوذن، كيقرأ الحديث وكيقرأ القرآن، زيادة أنه كينظف، كايين اللي كييعس وكيينظف... إلخ عدة أعمال كيقيم بها هاذ القيم الديني.

احنا ما كينظفوش من وزارة الأوقاف أنها بوحدها تتحمل المسؤولية ديال هاذ القيميين الدينيين، القيميين الدينيين هم جزء من المغاربة اللي كيلعبو واحد الدور أساسي كيفما قلتو السيد الوزير، وبالتالي فهذا مسؤول حكومي، احنا نقولو احنا نعاونكم فيما يخص الدعم، فيما يخص المساندة ديال المجلس ديالنا كلو ككفرق ندعموكم في ميزانيتكم في الحكومة باش يمكن تعطيو الإمكانيات اللازمة لهاذ الناس باش تحميهم، اللي، أولا، كيمنع على القيم الديني يخدم في بلاصة أخرى، الظهير الشريف المادة 20 ولا المادة 21 تمنع عليه أن يشتغل بشغل آخر



خارج هاذ الميدان.

وبالتالي الإمكانيات المرصودة له إمكانيات ما نقولوش كبيرة ولكن باقية هشة، نتمناو على أن الحكومة ماشي غير.. ميزانية الدولة خصها تتدخل فهاذ الموضوع باش تعطي الإمكانيات اللازمة باش نحملو هاذ الناس، لأن يمكن هاذ السيد هذا ما خدامش وما كيتخلصش مزيان إلى آخره، يمكن يدخلو البرد من شي بلاصة أخرى.

احنا هاذ المجال بغيناكم تحافظو عليه كيف حافظتو عليه هاذي سنين، أن الدين المغربي، مغربي، الإمام ديالنا كيبكون مغربي تمغريبت ديالنا، وبالتالي باش نحملو خصنا نحملو مادي وخصنا نردوله البال فصحتو، كايين في الواقع لا مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية اللي تتعطي واحد العدد ديال المسائل كثار، النقل الطبي والمساعدة الطبية والتدخل الطبي وكثار اللي تتعطي مساعدات، وكذلك التغطية الصحية كنشكروكم عليها، لأن كلهم عندهم التغطية الصحية ولكن نتمناو على أن يتزاد لهم العناية والإمكانيات باش نحملوهم لأنهم كيجموني في هاذ المجال اللي هو خطير جدا اللي هو المجال الديني.

شكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم للرد على التعقيب.

### السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذي غير فرصة باش نقول واحد المسألة للجميع، قضية الشأن الديني كنعتمدو عليه في الأمن ديالنا الروحي وفي الأمن ديالنا بصفة عامة، ولكن كيخص في هاذ المغرب ديال إمارة المؤمنين نمرو لواحد المسألة أخرى، نمرو أنه نعتمدو عليه في الشأن الاجتماعي والاقتصادي اللي أساسه الشأن الأخلاقي، كيخصنا ندخلو هاذ المفاهيم بنداو نتذاكرو عليها، راه الدين ماشي مسألة ديال المساجد وعبادات بالمعنى المحدود، راه الدين هو اللي غيجيب لنا ذاك الشئ اللي فالقرآن الكريم ماشي شي حاجة غنجيبوها غنخترعوها، القرآن الكريم فيه الله تعالى واعد الناس اللي مؤمنين وكيعملو الصالحات بالحياة الطيبة، علاش كنبحثوا حنا بمؤسساتنا ووزاراتنا وبرامجنا؟ كنبحثو على الحياة الطيبة، وعندها 2 ديال الشروط وهاذوك الشروط راه كايين في واحد النوع ديال الاستثمار ديال القيم الدينية، هاذ المسألة راه كنت قلتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهاذ العبارات، إلى بغيتو نتذاكرو فيها غدا نتذاكرو فيها مثلا في اللجنة.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تعميم مراكز محاربة الأمية في المناطق القروية والجبلية".

تفضل السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

### المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

تظل ظاهرة الأمية في صفوف الفلاحين والسكان القروية والجبلية عموما، أحد التحديات الكبرى التي يتعين رفعها، وبالتالي ينبغي إعطاء الأولوية لمحاربة هذه الظاهرة بما أن حجمها ظل يشكل عقبة في وجه التنمية.

السيد الوزير،

ما هي التدابير الإجرائية التي ستتخذونها من أجل تعميم مراكز محاربة الأمية في المناطق القروية والجبلية لما لها من أهمية في إقناع الساكنة المحلية في الانخراط في مشاريع التنمية والمشاركة بفعالية في تنفيذها من أجل العيش الكريم؟

### السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم.

### السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم، الشكر لكم ولرفيقكم.

فيما يتعلق بمحو الأمية احنا متفقين بأنه واحد المعضلة كبرى من الناحية الاجتماعية ومن الناحية الاقتصادية ومن الناحية الدينية، لأن الدين جاء بـ"إقرأ"، والحمد لله الأمر ديال أمير المؤمنين، أعزه الله، فيما يتعلق بفتح المساجد لمحاربة الأمية جاب واحد النتيجة اللي كلشي كيعرفها 300 حتى لـ 350 ألف كل سنة تنخرط في هاذ البرنامج وكتستافد منه، بمعنى احنا كنعقاربو الآن لـ 3 ملايين، ومع ذلك إلى جينا نشوفو بعض المؤشرات مثلا قضية الفئة العمرية ديال هاذ الناس.

أولا، بعدا كهنينوريوسنا أن السيدات أن النساء هوما 70% ديال هاذ البرنامج والمرأة إذا تعلمت واخا تكون عندها 50 ولا 60 عام راه عندها فائدة كبيرة على أسرتها وعلى المجتمع، ومع ذلك هنالك حاجة إلى تدابير عامة للقضاء على هذه القضية، القضية ديال هاذ الداء اللي هو الأمية أي الجهل بالقراءة والكتابة في أفق محدود، ما غاديش نسرد لكم الأرقام ولكن الفكرة الكبيرة هي هاذي، أنه في أفق محدود تيخص المغرب ما تبقاش فيه الجهل بالقراءة والكتابة، ووزارة الأوقاف عندها إمكانيات باش يمكن لها تساهم فهاذ المسألة بما هو قائم الآن وبما

**السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:**

غادي نتكلم على الكلمات الأخيرة ديال السيد المستشار المحترم فيما يتعلق بالتكنولوجيا، كنظن بأن التكنولوجيا يمكن تمكنا أننا بشكل مدروس يعني مبتكر من القضاء على هذه الآفة، علاش؟ لأنه الناس ما كاينش ما أصعب من.. التعليم العقيم هو هناك اللي تتعلم لواحد ما عندو غرض، والآن واحد تيمشي كيخدم بما أنه ما تيتطلبش منو التعليم فديك الخدمة ديالو بالنسبة له زايد ناقص، العيالات تبيغيو يقرأوا القرآن الكريم عندهم احتياج، الآن البورطابلات اللي في يد النساء والرجال والصغار والكبار لأنهم كيبيغيو يتذكرو فيما بينهم، الحاجة عندما تكون عندك الحاجة تتعلم، فلذلك تخلصنا نجعلو القراءة والكتابة حاجة وندخلو فيها التكنولوجيا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

آخر سؤال في هذا القطاع للفريق الحركي، وموضوعه "تحسين وضعية أئمة المساجد والقيمين الدينيين".  
الكلمة لكم.

**المستشار السيد امبارك حمية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

في البداية، السيد الوزير، لابد أننا ننوه بما أقدمتم عليه من إعطاء الانطلاقة لندشين المسجد الكبير بمنطقة الكركارات خلال احتفالات ذكرى عيد الاستقلال الماضية، وبطبيعة الحال نشد بأيدينا على القوات المسلحة الملكية اللي فتحت العبور في هاذ المعبر الحدودي المهم وأمنت عبور التجار والمواطنين.

سؤالي، السيد الوزير، يتعلق بتحسين وضعية أئمة المساجد، هل هنالك من جديد في تحسين وضعيتهم المادية؟  
شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

**السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:**

الشكر لكم السيد المستشار المحترم ولفريقكم.

هو ما قلته سابقا هو أن الوضعية اللي كنا فيها واللي أصبحنا فيها الحمد لله فيها تحسن كبير، ولكن ما كافياش وما احناش قانعين بها وكنحاولو نبتكرو أمور باش.. من جملتها إن شاء الله أن نتعبأ وفيما

يمكن أن يندمج في الخطة العامة.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السي محمد البكوري، تفضل.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

نشكركم على جوابكم، السيد الوزير، الذي يؤكد عمق اهتمام وزارتكم بقضية محو الأمية ببلادنا.

تفعيلا للإرادة المولوية السامية الرامية إلى فتح المساجد لتأطير كافة المواطنين والمواطنيين الذين لم يلجوا المدرسة أو انقطعوا عنها في سن مبكرة ومحو أميتهم الأبجدية والدينية والوطنية والصحية وفق برنامج محكم مضبوط، حسب ما جاء في الخطاب الملكي ديال الذكرى 27 لثورة الملك والشعب سنة 2000، والذي يرمي إلى إيلاء أهمية خاصة لمحو الأمية باعتبارها رافعة أساسية لرفي المجتمع عن طريق إحياء دور المساجد في بعث رسالتها في تأطير المواطنين والمواطنين وبناء برنامج يستجيب لحاجيات المستفيدين ويواكب التطور والمستجدات، وهو الأمر الذي يتطلب منا جميعا الانخراط الجماعي لتسريع وتيرة وتجفيف منابع الأمية واستئصالها، ولن يتأتى ذلك إلا بتكثيف جهود المتدخلين واستشعار المسؤولية المشتركة لتحقيق المجتمع المغربي القارئ والمتعلم في أفق زمني قريب كما قلتم، السيد الوزير.

نواكب معكم، السيد الوزير، بكل اعتزاز التطور الذي حققه البرنامج الذي ينم عن الالتزام المستمر بالإسهام الجاد في إيصال هذا الورش الوطني الكبير إلى ما تصبو إليه الإرادة الجماعية للقضاء على هذه الآفة، من خلال الارتقاء بالبرنامج بالاستمرار في تنفيذ محاور استراتيجية الوزارة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار والانخراط الفعال في تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين.

السيد الوزير،

أتمنى أن يعم هذا التوجه خصوصا المناطق القروية وخصوصا الجبلية منها، ليستفيدوا سواء عن طريق المساجد أو عن طريق التلفاز وجعل الأشخاص المستفيدين قادرين على الانخراط في مجتمع المعرفة، وكذلك تكنولوجيا الإعلام، خصوصا إذا كانت تعكس مقاربة تربوية مبنية على أساس نفعية وواقعية تعكس الواقع الجبلي والقروي لهؤلاء الأشخاص.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب فيما تبقى لكم من الوقت.

ديالوفين غادي تمشي؟ غادي تشرد، ما عندها فين غتمشي، غيجي إمام جديد غيضطرو يفرغو المسجد، إذن اليوم، السيد الوزير، بطبيعة الحال احنا نشاطركم هاذ الإحساس وتأكدنا على أنك حاس بهاذ الوضعية هادي، إذن نتمناو منك ومن رئيس الحكومة اللي هو على دراية تامة بهذا الموضوع ووزير المالية والحكومة ككل أنها تعمل لتحسين الوضعية هادي بطبيعة الحال.

أشرتو أن 600 ملايين ديال الدرهم تحولت لـ 1.2 مليار، نتمناو أنها تحول حتى لـ 2 ديال المليار ولا 3 المليار، المهم هاذوراهم ناس وفئة من الناس اللي كتعمل في الجانب الروحي ديال المغاربة، والمغاربة بطبيعة الحال لا في الدواوير ولا في المدن المشاكل ديالهم كحلوها غير الأئمة ديال المساجد، أغلبية المشاكل الاجتماعية والعائلية تيرجعو فيها للفقيه باش يفكها لهم ويعطيهم رأي ديني يعطيهم رأي كذا عاد يمشيو للمحاكم.

إذن، السيد الوزير، بطبيعة الحال احنا كنشاطروكم هاذ الرأي وكتمناو تاخذوها بعين الاعتبار في الميزانية الحالية والميزانية القادمة باش تحسنولهم الظروف ديالهم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك، السيد الوزير، فيما تبقى لك من الوقت.

#### السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم السيد المستشار.

فيما يتعلق بالقضية ديال الدور ديال الأئمة هادي من المشاكل، لأنها دار ديال الوظيف. للأسف كنتأسفو، ولكن هادي دار وظيف، إلى كان واحد الإمام في الدار اللي احدا الجامع باش يكون قريب باش يصلي بالناس، إلى توفي فعلا كنجاولو نلقاو بعض الحلول، ولكن راه تيخص ذاك المسكن هو ديال الإمام ماشي ديال عائلة الإمام، هذا مؤسف، ولكن هاذ الشيء كله راه داخل، رزمة في الحزمة ديال المشاكل اللي دايرة بهاذ الموضوع، أما قضية الإطار القانوني راه موجود، راه هو ظهير شريف وفي مقدمته أن المكلف بشؤون القيمين الدينيين هو أمير المؤمنين، أعزه الله، وإليه المرجع فيهم، فلذلك هو الرعاية ديالهم راه من الرعاية ديالو السابعة لجميع المغاربة.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ونرحب بالسيد وزير العدل للمشاركة معنا في هاته الجلسة.

يتعلق بالشرط في الجماعات، هناك استعداد الآن وهناك إمكانيات أن الجماعات الحضرية والقروية أنها ترجع الشرط وتزيد فيه بدل ما البعض منها تخلى عليه لأن الطالب أصبح كيقبط هاذيك المكافأة.

ثم هنالك هاذ الزيادة اللي كتمناو أنها غادي تستمر، وإلا الناس لا بد نوصلوهم لما يرضيهم، لأن متفقين على القضية ديال أن حقهم وأن واجبنا ولكن نعتبرو أين كنا وأين أصبحنا، وبعدا راه متفاوتين، كايين الناس اللي.. لأن كايين واحد الوضعية سابقة ما يمكنش تنزلها، ولكن القدر الأدنى اللي كايين الآن راه تقريبا 2000 درهم، ولكن غير كافية من غير الشرط اللي كيتقبل، ولكن هاذ الشيء كله غير كافي واحنا متفقين معكم لا بد من تدابير على مستوى الميزانية وعلى مستوى الشرط وعلى مستوى عدد ديال الأشياء باش يمكن لنا نحسنو الوضعية ديال هاذ الناس ونوصلوهم للشيء اللي بغيناه جميعا واللي هو واجب علينا، ولاسيما من جملتها ما قلته من قضية التقاعد ديالهم.

شكرا لكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

#### المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات.

بطبيعة الحال هو من خلال ردكم القيم على أنكم أنتوما حاسين بمعاونة هاذ القيمين وبهاذ الخصاص اللي هما فيه، واحنا كنشاطروكم هذا الإحساس.

السيد الوزير،

أنتم قلتم على أنه يجب الحديث في المجتمع على أن المساجد ما تبقاش غير دور للعبادة فقط بل الحديث على أنهم يكون لهم دور أخلاقي واقتصادي من الجانب الديني.

بطبيعة الحال الإمام خص تكون عندو المكانة ديالو في الروح ديال المسلمين وديال المواطنين المغاربة لأنه كيلجأو لو في القضايا ديالهم الخاصة وما إلى ذلك وبطبيعة الحال خص يكون عندو وضع اعتباري، إلى ما كتحسن الوضعية المالية ديالو ويكون عندو مدخل قارراه ما يمكنلوش يقوم بذاك الدور، يبقى دائما هو ينتظر المحسنين باش يلتفتوليه في الأعياد وفي المناسبات وبالخصوص في هاذ الجائحة ديال كورونا اللي المساجد تغلقت فيها عانوا الكثير، عانوا الكثير.

يجب التفكير في قانون إطار، قانون اللي كينظم هذه المهنة، تكون مسطرة قانونية اللي يشتغلونها وينفصلو بها ويترقاوا بها ويكون عندهم قانون إطار واضح.

جانب السكن نفس الشيء، السيد الوزير، أئمة المساجد كيسكنو في الديور ديال المساجد، إذا توفي هاذ الإمام ديال المسجد العائلة

لكن الوزارة أيضا معنية بكل الوسائل اللوجستكية والموارد البشرية التي كتسهل تنفيذ الأحكام، بحيث أنه الوزارة عملت على الرفع من عدد المفوضين القضائيين من 1185 مفوض سنة 2013 إلى 1624 مفوض، كذلك هناك الاشتغال على قانون المسطرة المدنية، لأن فيه بعض المقتضيات كتتعلق بهاذ الجانب هذا.

بالإضافة إلى ما قامت به الوزارة من أجل تعزيز وحدات، لأن في المحاكم كاي وحدات ديال التبليغ والتحصيل التي ترفع العدد ديالها لـ 122 وحدة، وكذلك المحاسبين والنواب ديالهم في صناديق المحكمة، المحاكم ارتفع العدد ديالهم سنة 2020، إلى 1516 موظف بهذه الصناديق، ومؤخرا يعني قبل أقل من أسبوعين قمنا بتوزيع 350 دراجة نارية على هاذ الأطر اللي كيشغلوا في الوحدات ديال التبليغ والتحصيل، ضمن وسائل لوجستكية أخرى من أجل توفير الشروط اللائقة والمناسبة للرفع من هذه الوتيرة.

وشكرا للسيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد رئيس الفريق للتعقيب على الرد.

المستشار السيد محمد البكوري:

في الحقيقة، السيد الوزير، سنكون من العدميين إذا لم ننوه بالعمل الجبار والمجهودات التي قمتم بها بمعنية الجهاز القضائي في رفع نسبة تنفيذ الأحكام القضائية، لما للموضوع من أهمية في الرقي بدولة الحق والقانون والمؤسسات، ولما لهذا من الأثار الاقتصادية في الرفع من نسب وتحسين مناخ الأعمال كذلك، لكن السيد الوزير، بالرغم من كل هذا المجهود والذي أظهرته الأرقام التي أعطيتم، والتي تجسد باللموس أهمية المجهود الذي بذل في تنفيذ الأحكام، إلا أن هناك أحكاما قضائية كثيرة لم تنفذ بعد، بحيث يجب الاشتغال أكثر على تخفيف المساطر المرتبطة بالموضوع، ونحن مستعدون كبرلمان لمساعدتكم على تجويد النصوص المرتبطة بذلك.

السيد الوزير،

يبقى موضوع تنفيذ الأحكام القضائية من المواضيع المحورية التي تستأثر باهتمام فريقنا في تكريس دولة الحق والقانون، فالعديد من الأحكام، وخصوصا في القضاء التجاري، مازالت فيها صعوبات كبيرة في التنفيذ، نفس الظروف تنسب إلى باقي الأحكام القضائية الأخرى في مجالات أخرى، وهو الأمر الذي يجب أن تضاعفوا فيه جهودكم لما فيه مصلحة تطور الجهاز القضائي وأدائه، والارتقاء كذلك بالمنظومة القضائية، والتي تساهم بشكل كبير في تعزيز قدراتنا وإمكانياتنا، بما فيه تطور بلادنا والارتقاء بها وتعزيز مكتسبات دولة الحق والقانون والمؤسسات.

السؤال الأول الموجه لقطاع العدل وموضوعه "تنفيذ الأحكام القضائية".

هاذ السؤال ديال فريق التجمع الوطني للأحرار، السيد الرئيس قدم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بذلت وزارتكم بمعنية المجلس الأعلى للسلطة القضائية مجهودات كبيرة لإعداد إستراتيجية جديدة للنهوض بعملية تنفيذ الأحكام القضائية، إلا أن هذه العملية مازالت لم ترق بعد إلى طموحاتنا جميعا، ولذلك نسائلكم السيد الوزير على:

ما هي خطة وزارتكم لتدارك هذا الأمر؟

وما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لتحسين مؤشرات التنفيذ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على السؤال.

السيد محمد بنعيد القادر وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على تفضلكم بهذا السؤال.

فعلا، تنفيذ الأحكام القضائية هو عنصر أساسي في كل منظومة قضائية، بل هو يعتبر حاليا من المؤشرات الأساسية ديال النجاعة القضائية وأيضا دعامة أساسية لدولة الحق والقانون، الفصل 126 من دستور المملكة يؤكد على أن الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء هي أحكام ملزمة للجميع، والإلزامية هنا يعني النفاذ، لأن لا إلزامية بدون تنفيذ، وهاذيك عبارة "ملزمة للجميع" تعني ملزمة للأشخاص الذاتيين والأشخاص المعنويين وأشخاص القانون العام ومن بينهم الإدارة التي تطرح واحد العدد ديال التساؤلات.

بطبيعة الحال وزارة العدل معنية بالرفع من وتيرة تنفيذ الأحكام، وهي كتتبع عن طريق الوسائل التكنولوجية التي كتستعملها تتبع مختلف المؤشرات التي كتسجلها مختلف محاكم المملكة وكتربط الاتصال بالمسؤولين للقيام بالمتعين من أجل تجاوز هاذ الصعوبات، كذلك وزارة العدل هي عضو في اللجنة المركزية التي كيتأسسها السيد رئيس الحكومة من أجل تنفيذ الأحكام ضد أشخاص القانون العام، والوزارة في هذا اللجنة كتقدم مختلف الاقتراحات التي كتخصص مراجعة القوانين.

في 2018، والمتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من الصندوق ديال التكافل العائلي.

هاذ القانون جاء ببعض المستجدات، اللي أضافت مستفيدين جدد من هاذ الصندوق هذا، ومنهم أساسا مستحقو النفقة من الأولاد خلال القيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم، مستحقو النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم، ومستحقو النفقة من الأطفال المكفوفين، وكذلك الزوجة المعوزة، المستحقة للنفقة.

بالنسبة لتبسيط المساطر من أجل الاستفادة من هاذ الصندوق، الوزارة عملت على التقليل، أولا، من الوثائق المطلوبة للاستفادة من تسبيقات الصندوق، تبسيط وتيسير شروط إثبات حالة العوز، وكذلك الرفع من سقف الاستفادة من هاذ التسبيقات إلى مبلغ 1400 ديال الدرهم، والوزارة عمدت دليلا على كافة محاكم المملكة، ومازالت تواصل الجهود من أجل الاستفادة الأمثل من هاذ الصندوق، وخاصة بالنسبة للفئات الهشة.

شكرا السيد المستشار.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الكلمة لكم.

#### المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ المعطيات الهامة.

فعلا بلادنا كتوفر على ترسانة مهمة من النصوص القانونية، ولكن الإشكال يكمن أساسا على المستويات المرتبطة بالتنزيل والأجراء والتنفيذ، فعلا القانون 83.17 عالج عدة صعوبات اللي تحدثتو علمها، اللي كانت واردة ضمن القانون 41.10، ولكن، السيد الوزير، خصوصا فيما يتعلق بالاستفادة خص، أولا، استصدار مقرر قضائي محدد للنفقة، وانا كتعرفو جميع ما يتطلبه هاذ الإجراء من آجال ونصوص قانونية.

ينضاف إلى ذلك، أنه تنفيذ هاذ الأحكام كي يعرف واحد التأخر كبير، إما لأن الزوج ما عندو والو، وإما أنه متغيب، كما أن المحاكم تلزم هاذ المعوزات بالقيام بعمليات التبليغ، وهنا الإشكال الكبير، خصوصا بالمناطق القروية، خصوصا كتعرفو المغرب العميق، المناطق النائية، المناطق الجبلية، وما يتطلب ذلك من صعوبات، خصوصا بالنسبة لهاذ النساء اللي هوما تيعيشو وضعية هشة.

كذلك، السيد الوزير، تقييم بسيط، الاعتمادات المرصودة في هاذ الصندوق مقارنة مع الاعتمادات التي تم صرفها، رغم ارتفاع النسب ديال الطلاق، فهو الصرف كي يبقى ديمما جد متواضع اللي كيدل بأن الصندوق ما وصلش للحاجة باش تخلق والغاية المرجوة منه، للأسباب التالية:

شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بقي لكم خمس ثواني، إلى بغيتو، باقي لكم خمس ثواني، بغيتو.. إلى كان عندكم شي..

#### السيد وزير العدل:

في هاذ خمس ثواني أجدد الالتزام أمام السيد والسادة المستشارين المحترمين، على أن الوزارة ستواصل كل الجهود لتبسيط المساطر من أجل الرفع من وتيرة تنفيذ الأحكام.

وهذه مناسبة لا تفوتني دون أن أوجه التحية لأسرة القضاء، وخاصة أطر كتابة الضبط اللي كيشغلو بمجهود ينبغي أن نحيمهم عليه لتنفيذ الأحكام.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، راه سمعتو الالتزام اللي التزم معكم، وبالتالي سيسجل هذا الالتزام.

السؤال الثاني وموضوعه "التدابير المعتمدة لتبسيط استفادة النساء المطلقات وفي وضعية صعبة وأطفالهن من دعم صندوق التماسك العائلي"، سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

#### المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

السيد الرئيس،

نسائلكم، السيد الوزير، حول أهم التدابير المتخذة لتبسيط استفادة النساء المطلقات والزوجات المهملات والمعوزات وأطفالهن من تسبيقات صندوق التكافل العائلي.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

#### السيد وزير العدل:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على تفضلكم بهاذ السؤال الهام.

التزام الوزارة بتطوير منظومة صندوق التكافل العائلي، هو التزام يندرج ضمن السياسة الحكومية المندمجة في المجال الاجتماعي والعناية الخاصة بالفئات الهشة والمعوزة وخاصة منها الأطفال والأمهات، لا يمكن أن نغفل القانون اللي صادق عليه البرلمان ودخل حيز التنفيذ

- أولا، هاذ الصعوبات؛

- وثانيا، كذلك لضعف عملية التحسيس.

نضيف كذلك، السيد الوزير، بأنه الفترة في إطار التخفيف من الآثار السلبية لجائحة كورونا، هاذ النساء راه السقف اللي تحدثو عليه ديال 1400 درهم ما تيعيش أسرة. خصوصا إلى تفوت ثلاثة أفراد، فاضطرو يشتغلو في البيوت، في القطاعات غير المهيكله فكذا، مع الإغلاق هاذك الدخل الإضافي ما كانش.

كنتساءلو وإياكم، كنعاول نرجع ونسولكم لماذا تم هاذ اللجنة ديال الاقتصادية علاش قصات هاذ الفئة؟ رغم أنهم الهشاشة ديالهم تمكهم من الاستفادة من هاذ الصندوق، وضافتهم على فئة اللي قصات أساسا ديال هاذ النساء، فيما يتعلق باللواتي يشتغلن في القطاع ديال الاقتصاد الاجتماعي بعد عملية إغلاق الحدود ومنع التجولات ومنع المعارض، ف.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

شكرا.

أولا، لابد من التنبيه إلى أن تدبير الشأن القضائي، هو تدبير يخص جهاز القضاء والسلطة القضائية، ولكن هناك تدبير مشترك بين المسؤولين القضائيين ووزارة العدل، هو تدبير الإدارة القضائية، بطبيعة الحال من إجراءات ومساطر إلى غير ذلك.

الوزارة انطلاقا من اختصاصاتها والمسؤوليات ديالها، هي لا تدخر جهدا في تفعيل هاذ الصندوق.

أولا، ينبغي التذكير بأن الوزارة يعني تدعم هاذ الصندوق بـ20% من المداخيل ديالو، كل هاذ القضايا اللي طرحتو، لأن هذا موضوع يتشعب ويمكن يكون موضوع جلسة في إطار لجنة العدل والتشريع، لكن لابد من التذكير بأن عدد المقررات القضائية اللي منقذة في الصندوق وصلت إلى 5256 مقرر قضائي، وعدد الأسر المستفيدة من مخصصات الصندوق من 2012 منذ إحداثه إلى اليوم، وصل لـ 22 ألف و416 أسرة، أما قيمة المبالغ المؤداة برسم سنة 2020، فبلغت 113 مليون و528 ألف درهم.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

سؤال ثالث موضوعه "إحداث المرصد الوطني للإجرام"، هاذ السؤال ديال فريق العدالة والتنمية.

تفضل السي.. تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نظرا لأهمية هاذ المرصد الوطني للإجرام، فإننا نساثلكم السيد الوزير، ما هي الأجال المرتقبة لإخراجه للوجود؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم للرد على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

التحولات التي تعرفها الجريمة في عالمنا المعاصر، أصبحت تفرض اعتماد مقارنة وقائية للتصدي للجريمة، وطبعا المغرب ليس بمنأى عن هاذ التطور وهاذ التوجه، وهو يتابع كل التوجهات الحديثة لمواجهة ومعالجة الظاهرة الإجرامية، بل أكثر من ذلك، هناك إطار أشمل والذي نعتبره في وزارة العدل يخص تحديث آليات العدالة الجنائية التي يأتي في مقدمتها المرصد الوطني للإجرام، وكذلك إحداث مركز وطني للسجل العدلي وتطوير نظام الطب الشرعي، وقد قدمنا في مجلس النواب وفي مجلس المستشارين، مشروع قانون للطب الشرعي، ثم هناك مشروع لإنشاء بنك للبصمات الجينية.

المرصد هو توصية رقم 92 من الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، جلالة الملك أيضا في خطاب 20 غشت 2009، كان أكد على ضرورة مراجعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية وتحديث السياسة الجنائية بإحداث المرصد الوطني للجريمة، والوزارة وضعت إحداث هاذ المرصد ضمن مراجعة، كتعرفو منذ فصل السلطة القضائية على وزارة العدل، لم يكن هناك تحديث لمنظومتها، يعني المرسوم بالإختصاصات، يعني (l'organigramme) فاحنا وضعنا هاذ المرصد بمثابة قسم ضمن مديرية الشؤون الجنائية والعمو بالوزارة، وسنقدم هاذ المرسوم، لقد انتهينا من تفاصيله مؤخرا، وسنعرضه على المحكمة قبل أن ندعوكم جميعا للافتتاح وإعطاء الانطلاقة لهاذ المرصد قريبا.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيد المستشار للرد على الجواب.

**المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:**

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه المعطيات، وإن كانت هذه في الحقيقة هي السبب الأساس الذي دفعنا لطرح هاذ السؤال لعرف أو لتحديد الأجال المرتقبة لتحديد هاذ المرصد الذي كنا نود أن يكون مؤسسة عمومية بقانون، ولكن كونكم اليوم مشيتو في اتجاه أنه يكون بنية إدارية، هذا مزيان حتى هو في الحقيقة أنه سيحقق الهدف.

لكن في نفس الوقت بغينا، السيد الوزير، أنه اليوم كنتلكموا أنه منذ سنوات ونحن ننتظر، وهي في الحقيقة هاذ الانتظارات طالت، تمنناو أن هاذ الآلية اللي اليوم كنتصورو بأنها آلية غادي تكون آلية للتنسيق، مهمة جدا في التنسيق بين القطاعات المتدخلة في المجال، سواء السلطة القضائية، السلطة الأمنية، إدارة السجون، كل هاذي، غيكون واحد الآلية ديال التنسيق.

الأمر الثاني هو غتكون آلية مهمة أيضا للوقاية من الجريمة كما ذكرتم، لأن اليوم الجريمة تتطور، كايين عندها أسباب، كايين حالات ديال العود، كايين الجريمة أصبحت عابرة للقارات، مزيان يو لي عندنا مرصد ليساهم في الوقاية من الجريمة.

لكن ونحن نتحدث عن الوقاية من الجريمة، لابد أن أقف هنا عن الجريمة في ذاتها، وقد كان في هذا الموضوع تحديث الترسانة القانونية ديانا، ونا مشروع القانون الجنائي، واللي فالحقيقة أيضا طال انتظاره.

الحكومة مزيان اخذت قرار وأنها أحالته على البرلمان في الغرفة الأولى، مجلس النواب، نحن مازلنا ننتظر، والحكومة لو كان لها قرار غير ذلك لقامت بسحبه، لكن المشروع اليوم، هو في الغرفة الأولى ينتظر الإفراج عنه.

أنتوما، السيد الوزير، عندكم إمكانية ديال تحريك هاذ الماء الراكد اللي هناك، مزيان أننا اليوم ونحن ننتظر، احنا اليوم كنتسناو وكيتسناوه المغاربة، لأن الجرائم تعددت بل وصلت أحيانا هذه الجرائم إلى الحكومة نفسها، إلى مثلا تزوير بعض الوثائق وإبرازها على أنها وتنسب إلى الحكومة، لأنها جرائم متعددة بشكل فضيع جدا.

لذا اليوم، احنا لا نملك في هذه الغرفة ونحن ننتظر هاذ المشروع أن يفرج عنه، إلا أن ندعو الله سبحانه وتعالى أن ييسر بالفرج عنه، وأن يأتينا، لأننا خصنا ناخذوفيه القرار.

بغيت نشير واحد الإشارة أخرى، وهي أن هاذ المرصد هو أيضا إلى كان آلية ديال الوقاية، آلية للتنسيق، هو آلية أيضا يمكن أن يساهم في

اقتراح رأيه فيما يتعلق بالسياسة الجنائية، إما أن يقترح آراء ابتدائية، أو عندما يحال عليه مشروع في السياسة العمومية ذي الصلة، يكون له رأي، كتنمناو أن هاذ المشروع إن شاء الله يخرج في أقرب وقت ممكن، ويكون لكم الشرف السيد الوزير، وأيضا مشروع القانون الجنائي، تنمناو يكون لكم الشرف باش يخرج في عهدكم.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب، عندكم 12 ثواني زائدة.

**السيد وزير العدل:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا كما تفضلتم هاذ المرصد غادي يشكل واحد الآلية وطنية مهمة، ليس فقط في التصدي أو فالمساعدة على التصدي للجريمة، لكن أيضا في رسم معالم السياسة الجنائية ببلادنا، لأن كايين السياسة المضادة للجريمة وكايين السياسة الجنائية العامة بشقيها الوقائي والزجري والقمعي، إلى غير ذلك.

ما يمكن نقول لك، السيد المستشار المحترم، أن المرصد جاهز، يعني بأطره وآلية اشتغاله وبدا كيجري واحد العدد ديال الأبحاث والدراسات اللي يمكن تبان النتيجة ديالها من خلال العديد من التدابير والقرارات، لكن الإعلان على المرصد بكيفية رسمية، لا يمكن أن يتم إلا بعد المصادقة على هاذ المرسوم، احنا اختارينا المرسوم، وإلا غادي ناخذو واحد السنة أخرى، احنا كنعرفو الوتيرة ديال التشريع، اختارينا باش ندوزو المرسوم، تنمناو في القريب العاجل على أننا نتمكنو من إعطاء الإنطلاقة ديالو.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

لنفس الفريق سؤال آخر موضوعه "ورش المحاكم الرقمية".

تفضل شي أحد من العدالة والتنمية، تفضل.

**المستشار السيد مبارك جميل:**

شكلك مسألة تأهيل الإدارة القضائية ورقمنتها هدفا أساسيا وتوصية هامة من توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير:

أين وصل مشروع رقمنة وتحديث الإدارة الإلكترونية للإجراءات والمساطر القضائية؟

شكرا لكم.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الوزارة في هاذ المجال، كتعرف بأنه هاذ الموضوع يعني فيه حديث طويل ومتشعب، يعني تقريبا استمر جوج ديال العقود على الحديث على المغرب الرقمي (e-gouvernement) إلى غير ذلك.

هاذ الوزارة تبين لها في رأيها المتواضع، أن التحول الرقمي لمنظومة العدالة، هو تحول رقمي ينبغي أن يتجنب أي مقارنة تقنية وتجزئية.

الأمر لا يتعلق بتجهيز المحاكم بالمعدات اللوجيستكية، الأمر يتعلق بتحول ثقافي في التعاطي مع الثقافة الرقمية، نعطيك مثال بسيط، لاحظته لدى الكثير من الفاعلين الذين يتعاملون بالبريد الإلكتروني ويتعاملون بالتوقيع الإلكتروني، ولكن لا يستوعبون ما معنى المحاكمة عن بعد، فهم يتحدثون عن الحضورية وغنتكلمو عليها فالسؤال من بعد، والتواجهية بمنظور ديال الخمسينات والستينات، والثقافة ما قبل الرقمية، الثقافة الورقية.

لذلك، فهاذ التحول إذا ما كانش هناك استيعاب، هناك من يتخوف من ذلك، هناك فاعلين أساسيين تفضلو البطء والثقل البيروقراطي على الفعالية والشفافية والسرعة والمردودية في الخدمة الرقمية.

لذلك احنا درنا واحد المخطط توجيهي للتحول الرقمي لمنظومة العدالة فيه ستة البرامج أفقية و32 مشروع سنعلن عنها قريبا، كايين مشاريع اللي انطلقت، اللي انطلقت فيها كالمناصة للمحامي، كسجل الضمانات المنقولة اللي هو سجل إلكتروني وكنا أعطينا الانطلاقة ديالو بحضور السيد رئيس الحكومة. إذن كايين واحد العدد ديال المسائل، كذلك لا ننسى بأننا وقعنا ثمانية ديال الاتفاقيات مع ثمانية ديال السادة النقباء مع هيئة المحامين لتكوين المكونين، لأن هذا مسألة تحتاج إلى تكوين، للتحكم في تقنية المنصات عن بعد والتبادل الإلكتروني، فكايين الجانب التحسيبي وكايين الجانب التجهيزي وكايين الجانب التكويني وفيها شوية ديال التدرج لكي يندرج الجميع.

أما إذا كانت بعض الإجراءات والمساطر مرقمنة والأخرى لازالت ورقية فغادي نخلقوا واحد النوع ديال الارتباك لدى المرتفق ولدى المتقاضي، إذن فهناك تصور مندمج، تصور شمولي وغاديين فيه مقارنة تدرجية، ونحن مرتاحين، لأن كايين انخراط أكثر من السابق من طرف كافة المهن القضائية والمساعدة للقضاء.

شكرا السيد المستشار.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

### المستشار السيد مبارك حميلي:

شكرا لكم السيد الوزير على هاذ الجواب.

السيد الوزير،

طرحنا هاذ السؤال على اعتبار أن الإدارة الرقمية هي وسيلة من الوسائل التي تخفف العبء على المرتفقين وعلى الإدارة بشكل عام، ولذلك كان هاذ الورش من الأوراش الأساسية لإصلاح منظومة العدالة التي راهنت عليه بلادنا لتحقيق النجاعة القضائية وللتصدي لمجموعة من الظواهر السلبية التي كانت تعاني منها المنظومة القضائية.

وقد قطعت هذه المنظومة أشواطاً مهمة في مسار تحديث التي عرفته منظومة العدالة، تجلت فيما يلي:

- أولاً، تدبير الموارد البشرية كما ذكرتم قبل قليل، واستعمال تقنيات (SAGE) في تدبير ورقمنة الملفات بنوعها الجنحي والمدني وباقي الإجراءات، هاذ التطبيق السيد الوزير، لازال يحتاج إلى تحديثات أيضاً، لأن هناك (la mise à jour) ديال مجموعة ديال التطبيقات؛ رغم ذلك، السيد الوزير، هناك أظهرت هاذ الجائحة ديال كورونا بعض الاعتلالات وبعض الاختلالات التي عرفتها هذه المنظومة الرقمية لمنظومة العدالة، نذكر على سبيل المثال، السيد الوزير، عدم مواكبة الترسانة القانونية والمسطرة لمسار التحديث والتأخر الذي يعرفه ترتيب الآثار القانونية لقرارات المحكمة الدستورية بخصوص التنظيم القضائي؛

- ثانياً، التأخر الذي يعرفه التواصل الإلكتروني بين الإدارة القضائية والمهن القضائية؛

- هناك أيضاً وجود تفاوت مجالي من محكمة لأخرى، دائماً يعني المغرب العميق، إلى آخره، هاذو دائماً محاكمهم كئلقوا واحد التأخير في تحديث وفي تطوير هذه المحاكم؛

- غياب أيضاً الإطار القانوني لتجربة المحاكمة عن بعد وتأخر صدوره إلى حدود الساعة، حيث عرفت هذه التجربة صعوبات تقنية وقانونية، اللهم إذا استثنينا القضايا المتعلقة بالمعتقلين، اللي كانت فعلاً فيها واحد التقدم ملموس، ولكن باقي القضايا لازالت تعرف تعثر.

السيد الوزير المحترم،

يشير دستور المملكة في الفصل 120، إلا أن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وفي حكم يصدر داخل أجل معقول، وحقوق الدفاع مضمونة، إلى آخره من الحقوق.

إلى أي حد ساهم مشروع المحكمة الرقمية في تمتيع المتقاضين بأحكام عادلة تصدر في آجال معقولة؟



إلا أنه لازال بعض المواطنين يشكون من الاقتحام والتطاول والتمادي على حياتهم الخاصة، عبر استغلال وسائل التواصل الاجتماعي وبعض المواقع الإخبارية، دون أي ردع لمن يتعمد نشر أمورهم الخاصة، مما يسبب لهم ولأسرهم الأذى والضرر النفسي.

لذا، نسائلكم السيد الوزير:

- ما هي خطة الحكومة للحماية الخاصة لكل مواطن من تطاول بعض وسائل الإعلام؟

- وهل من سبل للتحسيس والتوعية بعواقب اقتحام الحياة الخاصة للمواطنين ونشر الأخبار الزائفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وما تسببه من أذى في نفوس الأشخاص وأسرههم؟  
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الحسن.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا على تفضلكم بهذا السؤال.

فعلا وسائل التكنولوجيا الحديثة اللي عرفت نمو سريع ومضطرد في السنوات الأخيرة، عندها واحد الجانب إيجابي، هي أنها عززت وسائل التواصل الاجتماعي بين الأفراد، وهناك من يعتبر بأنها ساهمت في توسيع مجال حرية التعبير، اللي كان المجال ديالها مجال كلاسيكي وتصعب مراقبته، لكن الملايين بالأفراد يحملون، هذه ليست هواتف، يحملون حواسيب في جيوبهم، كتعطيهم واحد حرية التعبير يعني أكثر انفلاتا من كل آليات المراقبة، يمكن الإنسان يعمل يعني يخفي الهوية ديالو (le faux profil) باش يمكن يدير واحد العدد ديال الممارسات المؤذية للآخرين.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فهاذ المجال ديال الحريات أكد على أنه "لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي لشخص في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ولا لحملات تمس شرفه وسمعته". واعتبر أن "لكل شخص الحق في أن يحميه القانون من مثل تلك التدخلات أو تلك...". هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فالمادة 12.

كذلك ما يمكنش ننساو اتفاقية "بودابست" المتعلقة بالجريمة المعلوماتية واللي كتدخل فيها جريمة المس بالحياة الخاصة للأفراد، والمغرب بطبيعة الحال صادق في 29 يونيو 2018 على هاذ الاتفاقية ودخلت حيز التنفيذ.

على المستوى الوطني، المشرع المغربي واعي بخطورة هذه الجرائم

سيدي الوزير، أيضا الرقمنة، معذرة.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

شكرا السيد المستشار على احترام الوقت.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

يعني تدخلكم حافل بأسئلة مهمة، ربما تحتاج إلى جلسة خاصة، أنا أقدر تثمينكم الإيجابي لهذا المجهود المبذول، احنا كنا في حالة حجر صحي، عندما انطلقت المحاكمة عن بعد، والخصوصية ديال بلادنا ومؤسساتنا كتجعل أنه من الصعب أن وزير العدل يجي يقدم واحد المشروع قانون ديال الرقمنة والوسائط الرقمية.

أول واحد خصك تذاكر معه هو جمعية هيئة المحامون في المغرب، 17 نقابة، وكاتبناهم وطلبوا مهلة للتفكير في الموضوع وإبداء الملاحظات، وفعلا توصلنا بها مؤخرا، وتوصلنا بملاحظات السلطة القضائية، والقانون راه هو جاهز لعرضه على المجلس الحكومي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

سؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية موضوعه "التطاول على الحياة الخاصة للمواطنين من خلال بعض وسائل التواصل".

الكلمة لكم دائما السي حسن، تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير، لا يختلف اثنان على أن حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها، وأن حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي والتقني مضمونة.

كما أن المغرب انخرط في الدينامية العالمية الرامية إلى توفير الأمن الرقمي وحماية نظم المعالجة الآلية للمعطيات وحماية الحياة الخاصة للأفراد، وذلك وفق القوانين الوطنية والمواثيق والمعاهدات الدولية من خلال مصادقته على اتفاقية "بودابست" المتعلقة بالجريمة المعلوماتية،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الحسن.

السؤال السادس، السيد الوزير، لأن استهلكت وقتك وأضفت 15 ثواني زائدة، السؤال السادس موضوعه "استفحال ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير".

الكلمة لأحد من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بالرغم من المجهودات المبذولة لمواجهة ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، فإن هذه الظاهرة مازالت تتنامى، لذا نسألكم، السيد الوزير، حول فعالية الإجراءات المتخذة للقضاء على هذه الظاهرة؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد وزير العدل:

فعلا، السيد المستشار المحترم، هذه ظاهرة شنيعة، ويمكن نقول بأنه الرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك، حفظه الله، إلى وزير العدل بشأن التصدي الحازم والفوري لهذه الظاهرة ديال الاستيلاء على عقارات الغير، هذه الرسالة شكلت نقطة تحول في التصدي لهاذ الجريمة، وتشكلت واحد للجنة اللي كتشرف عليها وزارة العدل، فيها مختلف المتدخلين، وعقدت هاذ اللجنة حوالي 10 اجتماعات، آخرها كان في 25 فبراير 2020، وتدارست العديد من الوسائل والإمكانيات لمعالجة هذه الظاهرة، بما فيها المراجعة ديال العديد من النصوص القانونية، كمدونة الحقوق العينية والقانون الجنائي والمسطرة الجنائية وقانون الالتزامات والعقود.

إذن هاذ المراجعات هاذي بدون شك كان لها واحد الأثر مهم جدا، كذلك اللجنة ديال محاربة الاستيلاء على العقارات قامت بواحد التشخيص مهم، وتبين لها بأن هناك نوعية من العقارات، ما يسمى بـ "العقارات المحفوظة المهمة"، والتي بلغ العدد ديالها 4037 رسم عقاري، واتخذت واحد العدد ديال الإجراءات لتجنب الاستيلاء على هذا النوع من العقار.

كذلك، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية قدمت واحد الأرضية أو واحد المنصة إلكترونية هي المعروفة بـ خدمة "محافظة" كخدمة إلكترونية للمالكين المعنيين، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات الأخرى اللي يمكن نقولو بأنها انطلاقا من الأرقام بينت بأن اللجنة تشتغل في الاتجاه الصحيح، لأنه منذ بداية

ويعني قام بعدة مراجعات، خاصة في القانون الجنائي، فيما يتعلق بتجريم السب والقذف، كذلك تجريم فعل التقاط أو التسجيل أو البث أو التوزيع العمدي لأقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سري دون موافقة أصحابها، تجريم التدخل في الحياة الخاصة للأفراد، تجريم معالجة المعطيات ذات طابع الشخصي دون رضى الشخص المعني.

إذن هناك مجموعة من القوانين، لكن ربما غادي يكون من المفيد جدا هاذ المراجعة لكي تتعزز أكثر مع تطور هاذ النوع ديال المس بتطور الوسائل التكنولوجية، ويمكن هاذ الشي خصو يدخل في إطار واحد التوافق شامل على السياسة الجنائية، لأن أعتقد بأن السياسة الجنائية خصها تكون سابقة على التشريع، خصنا نعرفو أشنو هي الجريمة، أشنو هي الحرية وأشنو هو النظام العام، وأشنو هي العقوبة، وملي نكونو متفقين على الركائز الأساسية في السياسة الجنائية سييسهل التشريع.

أما أن نجزي ونشرع بكيفية جزئية بدون الإعلان عن الخلفيات والأبعاد، فهذا بطبيعة الحال لا يمكن أن يؤدي إلى واحد النوع ديال الأمن القانوني والقضائي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السي حسن، في إطار التعقيب الكلمة لكم.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ المعطيات.

أنا، أولا، السؤال دياي كنت واضح، ولا أتكلم عن الجانب الإيجابي فيما يخص المعلومة أو فيما يخص الحصول على المعلومة لأن هناك قانون، أنا أتكلم في الشق الثاني اللي قلتوه في الجواب ديايكم وهو الإعلان العالمي، أشنو كتدير الحكومة من أجل ترجمة هاذ الإعلان العالمي من أجل حماية الأشخاص؟

هنا في هاذ السؤال هذا مع الأسف لأن الحكومة معلوم يمكن نوصلو لتوافق سياسي في الإطار الجنائي ولكن جيبوشي مشروع قانون، جيبو شي مسائل علاش نتكلمو باش يمكن نحملو هاذ الشي اللي قلتي انتيا في الشق الثاني ديال السؤال.

أنا معك في الشق الثاني ديال السؤال، أما الشق الأول راني هو اللي قلت في السؤال دياي، نحن مع المعلومة ومع كل ما هو إيجابي في إطار التواصل، ولكن في مس الأشخاص ذاك خط أحمر ولا سيما في المسائل اللي هي ما كايناش نهائيا.

شكرا.

الاستيلاء على عقار بمئات الآلاف من الأمتار، يمكن نقولو الكيلومترات. الظاهرة اللي كاينة في دوار "إفرض" في جماعة سيدي احسان في نواحي تزنييت، واحد هذا معروف، معروف في المحاكم ديال كلميم وأكادير وتزنييت بالاستيلاء على العقارات وعندو عصابة ديال الناس كيزورو له وعصابة ديال الناس كيشهدو له شهادة الزور، وهناك من هؤلاء الشهود من حوكموا بشهادة الزور، ومع ذلك باقي، والأدهى والأمر هو أن هاذ السيد هذا اتهم القضاة في فيديو كيقولهم بالأسماء، كيقول هؤلاء القضاة فاسدون، ومع ذلك لم يحاسب لا القضاة الذين ذكر إسمهم ولم تتم متابعتهم.

هناك أيضا بالنسبة لبعض العقارات ديال الدولة كتعرض أيضا للسطو، عقارات ديال الأجانب اللي كاينة، في أكادير فيلا ديال واحد الأجنبي ليبي تم الاستيلاء عليها، جا ترفض تحكم جا بغا ياخذها صحة تحكم ضده، ولكن من بعد تعاود الملف وتحكم لصالحو.

هناك أيضا مشكل رومندي في الدار البيضاء، هناك مشكل أنفا زنقة الجزائر، هاذو ناس كانوا ساكنين وبعض القضاة من هؤلاء استفادوا من الشقق التي حكموا بإفراجها.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار.

آخر سؤال في هذه الجلسة. السؤال السابع للفريق الاستقلالي، موضوعه "تقييم خطة المحاكمات عن بعد". الكلمة لكم السيد المستشار.

#### المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أمام ما طرحته جائحة كورونا من احتياطات صحية في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم، وخصوصا بفعل توصيات منظمة الصحة العالمية بأهمية التباعد الجسدي والتدابير الوقائية، أطلق المجلس الأعلى للسلطة القضائية خطة لتدبير مرحلة ما بعد جلسات التقاضي عن بعد.

ومن خلال هذه التجربة نسائلكم، السيد الوزير، ما هو تقييمكم لخطة المحاكمات عن بعد، في أفق إقرار المحكمة الرقمية؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

شروعها في العمل مراجعة القوانين لم تسجل-أقصد المعروضة على المحاكم-لم تسجل أي قضية استيلاء على العقار.

أحيانا، أحيانا، يتم الخلط-لأن المسألة بالغة التعقيد-ما بين منازعات حول العقار بين الأشخاص وما بين جريمة الاستيلاء على العقار، هادي كيبكون فيها التزوير وفيها النصب وفيها الاحتيال ماشي المشاكل بين مواطنين يتنازعون لدى المحاكم في الإرث أو غير ذلك، كنتكلم على الاستيلاء على العقار اللي فيه شبكات وفيه احترافيين، راه اصبحو محترفين كيستغلو واحد العدد ديال الثغرات، مثلا هو أن الناس ما كيجزروش أثناء إبرام العقود والعمليات العقارية، إما كيعطيو توكيل وكيتم التزوير، بالإضافة للثغرات اللي كاينة في القانون، لكن منين بدات كتشتغل اللجنة تقلص هاذ العدد. يمكن نقول لك، السيد المستشار المحترم، أنه إلى حدود 23 نوفمبر كاينة 36 ملف موزع بين مختلف المحاكم ودرجات الحكم فيما يتعلق بهاذ الظاهرة ديال الاستيلاء على العقار.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعبير.

#### المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات اللي اعطيتو، غير نبغي نذكركم، السيد الوزير، بأنه الرسالة الملكية اللي تكلمتو عليها كانت في 2016، دبارها 4 سنين، ومع ذلك الأمور باقية كما هي.

السيد الوزير،

انتوما قلتوها، هاذ الظاهرة هادي فيها شبكات، أنا نبغي نقول لك فيها عصابات، عصابات منظمة وكتلقى السند ديالها في الثغرات القانونية اللي كاينة، والمفروض أن الثغرات القانونية تقاد.

احنا كمجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقدمنا بمقترح قانون لتغيير المادة 2 من مدونة ديال الحقوق العينية اللي كيستغلوها للاستيلاء على العقارات، لكن لحد الساعة مازال ما تصدرتش.

أيضا هناك ما يساعد هذه العصابات: فساد الإدارة، الفساد اللي موجود في الإدارة يساعد لأنه التزوير عملية التزوير وبالخصوص في الجماعات المحلية وفي المحافظات العقارية، لأنه تما فين تيوقع هاذ التزوير.

أيضا الفساد اللي كاين في الجسم القضائي، وهاذ الشي خصنا نقولو وخصنا نعالجه، والعقارات المستهدفة هي سواء العقارات ديال المغاربة خارج المغرب وحتى داخل المغرب، راه الناس في العقار ديالهم وساكنين فيه ومتواجدين وتم تزوير واحد العدد ديال الوثائق باش يتم

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لا بد أن ندقق بأن المحاكم عن بعد هو قرار لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة وجمعية هيئات المحامين بالمغرب، ليس قرار لجهة واحدة، لا توجد أي جهة يمكن أن تطلق هذا المشروع الضخم ديال المحاكمة في بعد في 4 أيام.

كان هناك قرار لأنه المجلس الأعلى للسلطة القضائية معني بتنظيم أي جلسات واش قضايا المعتقلين واش كل القضايا إلى غير ذلك. الدفاع ضروري لأنه يحضر وهو ضمانه أساسية للمحاكمة العادلة.

الوزارة أيضا من خلال مديرية التحديث ومن خلال مهندسيها هي التي ستجهز قاعات الجلسات في محاكم المملكة والقاعات الموجودة في المؤسسات السجنية، فتضافرت كل هذه الجهود لإعطاء الانطلاقة، لماذا إعطاء الانطلاقة؟ لأن هناك قرار مهم وهو إغلاق السجون بعد استفحال وتفشي الوباء، كان قرار لإغلاق السجون، ما معنى إغلاق السجون؟ هو التوقف عن نقل المعتقلين من المؤسسات السجنية إلى المحاكم، وما يتطلبه ذلك من تعبئة للقوات العمومية ومن موظفين يحتكون بهؤلاء المعتقلين، مما يشكل مخاطرة بالغة في المخالطة وفي تفشي الوباء.

إذن كان قرار إغلاق السجون. ما معنى إغلاق السجون؟ هو ما يخرجوش، ما يمشيوش للجلسة. ها احنا ضمنا الأمن الصحي، لكن خصنا نضمنو الأمن القضائي أيضا.

الأمن القضائي لا يمكن توفره في تلك الظروف إلا بالمحاكمة عن بعد، فالوزارة أنشأت حوالي 200 حساب إلكتروني وجهزت به القاعات ديال المؤسسات السجنية ولسات المحاكمات وقامت بعدة.. وفرت واحد العدد ديال الدعامات باش انطلقت هاذ المحاكمة اللي انخرطو فيها، ما ننساوش هذا شيء أساسي، عبأنا اللجان الثلاثية اللي كتشكل من الرئيس الأول لدى محكمة الاستئناف والوكيل العام للملك لديها ونقيب المحاماة، هوما اللي كانوا كيجتمعو وكيقرو في تنظيم هذه الجلسات وفي الضمانات الأساسية اللي كتتوفر فيها، وهي مازالت متواصلة وما كاين لاش نعطي الأرقام، غادي نعطيها لدى تقديم الميزانية هنا، ولكن ما فيها باس نقول لكم بأنه 6252 معتقل عانقوا الحرية بالمحاكمة عن بعد، وإلا لكانوا مازالوا في الانتظار لأن الجلسات معلقة، والسجون مغلقة، فهاذو في جلسات الاستئناف استافدو وخرجو وعانقو الحرية فهذا شيء أساسي ينبغي..

طبعا الثغرات كاينة، واحنا واعيين بها، ونعمل على تجاوزها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العززي:

تنشكرك، السيد الوزير، على جوابكم والتوضيحات التي تفضلتم بها، إلا أن هناك ملاحظات من قبل فقهاء القانون من أجل ضمان محاكمة عادلة للمتقاضين في ظل هذه الجائحة، والتي تشترط توفر المعايير التالية مثلا: المحاكمة العلنية، المحاكمة الحضورية، ضمان حقوق الدفاع ومؤازرة المحامي، المحاكمة في أجل معقول.

السيد الوزير،

سؤالنا كان: هل هاذ القواعد المعيارية واش يمكن ضمانها في المادة الزجرية من المحاكمة بالوسائل الإلكترونية؟

نقطة أخرى، السيد الوزير، أن تحقيق هذه الشروط يقوم بعدد من الاعتبارات في ظل حالة الطوارئ الصحية، أهمها، أولا، التناسب بين الحق في الصحة والسلامة، كما قلت سابقا، الحق في المحاكمة بشروطها العادلة العادية، الثقة في النفس وتقدير المسؤولية على مستوى مهمة تفعيل المحاكمة عن بعد في ظرف توتر وقلق إلى غير ذلك.

السيد الوزير،

يبدو أن اعتماد تقنية التقاضي الإلكتروني يتطلب مستقبلا وتدخلا تشريعيًا، يعني يجب مأسسته لتأكيد مبدأ الشرعية ولوضع ضوابط التقاضي وإرساء قواعد خاصة، وخصوصا- كما قلت- في إطار هاذ الجائحة، الحمد لله، كاينة أكثر من 6500 اللي تحكمو في ظل التباعد والبعد وكان تسريع في هاذ الوتيرة هادي.

كما يجب تطبيق نظام المحاكمة عن بعد باستخدام تكنولوجيا التواصل بين المتهمين نزلاء المؤسسات السجنية من جهة والقضاة والمحامين في المحاكم من جهة ثانية، يثير بعض المخاوف القانونية والحقوقية، خاصة فيما يتعلق بالحق في المحاكمة العلنية وضرورة استماع المتهمين والقضاة والمدعين من دون حواجز، في الوقت الذي اعتبر العديد من الفاعلين في منظومة العدالة أن الإكراهات التي تفرضها جائحة فيروس كورونا تمثل فرصة سانحة لتعبئة كل الطاقات من أجل القيام بالخطوة الحاسمة التي طالما تم التردد فيها، وهي الخطوة نحو تحديث قطاع العدالة بتسريع وتيرة التحول الرقمي في العديد من القضايا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير بقى لكم خمس ثواني..

لكن التواصل المسموع والمرئي قائم، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان  
اعتبرت أن المحاكمة عن بعد مطابقة تماما للمحاكمة العادلة..

السيد رئيس الجلسة:

أشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة، كما أشكر الجميع.  
ورفعت الجلسة.

إذن ما عندكم ما تقولوا السيد الوزير خمس ثواني.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار المحترم،

يمكن نقول لك بأن تكلمنا على الثقافة الرقمية قبل قليل، مفهوم  
الحيورية في الثقافة الرقمية يختلف تماما، الوسائل التقنية تتدخل  
لإجراء محاكمة قضائية بين أطراف لا يوجدون في حيز مكاني واحد،

## محضر الجلسة رقم 318

التاريخ: الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1442هـ (فاتح ديسمبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات المستشارات المحترمات، اللواتي أهنئن بهذا اليوم العالمي لمحاربة العنف ضد النساء.

السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

لكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس "مشروع قانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية"، وقد طلبت الحكومة الأسبقية بشأنه عند وضع جدول أعمال المجلس، طبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور.

وأودعت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لدى مكتب المجلس أيضا مقترح قانون يتعلق بتفويت أصول شركة سامير في طور التصفية القضائية، وذلك لحساب الدولة المغربية.

أما بالنسبة لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليهما، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة بين 25 نوفمبر 2020 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 25 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 15 سؤالاً؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 15 جواباً.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد، مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع؛

- مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمالنا لهذه الجلسة بالسؤال الموجه للسيد وزير الدولة المكلف..

السي اللبارنقطة نظام؟

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

لوسمحت السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدة الوزيرة،

السيد الرئيس،

الله يجازيك بخير، أ طرح سؤالاً عريضا بالبنط العريض، وهو فين هي الحكومة؟ ياما طرحنا من أسئلة، ياما سمعنا من أجوبة، لا نلمس

وقعها في الشارع على أرض الواقع.

هل مكتب المجلس اليوم اللي كنشوفو 2 وزراء محترمين هو ما اللي كايين، فين هي الحكومة؟ فين هم الوزراء باش يتجاوبو مع مطالب الشعب المغربي اللي تكاثرت؟

فالله يجازيكم بخير، السيد الرئيس المحترم، واش مكتب المجلس قايم بالواجب ديالو باش يستدعي لنا هاذ السادة الوزراء؟  
راه عيب أننا كنسمعو أجوبة، الفريق الاستقلالي طرح عدة أسئلة، ولا نرى الأجوبة التي نسمعها على أرض الواقع.

### السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الرئيس.

السؤال ديالكم كنظن بأنه السادة الرؤساء المحترمين ديال الفرق المحترمة وضعت هاذ السؤال في ندوة الرؤساء، وكذلك داخل المجلس، إلى كايين شي إجابة السيد الوزير مرحبا..

اسمح لي، السيد الوزير، إلى سمحتي لي، السيد رئيس الفريق عندكم شي...؟

### المستشار السيد عادل البركات:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري أئمن ما قاله زميلي السبي اللبار، راه ما يمكنش، السيد رئيس المجلس، تنجيو وتنلقاو احنايا تنتواجدو بين وزيرة أو وزيرين.

نشكر الوزيرة على حضورها الدائم للمجلس والاستماع إلى أسئلة السادة المستشارين وكذلك وزير الدولة، ولكن ما يمكنش، السيد الرئيس، نقبلو على مؤسسة دستورية بحال هاذي تكون المداومة من الحكومة.

اليوم كايين واحد، الأسبوع الجاي غادي يكون.. احنا ولينا في الفرق ديالنا كنلقاو مشكل كبير في طرح الأسئلة اللي هي تتماشى مع الجائحة وتتماشى مع الوضع.

ربما نلتمس منكم، السيد الرئيس، أن تبلغوا هذا الملتمس ديالنا. الحكومة خاصها تحضر، تتجاوب مع السادة المستشارين وتتجاوب مع مستجدات الوضع اللي تتعرفو بلادنا.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير إلى كان عندكم إجابة، معنا السيد الوزير المكلف بالحكومة مع..

تفضل.

أعتذر السيد الوزير.

### المستشار السيد المبارك الصادي:

هاذ المعضلة ديال الغياب ديال السادة الوزراء عن الجلسة ديال البرلمان، هاذي تقريبا 5 سنوات واحنا كل مرة كندكرو بها، وكناكد على أنه في ندوة الرؤساء اتفقنا مع السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان باش نخصصو جلسة خاصة لهاذ المشكل اللي لا يشرف أي أحد، لا البرلمان ولا الحكومة ولا.. وكنا اتفقنا على موعد.

لحد الساعة، كمؤسسة برلمانية ديال مجلس المستشارين، باقي ما قدرناش نخصصو واحد الجلسة في ندوة الرؤساء كرؤساء الفرق باش نلقاو صيغ اللي كيفاش يمكن نرفعو المستوى ديال النقاش داخل هاذ المؤسسة لأنه المغاربة كيتسناو منا الكثير.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا.

تفضل السيد الرئيس.

### المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة المحترم،

فعلا البرمجة ديال الأسئلة الأسبوعية احنا كرؤساء فرق كنلقاو فيها واحد الإشكال، أشنو هو؟ هو أنه الوزراء الذين يبدون رغبتهم في الحضور إلى الجلسة الأسبوعية ما كيكون عندنا الجواب حتى للخميس، وفي بعض الأحيان حتى للجمعة، وهاذ الشي فايت أننا ثرناه في ندوة الرؤساء.

احنا الرأي ديالنا كفريق كان هو أنه نعتدو قطاعات محددة في كل أسبوع، ومشينا في هاذ الاتجاه وتدارت برمجة فيها 4 ديال القطاعات في كل أسبوع، وبالتالي كيكون عندنا واحد الرؤية استباقية، وكنوجدو الأسئلة ديالنا وكنكلفو المستشارين اللي غيتكلفو بطرح هاذ الأسئلة، وهذا أمرزما كان معقول. مع الأسف الشديد تمت مراجعة هذا الأمر، وبالتالي كيولي إشكال.

أنا مع الإخوان بأنه خص الوزراء يجيو، ولكن راه ماشي أنا كنقول بأنه الفرق أي فريق وأي مستشار راه من حقو يبرمج السؤال اللي بان لوملي يكون واحد الوزير كيتمادى في الغياب إلى آخره، من حقو يدير البرمجة ديالو، ولكن احنا كذلك خصنا نديرو واحد المجهود، راه ما يمكنش نخليو هذا.. خصنا نديرو واحد البرمجة قطاعية كل أسبوع، عارفين 4 قطاعات ولا 3 قطاعات ولا حتى 5 ديال القطاعات تكون

يجي على سؤال واحد، ممكن ممكن، ولكنه ليس من التدبير الجيد والناجع، فتقسيم الجلسات إلى جلسات تتحدث عن محاور ويحضر وزراء محددين وعندك (schéma) ديال الحضور ديالهم جدول على المستوى الشهري، فهذا كيخلي أنه الحكومة تحضرومن واجمها تحضر على حسب ما ستحددونه، ولكن وفق واحد الرؤية واضحة تمتد إلى شهر، وهذا الشي ما غنديرش مقارنة، راه كايين في جهات أخرى.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

قبل أن نبتدئ جلستنا هذه، أطلب من السيدات والسادة المستشارين احترام التباعد كما هو مخطط له في المجلس. 2 ديال المقاعد فارغة وواحد يجلس فيه المستشار أو المستشارة من فضلكم.

الله يجازيكم بخير، هاذ الشي اللي كايين، الأستاذة، راك جالسة في واحد البلاصة اللي ما مفروضش تجلسي فيها، راه هي البلاصة لالالة راك جالسة في البلاصة اللي ما خاصكش.. شوفي الكرسي ديالك. احتراماً لك، السيدة المستشارة، حفاظاً على سلامة الجميع.

الله يجازيكم بخير.

الله يخليكم، الإخوان، الفريق الحركي، الله يخليكم، راه خاص 2 كراسي، الله يجازيكم بخير، هاذ الشي اتفقنا عليه في ندوة الرؤساء واتفقنا عليه داخل المكتب ليحترمه الجميع ابتداء من الرئيس، الله يجازيكم بخير، الابتعاد ديال 2 كراسي فارغة وواحد ممكن يكون فيه شي حد، وكايين البلايص اللي فهم التركيز خاص يكون فيه 3.

وكذلك (CDT<sup>1</sup>)، السادة المستشارين، شوف رفقا بالسيد الرئيس اللي هو مستشار مثلكم.

شكرا.

إذن أول سؤال موجه للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، وعنوانه "التمييز ضد المرأة"، وهو موضوع من طرف المستشارين المحترمين للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلي السيدة الرئيسة.

### المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

معروفة على تيساع وكبيرمجموفي نوع من الأريحية.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

من حسن الحظ موجود معنا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان اللي كنحمدو الله ونشكروه أنه تعافى ورجع بخير، والله يعطيه الصحة والعافية ولكم إجابة الأغلبية والمعارضة داخل مجلس المستشارين.

### السيد المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان

### والعلاقات مع البرلمان:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا للسيدات المستشارات والسادة المستشارين.

وعافاكم الله وعافى جميع المغاربة وجميع الناس من كل سوء ومكروه.

بالنسبة لما تفضل به السادة الرؤساء، أتفهم ولكنني أختلف.

أتفهم الهواجس التي دفعت إلى مثل هذه النقاشات بالنسبة للسيدات والسادة الرؤساء، لكنني أختلف لأنه، للأسف الشديد، نتحدث عن حضور الحكومة، والحكومة حاضرة في شخص الوزراء الذين تمهمهم الأسئلة المطروحة.

الآن باقي ما تقدم حتى شي سؤال، أماكم وزيان. الوقت اللي يكون لك شي سؤال الوزير ماشي قدامكم هنا كايين مشكل، ومع ذلك، ذلك المشكل كايين حلول في النظام الداخلي ديالكم، بحيث أنه يمكن أن يكون من حق المستشار أو المستشارة أن يتحدث في الموضوع ولو في غياب الحكومة، ولكن كتبقى الحكومة حينئذ مفرطة، وتبقى أنكم من حقكم تساءلواها.

الموضوع الثاني المرتبط بما تفضل به السيد المستشار فيما يخص ما تم الاتفاق عليه، ليس لأن هناك مشكلاً بالنسبة لحضور هذه الجلسة، المشكل قائم بالنسبة لمستوى حضور بعض السيدات والسادة الوزراء في أشغال اللجان ومستوى استجابتهم، هذا فعلاً مطروح وأنا فعلاً معكم، ولكن الذي طرحناه هو أن نرفع أو نبحث عن السبل التي تمكن مكونات المجلس حكومة ومستشارين من الرفع من مستوى النقاش حتى يصبح هذا النقاش جذاباً ومفيداً وقادراً على استقطاب اهتمام الناس.

هذا، للأسف لحد الآن خص تكون فيه مجهودات، لم تكن هذه المجهودات، وكما تفضل السيد الرئيس لا يمكن مثلاً الآن وزير الدولة

<sup>1</sup> Confédération Démocratique du Travail



السيد الوزير،

أولا، نهنئك على الشفاء اللي تماثلتي له، والحمد لله بصحة جيدة.

السيد الوزير،

السؤال ديالنا كيتعلق بالوضعية ديال المرأة بالمغرب خلال السنوات الأخيرة، حيث عرفت تقدما ملموسا، بعدما راكمت العديد من المكتسبات الدستورية والتشريعية والسياسية والحقوقية في تجربة منفردة على صعيد المنطقة العربية والإفريقية، غير أن هذا المسار ما يزال محفوفًا بالكثير من الصعاب لتغيير العقليات والقضاء على الصور النمطية تجاه المرأة، فضلا عن ترسيخ قيم المساواة والمناصفة والنهوض بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء، وبات الحضور اللافت للنساء في المشهد السياسي والمؤسساتي الوطني والتراي مصدر إشعاع للتجربة المغربية في محيطها الإقليمي والقاري، بعدما أضحت المرأة المغربية حاضرة بشكل مألوف في كل المجالات، وتقلدت أسنى المناصب في كافة الميادين، بما في ذلك الحكومة والبرلمان والقضاء والإدارة، حتى تلك التي كانت عبر التاريخ حكرا على الرجال، بعد القرار الملكي السامي بفتح خطة العدالة في وجه المرأة المغربية لولوج مهن التوثيق العدلي.

فقد أكد المغرب كذلك في كلمة السيد وزير الخارجية والتعاون الإفريقي في رسالة بمناسبة الاحتفال العالمي بالذكرى 25 لمؤتمر العالمي للمرأة في بيكين عن أملة أن تصبح اللامساواة بين المرأة والرجل شيئا من الماضي.

لذا نسألكم، السيد الوزير، عن حصيلة مجهودات الحكومة لمناهضة التمييز ضد المرأة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، في إطار الإجابة.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيدة المستشارة.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن التوعية بحقوق الإنسان والتثقيف على حقوق الإنسان هي مهمة الجميع، مهمة الحكومة بكل مؤسساتها، هي مهمة المؤسسات الدستورية المختصة، كما هو الحال بالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، هي مهمة الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني، التي تعتبر حجر الزاوية في النهوض بوعي المجتمع وتثقيفه حقوقيا وتهديبه سلوكيا، وهي مهمة شاقة تتطلب نفسا طويلا ووقتا غير يسير وتعاضدا شاملا.

لذلك أفيدكم بأن 30% من تدابير الخطة الوطنية في مجال

الديمقراطية وحقوق الإنسان خصصت للجانب التحسيبي والتوعوي، وهنا أشير إلى بعض ما جاء من تدابير في هذه الخطة على سبيل المثال:

- وضع برامج فعالة للتوعية والتحسيس والتربية على قيم ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والمناصفة لفائدة أطر وموظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية؛

- تعزيز دور وسائل الإعلام في نشر قيم مبادئ المساواة والمناصفة وتكافؤ الفرص ومحاربة التمييز وما إلى ذلك من مقتضيات الواردة في هذا الباب.

كما أن الخطة الوطنية للمساواة "إكرام 2" تضمنت بدورها عدة تدابير تهم محاربة التمييز ضد المرأة.

النتيجة هي أن هناك مؤشرات رقمية تدل على تحولات مجتمعية عميقة، من ذلك أن نسبة التأييد في الوظيفة العمومية انتقلت بـ 4 درجات بين 2012 و2018، حيث انتقلت من 31% إلى ما يقارب 35%.

على الصعيد السياسي، فكما تعلمون هذا المجلس الموقر اللي هو مجلس المستشارين عند تأسيسه لم تكن فيه أي امرأة، الآن والحمد لله نحن أمام المرأة هي التي تسائل وزير الدولة ضمن واحد 14 امرأة، بالنسبة لمجلس النواب فمنذ 30 سنة ما كانت حتى امرأة، انتقلنا إلى امرأتين، الآن والحمد لله عندنا 81 امرأة.

بالنسبة للجماعات الترابية، يكفي أن أقول بأنه غير بين 2009 و2015 تضاعف عدد النساء عندنا 6669 امرأة، كما أن المملكة مقبلة على تأسيس الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي ستكون لها مساهمة فعالة في دعم النهوض بحقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة على وجه الخصوص.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التعقيب لك السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

ما يثلج الصدر أنكم بدأت بالتوعية والتحسيس هو الأساس، لذلك لانشك، السيد الوزير في هذه الإنجازات بقدر ما أن التحدي الأساسي في مسار تعزيز حقوق المرأة يكمن في النهوض بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء، لاسيما في ظل وقع الفقر والهشاشة التي تعاني منها فئات واسعة من النساء والفتيات، وخاصة بالعالم القروي

والمناطق الجبلية وشبه الحضرية.

وفي هذا الصدد، اطلعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بدور مهم في مجال محاربة الهشاشة والفقر في صفوف النساء وحققت كذلك نتائج مهمة، غير أن الاحتياجات ما تزال كبيرة.

ورغم أهمية هذه الإجراءات، فإنها تبقى جد محدودة ولا ترقى إلى مستوى يجعل المرأة المغربية تتمتع بالقدرة على مواجهة أعباء الحياة وتجب على الحاجيات الاقتصادية والأساسية التي تضمن ظروف العيش اللائق، حيث مازال المغرب يقبع في الرتب الأخيرة عالميا في مجال مساواة النوع حسب المنتدى الاقتصادي العالمي، باحتلاله الرتبة 137 من أصل 149 دولة.

كذلك، بشكل عام أو بشكل خاص.. أما بخصوص مؤشر المشاركة الاقتصادية، السيد الوزير، والفرص المتاحة للنساء، فقد احتل المغرب الرتبة 141 من أصل 149، كما أن هذه البرامج، السيد الوزير، أثبتت محدوديتها بحيث تظل النساء حبيسات العمل الإنجابي غير المؤدى عنه، والعمل غير المهيكل وغير اللائق الذي لا يضمن في غالب الأحيان إلا التغطية الصحية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

ما تبقى لكم من الوقت السيد الوزير.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

يمكن لكل واحد منا أن يقوم بالتحري في مستوى التطور الجاري في المملكة، خاصة على هذا المستوى الذي تحدثت فيه السيدة المستشارة، وهو ما يرتبط بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء، ستلاحظون أنه وقعت تطورات إيجابية كثيرة، لكن مازال الطريق طويلا من أجل أن تكتسب المرأة جميع حقوقها، ومعها طبعا الرجل أي مجموع المواطنين المغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد وزير الدولة على مساهمته.

ونتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة، وموضوعه "مستوى إنجاز المشاريع السكنية"، هو سؤال موحد ما بين الفريق الاشتراكي وفريق التجمع الوطني للأحرار.

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، والموضوع هو "مستوى إنجاز المشاريع السكنية".

المستشار السيد محمد ريجان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول المباني الآيلة للسقوط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

أعتذر، في الحقيقة الغلط جاء مني لأنه حيث دخلت في الموضوع اللي ما كانش خاص، إذن "المباني الآيلة للسقوط"، لا، كان عندي "إنجاز المشاريع السكنية"، فعلا أعتذر، السبي أعمو تفضل.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

السيدة الوزيرة،

الأخوات، الإخوان المستشارون،

أعلنت الحكومة عند تنصيبها عن عدد هام من المشاريع السكنية لسد الخصاص الذي كان لايزال قائما في هذا المجال، فهل تمكنت من إنجاز تلك المشاريع؟ وهل فعلا هناك تأخر في إنجاز بعضها؟ وما هي الأسباب لهاذ التأخير إن وجد؟

كما نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول ما تقوم به وزارتك للحفاظ على النمط المعماري الأصيل والمتميز في الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية، فيما يخص المشاريع السكنية وكذا فيما يخص ترميم القصور والقصبات من أجل السكن؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة نزهة بوشارب، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

**المستشار السيد عدي شجري:**

شكرا، السيدة الوزيرة، المحترمة على جوابكم.

فعلا، حتى واحد ما يمكن لو ينكر المجهود الجبار اللي تدار في هذا المجال، وخصوصا فيما يخص السكن الاجتماعي وفيما يخص محاربة دور الصفيح، إلا أن هذا البرنامج بطبيعة الحال كسائر البرامج لا يخلو من بعض النقائص ومن بعض الملاحظات أوجزها فيما يلي:

أولا، البرنامج كيتحصر في الحواضر الكبرى، يعني ما اخداش بعين الاعتبار الحواضر الصاعدة الصغرى ولا العالم القروي؛

ثانيا، واحد الوقيته الوزارة أعلنت على واحد النوع ديال السكن اللي هو متجه للطبقات المتوسطة، أظن على حسب علي بأن ما تدار فيه والو، وأطلب منك، السيدة الوزيرة، تعطينا إيضاحات في هاد الشي هذا؛

ثالثا، وبغيت نركز على هاد الشي هذا ديال النمط التقليدي لأنه كي يعرف عدة مشاكل، أولا، هاد النمط ديال السكن التقليدي بالمواد المحلية، أولا، وإلى حد الساعة غير مقنن، حتى إذا كان شي واحد بغا يبني ولا شي حاجة كي لقي المشكل بداية من الترخيص، فما بالك في التمويل، ثم فيما يخص هاد الشي ديال القصور والقصبات، السيدة الوزيرة، كذلك حتى واحد ما كينكر المجهود اللي تدار، ولكن راه مازال مجهود كبير خاصو يتدار، لأنه واحد العدد منهم، مع الأسف الشديد، بداو كيتلاشوا، وخص مجهود كبير في هذا الإطار هذا.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الرد التعقيب.

**السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:**

شكرا السيد المستشار.

أنا بطبيعة الحال فيما يخص الوحدات اللي هي تبنات في العالم القروي راه تقريبا كايين واحد 22 وحدة اللي تبنات في العالم القروي ديال 140.000 درهم وأيضا كايين 1900 (conventions) اللي هي مسينية باش توجد هذه الوحدات في العالم القروي، فيما يخص المجهودات اللي خاصنا نديرو في القصور والقصبات، أنا متفقة معك بأن المجهود مازال خاصو يتزاد ومازال على واحد العديد من القصور والقصبات خصها تشمل بهذا البرنامج ديال إعادة الترميم.

شكرا.

في البداية أشكركم، السيد المستشار، على طرح سؤالكم هذا.

لا بأس أن أذكر ببعض المؤشرات اللي تهتم بإنجاز المشاريع السكنية، اليوم، الحمد لله، الإنجاز هو حوالي 500.000 وحدة، باش نهضرو على الإنجازات اللي تمت، الحمد لله، لحد الآن بفضل هاد البرامج، راه كان عندنا واحد العجز تقريبا واحد 1.2 مليون ديال السكن ما كانش كايين، اليوم هاد العجز هو تقريبا واحد 390.000، إذن راه احنا قسمنا العجز على 3.

باش نهضرو على 2019 ما تم إنجازها هي تقريبا 61.645 وحدة سكنية، المنتصف ديال 2019 تمت إنجاز 96.000 وحدة، المنتصف الأول ديال 2020 تمت إحداث 50.000 وحدة، وعلاش اعطيتكم هاد المقارنة ما بين المنتصف الأول ديال 2020 و2019؟ باش نقول بطبيعة الحال بأن (malgré) هاد الأزمة اللي اليوم احنا فيها الحمد لله القطاع ديال الإسكان غادي والمشاريع ما موقفاش دبا.

بطبيعة الحال، يمكن لي نقول أيضا أن تم التوقيع على اتفاقيات عديدة، اللي هي تقريبا واحد 2950 وحدة سكنية اللي تهتم العالم القروي، واللي تنجز لحد الآن في 2020 هي اليوم 31.000 وحدة، (normalement) تتكون واحد (la moyenne) ديال 50.000 اليوم احنا في 30.000 وحدة سكنية، كما تتعرفو بسبب هاد الجائحة.

لابد أن نشير أيضا إلى أن بسبب الجائحة هاد الإنتاج ديال السكن هبط بواحد 17%، لكن الحمد لله من بعد التفعيل ديال واحد العديد ديال الإجراءات، وخاصة اللي صادقتو عليها في قانون المالية المعدل تم ارتفاع ملموس لمؤشرات القطاع، وهاذ الشي ما كانش بطبيعة الحال يمكن بلا الانخراط ديالكم جميعا وانخراط المتدخلين والمهنيين.

اليوم الحمد لله الإنتاج ديال السكن غادي على ما يرام.

اليوم، فيما يخص النمط الأصيل احنا عندنا واحد (les chartes architecturales) اللي احنا كنعافظو على النمط الأصيل ديال كل منطقة منطقة، بما في ذلك المناطق الجنوبية.

أيضا، كايين واحد البرنامج اللي هو جد اللي كهم ترميم القصور والقصبات اللي اليوم تقريبا واحد 16 قصروقصبة تم الترميم ديالهم، واحنا مازالين إن شاء الله هذا البرنامج غادي يزيدو فيه باش يشمل قصور وقصبات أخرى.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نتقل إلى السؤال الثاني والثالث، وموضوعه "المباني الآيلة للسقوط" وتجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة، والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي، وموضوعه "المباني الآيلة للسقوط".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد ريجان:

شكرا السيد الرئيس.

سبق لي أعطيتها السؤال باش ما يتنقص ليش الوقت، فهمتيني نعم السي؟ فهمتي السيد الرئيس؟ قلت لك راه سبق لي قلت لها المباني الآيلة للسقوط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لا، إذا سمحتي لي نعتذر على هذاك الثبي اللي وقع في السؤال الأول، ولكن المسطرة بغات باش بدينا السؤال من الآن، لأنه حتى الوقت كيتحتسب من الآن، لذلك أطلب منك وضع السؤال كما تشاؤون.

المستشار السيد محمد ريجان:

مرحبا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكم حول المباني الآيلة للسقوط.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني دائما موضوعه "مآل البرنامج الوطني لترميم المباني الآيلة للسقوط"، اليوم كثرنا شوية ديال..

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

ما عرفت واش حيث كنت في الأول بدوا احدايا النساء، هما اللي تلفوني..

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تشكل المباني الآيلة للسقوط خطرا كبيرا على أرواح وممتلكات ساكنة العديد من المدن، فرغم المجهودات المبذولة لمعالجة هذه الظاهرة، تبقى النتائج المحققة في هذا دون طموحاتنا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي الإجراءات المستعجلة الوقائية التي ستخدها الوزارة لمعالجة هذه الظاهرة وتسريع وتيرة الإنجاز؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤالين المتعلقين بالمباني الآيلة للسقوط.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة للمباني الآيلة للسقوط، اللي يمكن لنا نؤكد عليه اليوم، السيد المستشار، هو أن الحكومة تتقوم بمجهودات كبيرة وجبارة في إطار برنامج المباني الآيلة للسقوط، وذلك بهدف،—كما جاء على لسانكم—الحفاظ على الأرواح وتحسين ظروف عيش الساكنة وأيضا تحسين (la sécurité) ديالهم، أي السلامة ديالهم، فمنذ 2012 تم إحصاء 43.734 بناية على الصعيد الوطني، 83 منهم ساكنين فيهم الناس والباقي ما ساكنينش فيهم الناس.

اليوم 80% من البنايات تتمركز بالمجال الحضري و19% اللي هي في المجال القروي، عدد من هاذ البنايات الآيلة للسقوط تم التعاقد بشأنها على الصعيد الوطني، بحيث اليوم تعاقدنا ب 33.732 بناية بتكلفة مالية تتفوق 4.8 ديال الملايير ديال الدرهم، وتتساهم فيهم الوزارة أيضا ب 1.6 مليار درهم.

بالنسبة للبرنامج الحكومي، الحمد لله، احنا ماشيين كما تعاقدنا في البرنامج الحكومي، حيث تم التعاقد ب 20.000 بناية، واليوم راه هي تعاقدنا بشأنها، خلال سنة 2020 استفادت تقريبا 11.590 أسرة قاطنة بهذه المباني، أيضا تم التوقيع على 7 ديال الاتفاقيات جديدة تقريبا تهتم واحد 3080 بناية، إلى زناها على ذيك 11.000 راه هي تقريبا واحد 14.000 تقريبا بناية اللي تعاقدنا بشأنها.

وفي إطار الإستراتيجية الوقائية، فإن الوزارة قائمة اليوم بمجهودات جبارة لتزليل هذه المقاربة سواء على المستوى ديال القانون أو لا ديال المؤسسات، واللي تيمثل، أولا، في العمل على تنزيل واحد العدد من الإجراءات اللي جات في القانون الإطار، كما تتعرفو 94.12 واللي تيتعلق بالمباني الآيلة للسقوط، اللي جاء فيه، أولا، مستجدات تنظيم أدوار

لمديونة وديتوهم لهذا وإلى آخره، راه كايين، الله يجازيك بخير، خصكم تخلقو واحد النموذج ديال الصناع اللي هما صناع تقليديين وكذا حرفيين باش على الأقل بعدا إذا درتوله السكن وتديرو واحد النموذج مع الجماعات، شركات مع الجماعات، مع الصناعة التقليدية... إلخ، باش على الأقل إذا بغيتو نفتحو شي وحدة سكنية ولا هذا يكون فيها المرافق مجموعة، لا ديال الحرفيين ولا ديال الصناع ولا هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نشكركم على هذا الجواب، حقيقة هناك مجهودات مقدرة تبذلونها لمواجهة هذه الظاهرة والتي لم تستطع الحكومات أو بالأحرى الوزراء السابقون الحد منها، ظاهرة مازالت مستمرة وتحتاج اليوم إلى الجرأة في تدبير الدور الأيالة للسقوط، والتي غالبا ما تكون في المدن العتيقة التي لها رمزيها في صيانة الهوية والحضارة المغربية.

الظاهرة متفاقمة، وتيرة معالجة وضعية هذه الدور في المدن القديمة كالدار البيضاء، الرباط، فاس، مكناس، طنجة، تطوان، وقصبة جهة درعة-تافيلالت، تبقى تسير بوتيرة بطيئة لا تليق بطموحاتنا.

لذلك، عليكم تعبئة كافة الجهود من أجل محاصرة الظاهرة والحد منها بانخراط السلطات المحلية والجماعات الترابية ومواكبتهم بالدعم التقني والمادي في إطار البرنامج الوطني الذي تشرف عليه وزارتك، إضافة إلى جهود مختلف المؤسسات العمومية الأخرى التي تشرف على تدبير الدور الأيالة للسقوط مع مباشرة تقييم أداؤها وأثارها على الساكنة بهذه الدور.

للأسف ظل البرنامج الخاص بالدور الأيالة للسقوط حبيس نتائجها الضعيفة، ولم يف بالأهداف التي كانت مسطرة لإنجاحه، وأصبحت نسمع بين الفينة والأخرى عن أخبار بتساقط وانهيار منازل كان آخرها بسبباته، عندما انهيار بيت مكون من 3 طوابق بالمنطقة خلال الأسبوع الأول من شهر غشت المنصرم، وهي تعتبر من النقاط السوداء التي تحتضن عشرات الدور الأيالة للسقوط.

ويبقى هاجس الدور الأيالة للسقوط حاضرا في كل مناطق وجهات المغرب، طالما لم تفعلوا دور "الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الأيالة للسقوط"، كآلية سيعهد إليها الإشراف على تنفيذ البرامج العمرانية والبرامج المتعلقة بالتجديد الحضري وتأهيل الأنسجة

جميع المتدخلين، باش نعرفو كيفاش خصهم يداخلو في هاذ الشئ، وأيضا على المستوى المؤسساتي، بحيث أن تم إحداث الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الأيالة للسقوط، وكذا كايين لجان على مستوى كل عمالة عمالة وكل إقليم إقليم، اللي تنظم مختلف المتدخلين، واللي تعتبر المحرك الأساسي للتدخل في المباني الأيالة للسقوط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد ربحان:

السيدة الوزيرة،

كما جاء في خطاب جلالة الملك في النموذج التنموي الجديد، وعلى سبيل المثال كما جاء في الخطاب الملكي السامي على الرأسمال اللامادي، الله يجازيكم بخير نتعرفو على أنه هاذ المباني الأيالة للسقوط هي ماشي كايينة في مدينة واحدة، في عدة مدن مغربية، منها الدار البيضاء، فاس، الرباط، تطوان، تازة، مراكش، بني ملال، تطوان، الصويرة، آسفي، تارودانت وما إلى آخره.

الله يجازيكم بخير، السيدة الوزيرة، كترحلوا الناس من المباني الأيالة للسقوط كترحلوهم للبلابيص اللي ما فهم لا بنية تحتية لا والو.

الله يجازيك بخير، السيدة الوزيرة، نطلب منكم باش على الأقل تنقصو من الترحيل من البادية للمدينة، كنقترحو عليكم واحد الاقتراح في الفريق الاشتراكي، الله يجازيك بخير باش على الأقل تديرو مع الجماعات القروية اللي هي كتكون في الجوانب ديال المدن، دبا فين ما مشينا لمدخل ديال شي مدينة كتلقى الجمالية ديال الشوارع في المداخل ديال المدينة كلها بنايات عشوائية وهذا، والوكالات الحضرية باركة ناعسة، باركة حاضية غير واش غادي ترجعو المغرب كامل بحال حي الرياض؟ راه ما يمكنش، فهمتيني، السيدة الوزيرة؟

الله يجازيكم بخير، راه المغاربة عندهم واحد الثقافة، الله يجازيكم بخير، كايين الناس اللي عندهم محلات، هذا احنا ماشي ضد باش يبنو، احنا مع يبنو وليني على الأقل تولي واحد المساعدة وتديروهم (des plans types) وتديرو كذا وتديرو كذا، الله يجازيك بخير.

دبا كتبنيو المباني في البوادي ولا في الجماعات القروية، ما كتخلقوش مرافق اللي هي ديال الصناع، ما كاييناش، كتديرو هذيك الصنادق ديال الوقيد والناس يسكنو، هذا اللي بغا يمشي يتحول من مثلا المدينة بحال السكان ديال الدار البيضاء يتحولو من الدار البيضاء وديتوهم

الاستباقية ديال أننا بفضل، بطبيعة الحال، ذيك (l'agence) اللي هي (ANRUR<sup>2</sup>) تنمشيو تشوفو هاذ الديور الآيلة للسقوط أشنويمكن لنا نديرو قبل ما نوقعو في الإشكالية أنها تطيح.

وتنظن بأننا تنوافقكم بأننا اليوم مزالين خصنا نشغلو على هاذ الشئ، والحمد لله، بفضل هاذ البرنامج راه احنا قدرنا نكونو بواحد العمل اللي هو استباقي، لأننا اليوم إلى سمعتو أشنو اللي تدار على صعيد الجهات كاملين، غادي تشوفو بأن صحيح بأن هاذ البرنامج قدر يغطي واحد الإشكالية اللي هي كبيرة وكثيرة في مجالات عديدة، لا في (rural) لا في الحضري ولا في القروي وأيضا استطاعت أنها تعتق الأرواح ديال واحد العديد ديال السكان ديال بلادنا، الحمد لله.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي موضوعه "جودة السكن الاقتصادي"، وهو موضوع من طرف فريق الأصاله والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمات،

يشتكى أغلب المستفيدين من السكن الاقتصادي من غياب معايير الجودة.

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات المتخذة لمراقبة احترام معايير جودة السكن الاقتصادي؟

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا، السيد المستشار المحترم على سؤالكم المهم.

الوزارة تتخذ بطبيعة الحال مجموعة من التدابير لتحسين جودة المباني وضمان أيضا سلامتها وكذا التزام المتدخلين في عملية البناء على الرفع من المهنية أيضا واحترام المواصفات المعتمدة، كيفاش كيوقع

العمرانية والمباني الآيلة للسقوط.

لهذا نطالبكم، السيدة الوزيرة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بالإسراع في إخراج هذه المؤسسة العمومية من سباتها العميق وتجميع مجهود الدولة في هذا الإطار وتنزيل مخرجات اللقاءات التشاورية حول الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري، بما فيها الدور الآيلة للسقوط والمباني الأثرية.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيبات فيما تبقى من الوقت.

#### السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

أولا، تنبغي نأكد على واحد القضية، بأن معالجة المباني الآيلة للسقوط ما كتدارش بطريقة واحدة، تدارب 3 أولا 4 طرق:

أولا، تيكون الهدم كلي أو إعادة البناء عندما يكون الخطر جسيم على المستغلين أو الناس اللي ساكنين بالجوار؛

ثانيا، تيكون الهدم أيضا جزئي وتدعيم ديال المبنى إلى كان المبنى مزال قادر يبقى واقف؛

وثالثا، كايين التدعيم أيضا اللي تيتسمى (le confortement) إلى كان التدعيم نقدرو نديروه من بعد ضبط بعض الاختلالات.

هاذ الشئ بطبيعة الحال تيدار ماشي غير هكاك وصافي، تيتم التعويض الجزافي ديال الملاكين اللي تيسكنو في ذيك الديور.

كاينة واحد الطريقة أن بعض المرات تنشدو الناس القاطنين ملي تيكون هاذوك الديور ما نقدروش نعاودوهم نصلحوهم، وتدعيمهم تيسكنو في مناطق أخرى اللي تيكون (dézà) ساكنين فيها الناس و(dézà) كايين فيها المرافق وجميع المتطلبات ديال هاذ السالكنة.

بغيت أيضا نزيد واحد القضية بأن جميع الجهات ديال المملكة هوما مستفيدين من هاذ البرنامج هذا ديال إعادة الترميم ديال الديور الآيلة للسقوط، واليوم ما يمكنش لنا نكرو بأن على 43.000 دور آيلة للسقوط تمت (conventionnement) ديال تقريبا 33.000، إذن هاذ الشئ هو مهم جدا وبواحد التكلفة اللي هي تقريبا بواحد 4.2 ديال المليار، هاذ الشئ راه مهم جدا، ومازال هاذ الشئ خاصو يتزاد والديور الآيلة للسقوط تتعرفهم تيتزادو كل نهار، احنا اليوم بهاذ المقاربة

<sup>2</sup> Agence Nationale pour la Rénovation Urbaine et la Réhabilitation des bâtiments menaçant ruine

هاذ الشيء؟

أولا، حيث اليوم قمنا بإعداد واحد المشروع قانون المتعلق بتنظيم عملية البناء، اللي هو مشروع قانون رقم 29.18 واللي تم إرساله إلى الأمانة العامة للحكومة قصد المصادقة، واحنا اليوم راه في آخر المراحل ديال المشاورات بالنسبة لهاذ القانون.

من شأن هذا القانون أنه يرفع، أولا، من السلامة والاستقرار واستدامة هاذ المباني، خصوصا تلك المعدة للكراء أو البيع والمباني أيضا اللي كتشتمل على أكثر من 4 طوابق، هذا القانون أيضا كيسعى إلى ضبط وتنظيم مسلسل البناء، إلى إلزامية دراسة جيوتقنية (géotechnique) وأيضا شروط تدير الورش، واليوم راه احنايا في المراحل الأخيرة ديال إعداد ذك دفاتر الورش.

أيضا، هذا القانون كييعطينا الأساليب والتقنيات ديال البناء وكذا جودة المواد المستعملة وهاد الشيء مهم جدا أننا نحرصو على أن ذك المواد المستعملة تكون مواد تنطبق مع المعايير ديال البناء.

أما فيما يخص التأطير التقني للأوراش، فبالنسبة للأوراش ديال "مجموعة العمران" احنا عندنا في الوزارة واحد التصنيف (un système d'agrément, d'accréditation) اللي كتيرب المقاولات اللي تتدخل في قطاع البناء، واليوم تقريبا عندنا واحد 2380 مقولة اللي هي مصنفة، وملي كنعولو التصنيف راه تنقولو بأنها خصها تتجاوب مع المعايير اللي احنايا كتطبقوها في (les cahiers des charges) وفي هذه الأزمة هذه بالضبط راه احنا تقريبا قمنا بدراسة 365 طلب ديال التصنيف، وفي هاذ 365 طلب ديال التصنيف كانت تقريبا واحد 108 ديال المقاولات اللي هي جديدة عاد حصلت على هذا التصنيف، باش نقولو زعما راه احنايا وخا كنا في عز الأزمة راه المقاولات استافدات وقدرت أنها تأخذ هذا التصنيف باش تقدرتشتغل.

وكاين أيضا إعداد واحد المواصفات القياسية اللي تتأسس للجنة ديالها الوزارة، 14 ديال المواصفات، اللي خرجت لحد الآن هي المواصفات ديال (le béton) والمواصفات ديال الحديد، إذن احنا في هذا التصنيف كنعاولو أننا نتأكدو بأن المواصفات اللي خصها تطبق في البناء خاصها تكون مواصفات اللي جميع (les entreprises) اللي كيخدمو فيها يحترموها.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

**المستشار السيد عادل البركات:**

شكرا، السيدة الوزيرة، على هذه التوضيحات ديالكم.

هو في الحقيقة اللي كتقومي به، السيدة الوزيرة، ما يمكن لناش نشكوفيه وتنشكروك على العمل الجبار اللي تديري على رأس الوزارة، ولكن، السيدة الوزيرة، نقدر نقول لك بأن مجموعة ديال المشاريع السكنية الاقتصادية ما نقدروش أننا ما نعمموش، كاين واحد المجموعة ديال المشاريع اللي هي في المستوى واجهات معمارية في المستوى كتبين المستوى المعماري ديال بلادنا، ولكن نقدر نقول لك، السيدة الوزيرة، بالموازاة راه كاينين مشاريع اقتصادية اللي الواجبات المعمارية ديالها راه في الحقيقة، السيدة الوزيرة، لا تشرف بلدنا ولا تشرف أن المغاربة اللي اعطاهم الدستور سكن لانق أنهم تيسكنو في هذه الصنادق، نقدرو نقولو صنادق، السيدة الوزيرة، ونقدرو نقولو بأن مجموعة ديال الوحدات السكنية الاقتصادية ما كاين (espace vert) ما كاين لا (équipement) ما كاين والو، ونقدرو نرجعو نهضرو، السيدة الوزيرة، على الجودة، الجودة من الداخل فاش كنجيبو ناس أنهم مساكن تنحلوهم من واحد البلاصة وتيجيو تيشريو والدولة تدعمهم وترجع للمقاول واحد (la TVA<sup>3</sup>) في إطار التضامن مع هاد الناس باش أنهم يتمتعو بواحد السكن ديال 50 مترا أو 60 متر.

من هذا المنبر بعدا، السيدة الوزيرة، تنطلبو منك إذا كان ممكن أن هذه المساحة يتعاود النظر في هذه المساحة، ما يمكنش نجيبو عائلة عندهم الدراري ونسكنوهم في 50 مترو و56 مترو، ربما بلادنا راه تبارك الله الأراضي راه كبيرة وربما راه المغاربة بغيناهم يسكنو في واحد السكن اللي في المستوى اللي يليق بهم ويليق بأولادهم.

موازاة مع ذلك مجموعة ديال (les équipements) يكونو.. نقدر نقول لك، السيدة الوزيرة، أنا زرت مجموعة ديال المشاريع سكنية اقتصادية، راه كاين مشروع اقتصادي وكاين مشروع اقتصادي، ما نعمموش، فاش كنعولو مشروع اقتصادي راه جميع القوانين تنطبق على هذا المنعش، ولكن كاين منعشين عقاريين، السيدة الوزيرة، اللي ما كيكتفيوش بواحد هامش الريح ديال 10% ولا 20% تنشوفو (des appartements)، السيدة الوزيرة، لا زليج في المستوى، لا عود في المستوى، لا (Garde-corps)، هذاك الشيء، السيدة الوزيرة، لا يليق بالمواطن المغربي، ولكن بالموازاة تنشوفو مجموعة ديال المنعشين العقاريين اللي دارو مشاريع كبرى وزوينة، كتدوزي من حداها، السيدة الوزيرة، كيحساب لك هذا (le moyen standing ou bien le haut standing) نقدر نقول لك، السيدة الوزيرة، إذا أتاحت لك الفرصة تيجي لمدينة مراكش وتشوفي مجموعة ديال المشاريع، من بينها مشروع ديال حدائق الشرفية اللي في الحقيقة تيشرف البلاد وتيشرف هاذوك الناس أنهم يسكنو في حدائق في المستوى وممرات في المستوى و (des finitions) في المستوى، ربما هاذ المنعشين، السيدة الوزيرة، بغينا الدولة أو الوزارة تدفع بهم، المنعش اللي عندو شركة مواطنة تيكثفي بواحد القدر ديال الريح بغينا الوزارة تدفع بهم وتدفع بهم للقدام، هاذو

<sup>3</sup> Taxe sur la Valeur Ajoutée

## السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار المجهودات التي تبذلها الوزارة من أجل محاربة الخروقات في مجال التعمير وما يترتب عنها من استفحال ظاهرة السكن غير اللائق أو العشوائي، كإين 3 ديال نقط اللي هي جد مهمة واللي غنتقاسمها معكم:

أولا، تعزيز المنظومة القانونية المتعلقة بالمراقبة، من خلال استصدار القانون رقم 66.12 المتعلق بزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، والذي نشر بالجريدة الرسمية في 19 شتنبر 2016، وهذا مكسب جد مهم.

ضمن أيضا هاذ القانون مستجدات مهمة في إسناد مهام المراقبة إلى ضابط الشرطة القضائية ومراقبة التعمير، شحال هادي راه ما كناش عارفين شكون اللي خصويوقف على هاذ المشاكل هادي؛

ثم تحديد واضح ودقيق للمخالفات وتعزيز الطابع الردي للعقوبات، اليوم هاذ الشئ كيكرس البعد الوقائي لهاذ المنظومة، اللي هي من خلال المراقبة ولتفادي أيضا استفحال هاذ المخالفات، وتتوضح أيضا المسؤولية ديال المهنيين المتدخلين بالورش لضمان حسن تنفيذ هاذ الأشغال.

أيضا، أشير إلى أن في إطار تنفيذ البرنامج الحكومي، ولاسيما ما يرتبط بالشق القانوني، عملت الوزارة على إعداد كافة النصوص التطبيقية، اليوم راه خرجو 2 نصوص تطبيقية، الأول هو تحديد إجراءات وكيفية منح الرخص للإصلاح والتسوية والهدم، هذا مهم جدا واللي جاء لتعزيز منظومة الترخيص في ميدان التعمير والبناء، من خلال استحداث رخص جديدة اللي ما كانتشي شحال هادي، وأيضا كإين مرسوم متعلق بتحديد كيفية مراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء، واللي تيزمن واحد المجموعة من المقترضات وتحديد أيضا الشروط والكيفيات اللي تتحول الصفة الضبطية لمراقبة التعمير.

كإين حاجة واحدة أخرى هي أننا اليوم، للإشارة فقط، أن من بين الأهداف لاستحداث هاذ الرخص ديال التسوية والبنيات غير القانونية، هي معالجة تسوية الوضعية ديال هاذ البنيات، ولكن أيضا كتدخل هاذ البنيات في الدورة الاقتصادية ورد الاعتبار للقائنين فيها، حيث اليوم ملي الواحد تيتملك واحد الأرض ولا تيتملك واحد الدار ديالو، راه تتحول لو أنه يكون حتى هو تيستفيد من الكريديات ديال البانكة، إلى بغى يمشي لشي بانكة تيولي عندو واحد (le bien) اللي تيخليه أنه يرد لو الاعتبار ديالو وأيضا تيخليه عندو واحد (l'autonomie) من الناحية الاقتصادية اللي تتخليه أنه عاود حتى هو يدخل في الدورة الاقتصادية ديال البلاد.

هما المنعشين اللي بغينا.

كفى، السيدة الوزيرة، من المنعشين اللي بغا ويعيشو على الأزمات ديال الناس، لأن اليوم خصنا يكونو عندنا شركات مواطنة ويكونو عندنا منعشين مواطنين اللي يقدمو واحد السكن لائق في المستوى، السيدة الوزيرة.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

السيدة الوزيرة بقت لكم 10 ثواني إذا أردتم الرد على التعقيب.

## السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

في 10 ثواني، احنا اليوم تنشتغلو على هاذ (la qualité) ديال (le logement) وأيضا هاذ الأزمة خلاتنا أننا نعيدو النظر في (la qualité) ديال (le logement)، اليوم أنا متفقة معك كإين برامج اللي هي جد مهمة وجميلة وتتجاوب مع المواطنين، ماشي غير في مراكش، في جميع ربوع المملكة، واليوم احنا مستعدين أننا نزيدونحنسوهاذ (la qualité).

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الخامس موضوع من طرف الفريق الاستقلالي وموضوعه "الحد من البناء العشوائي وإدخال سياسة البناء في الدورة الاقتصادية".

السيد الرئيس لكم الكلمة، السي اللبار.

## المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

سؤال الفريق الاستقلالي هو الحد من البناء العشوائي وإدخال سياسة البناء في الدورة الاقتصادية، ماذا أعددت للجواب ولإقناع من يطرح هذا السؤال؟

شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.



انتهى الوقت المخصص لسؤالكم. انتهى الوقت، والسيدة الوزيرة، ما بقاش لكم، استنفذتم ما كان لكم في السؤال الخامس.

السؤالان السادس والسابع تجمعهما وحدة الموضوع أيضا، لذا سنعرضهما دفعة واحدة، والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة وموضوعه "صعوبة حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد الحمامي:

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،  
السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،  
السيدة الوزيرة المحترمة،

تضمن برنامجكم الحكومي التزام يقضي بإنتاج 800.000 وحدة سكنية في أفق 2021 لتقليص العجز والحد من جميع أشكال السكن غير اللائق.

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن مآل هذا الالتزام الحكومي وعن الإجراءات المعتمدة لتمكين الطبقة الفقيرة والمتوسطة من الحق في الحصول على سكن لائق؟  
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي دائما في نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

السيد الرئيس..

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيدة الوزيرة المحترمة،

ماذا أعددتكم للطبقة المتوسطة من سكن لائق؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الإجابة على السؤالين المتعلقين بتوفير سكن مناسب للطبقات المتوسطة.

وأیضا تنعملو على تصفية بعض المخالفات، اليوم تیطلعولنا واحد المؤشرات اللي هي جد مهمة، واحد العديد من السكان اللي في الجائحة جاو صفاو هذاك العقار ديالهم ودخلو في هذه المنظومة ديال أنه العقار ديالهم كيوليو كيملكو، وبالتالي كيدخل في هذه الدورة الاقتصادية وكيدخل أيضا في رد الاعتبار لهاد القاطنة ديال هذه الدور هادي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الرئيس، في إطار التعقيب على تدخل السيدة الوزيرة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الحقيقة وأنا أستمع لأن منذ أن صادقنا على قانون 66.12 وكنا بأمل أن الحكومة ستعمل على إيقاف هذا البناء العشوائي، غير أننا اليوم لا نلمس أي مجهود للحكومة في هذا المجال. لأن المدن ديالنا، والحمد لله، راه احنا الحمد لله بلادنا نعتز بها ولكن الهوامش ديال المدن كلها تكثنت من البناء العشوائي غير الصالح تماما للبناء، هنا غياب الوزارة ديالكم، غياب الوكالة ديالكم، غياب الانتباه والجزر، ياك صادقنا احنا كبرلمانيين صادقنا على المشروع، وما هو في يديكم، اعطيونا واش شي مدينة اليوم كتشوفوها أنها تشرف وجه المغرب، ياك تنقولو جدودنا والشعراء "هذه آثارنا تدل علينا"، أشمن آثار غادي يشهدو الأجيال اللي غادي يجيو من مورانا؟

الي سمعت من الإخوان ديالي المستشارين الي سيقوني حتى شي واحد ما هو فرحان، تيعبر على الأسى والتذمر ديالو في قطاع البناء، قطاع البناء ما داخلش، السيدة الوزيرة المحترمة، في البرنامج ديالكم، أشمن برنامج عند الحكومة اللي غادي تبين لنا البناء العشوائي وهي سامحة في المقاولين؟ طالقة العنان ديال هادوك المقاولين، بعض المقاولين الشرسين اللي سطاو على البلاد وسطاو على البقع الأرضية وكيديرو شوية فوق الطبلية وشوية تحت الطبلية، وما احنايا تنجنيو الثمار ديالهم، لأن المدن ديالنا كلها، كلها، اعطيني شي مدينة ما فيهاش بناء عشوائي، اعطيني شي مدينة اليوم اللي نتمناو نشوفوها أنها ستدل على الآثار التي سنتركها للأجيال القادمة بحول الله.

السيدة الوزيرة،

اليوم تيخصنا سياسة جديدة، اليوم تيخصنا عناية جديدة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

## السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السادة المستشارون المحترمون على سؤالكم.

في إطار تنفيذ البرنامج الحكومي في مجال السكن، ومن منطلق اعتبار الحصول على السكن حق دستوري يضمن بطبيعة الحال الكرامة الاجتماعية والحق في العيش الكريم، عملت الوزارة على فتح أوراخ عديدة، أولا، لتوفير سكن لائق ثم محاربة الهشاشة والسكن العشوائي، ثم تقليص العجز السكني.

وفي هذا الصدد عملت الوزارة على وضع وتنفيذ برنامج سكني يشمل مختلف ربوع المملكة، كما قامت الحكومة بتوفير الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، حيث اليوم:

أولا، تم تمكين الأسر من تمويل السكن بما فيها الأسر ذوي الدخل غير القار عبر ضمان القروض البنكية؛

ثانيا، مراجعة عدد من النصوص القانونية من أجل مساندة هاذ سوق العقار؛

ثالثا، فتح مناطق ومدن جديدة للتعمير.

وسعيا منها إلى تحقيق ظروف سكن المواطنين وتمكين الأسر المعوزة والطبقة الوسطى من الاستفادة من هذا البرنامج، أولا، كان البرنامج الأول الذي هو التكلفة ديال 140.000 درهم الذي انطلق سنة 2008 والذي كيعطي الأولوية للأسر القاطنة بدور الصفيح والدور الأيالة للسقوط وأيضا للأسر ذات الدخل المحدود وحاملي البندل ومأجوري القطاع العام والخاص المرتبين بالسلام الدنيا، حيث عرف إنجاز هذا البرنامج 28.000 وحدة إلى متم غشت 2020، وأكثر من 22.000 وحدة كايينة بالوسط القروي، و25.000 وحدة سكنية كايينة أيضا بالوسط القروي.

البرنامج الثاني هو البرنامج الذي هو يتعلق بالسكن الاجتماعي الذي التكلفة ديالو 25 مليون الذي انطلق سنة 2010، وهذا البرنامج أيضا خلانا أننا نجزو واحد 50.000 وحدة لحد اليوم.

أيضا كايين البرنامج السكني الثالث الذي هو موجه للطبقة الوسطى الذي انطلق في 2013 والذي اعتمدته الحكومة من خلال تسهيلات الإعفاء من رسوم التسجيل والتحفيز والذي كانت الوتيرة ديالوشوية متضاعفة، علاش؟ لأن هذا الدعم الذي تعطى لهذا البرنامج هذا ديال الطبقة المتوسطة ما لقاش واحد الجاذبية عند المستثمرين المنعشين العقاريين أو المقتنين أنفسهم، ولا يخفى عليكم أن أهمية الطبقة الوسطى كما جات في التدخلات ديالكم، السادة المستشارين، أنها مهمة جدا لاسيما وأنها تشكل واحد 56% من الساكنة اليوم، والذي اليوم من حقها أنها يكون عندها واحد السكن لائق، ولذا فالوزارة ديالنا راه هي تشتغل على هذا الموضوع باش توجد واحد السكن الذي هو لائق وواحد السكن الذي هو كيتجاوب مع المتطلبات ديال الطبقة الوسطى.

وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار الرد.

## المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة، على الإجابة وعلى التوضيح.

السيدة الوزيرة المحترمة.

الحكومة وعدت في برنامجها بدعم حصول الطبقة الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق عبر تسهيلات، احنا تنشوفو، السيدة الوزيرة المحترمة، واحد المجموعة ديال الناس، احنا دبا الإخوان كيتكلمو على السكن، احنا كنبطبو السكن يكون، تكون الجودة، دائما كنهضرو على الجودة، راه ما كايناشي الجودة، الإخوان تكلمو ما نرجعوشي لهذه النقطة، دون أن تكشف على التدابير التي اتخذتها، كما التزم الوزير السابق في تدبير هذه الوزارة بالتفكير في ملاءمة عروض السكن الاجتماعي كي تستجيب لمختلف الفئات بمراعاة وضعيتها المالية، كايين بعض الناس، السيدة الوزيرة، ما كيحصلوشي على السكن، ما عندهومشي الإمكانيات، والقروض ما كايناش، احنايا دائما تنقولو هذا السكن هذا هو الضمانة ديالو، مادام الإنسان خدام في قطاع غير مهيكلي، ما عندهوشي الإمكانيات، البنكة ما بغاتشي تعطيه فلوس، نعطيوه السكن الضمانة ديالو هي السكن، كما وعد الحزب الحاصل على ثقة المغاربة في البرنامج الانتخابي، الحرص على تمكين الراغبين في ولوج السكن الاقتصادي من قروض بدون فائدة حسب معايير محددة، هاذ الشيء الذي تهنضرو عليه السيدة الوزيرة المحترمة.

للأسف، السيدة الوزيرة، يمكن القول أن برنامج هذه الحكومة في توفير السكن اللائق لم تستفد منه الأسر التي تدخل في إحصائيات العجز السكني، ولاسيما تلك التي تعيش في دور الصفيح والمساكن الأيالة للسقوط، وبخصوص المنتج السكني المحدد قيمته 140.000 درهم من بين 21.006 وحدة منجزة إلى متم سنة 2016، تم تخصيص 6020 وحدة فقط في برنامج مدن بدون صفيح، 113.000 وحدة لبرنامج المساكن الأيالة للسقوط.

فيما يخص المنتج المحددة قيمته في 250.000 درهم فإن المساهمة في البرنامج المذكورين تبقى هزيلة. السيدة الوزيرة المحترمة، حيث لم تتجاوز في مجموعها 1.47% من الإنتاج الإجمالي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

السيدة الوزيرة المحترمة،

من خلال جوابكم تمعنا فيه فوجدناكم، السيدة الوزيرة، تتكلمين عن السكن البسيط اللي بـ 12 مليون و15 مليون وحتى 25 مليون، هذا ما شي هو المرصود للطبقة المتوسطة، واحنا ما استغربناش، لأن الحكومة اليوم ما عمرها ما تتعرف أن الطبقة المتوسطة هي العمود الفقري ديال التوازن الاجتماعي، هاذ الطبقة المتوسطة ياك هي الحكومة اللي جابت لنا مليون خاصو يخلص واحد الضريبة تضامنية، وراه السادة البرلمانيين راه ردوه لـ 2 المليون. هاذ الطبقة المتوسطة فين هي الخدمات الاجتماعية اللي وفرت لها؟

من غير الخدمات الاجتماعية، اعطينا السكن اللائق، السكن المخصص لواحد الطبقة متوسطة اللي تتشرف المجتمع واللي تدير التوازن المجتمعي. حكومتكم، السيدة الوزيرة، أنها تتجاهل ولا تعترف بالطبقة المتوسطة إطلاقا وبالحجة وبالذليل، من خلال البرامج اللي تشوفو خلي البرامج الأخرى، نهضرو غير على البرنامج ديال السكن ديالكم، السيدة الوزيرة.

صحيح راه كاين مجهود، ها أنت قلت لي أن المنعشين العقاريين تيلقاو صعوبة باش يعملو في إطار السكن الخاص بالطبقة المتوسطة، استوعبناها، ولكن راه أشنو هما المساعدات اللي اعطيتيو لهاذ المنعشين العقاريين؟ بغينا نعرفوها.

واش عارفة، السيدة الوزيرة، أن آلاف أو ملايين الشقق مسدودة، والحكومة تتقول لهم ما عندي ما ندير لكم، بغيتو الفلوس ها هي الفلوس، إيوا واش حكومة ولا بنكة هاذي؟ ها الفلوس أش غادي يدير بها؟ أشنو هما التسهيلات؟ أشنو هما الوسائل اللي قدمتيو للمنعشين العقاريين باش يقبلو ويدخلو لهاذ السكن الخاص بالطبقة المتوسطة؟ أنتوما تزيروهوم إما بالضريبة إما بالتعقيدات ديال بعض الوكالات الحضرية اللي متشنتة في المدن، اللي هي ما صالحة إلا للتعقيدات وعرقلة المشاريع، إضافة شحال من مستثمر اليوم، السيدة الوزيرة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

انتهى الوقت السيد المستشار.

والكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات، تفضلي، السيدة الوزيرة.

باقي لكم 3 دقائق و8 ديال الثواني.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أولا، نشكر السادة المستشارين على التدخل ديالهم وعلى التعقيب ديالهم.

أنا كنظن بأن اليوم عندنا فرصة من خلال هذه الجائحة أننا نلتقطو جميعا بعض المسائل اللي هي جد مهمة.

أولا، ما يمكن لناش اليوم نجير نقولوا ما كاين حتى شي حاجة، هذا واحد (message) اللي يمكن غادي يكون عندو واحد التأثير اللي ماشي هو التأثير اللي كنتسناو اليوم منا كاملين باش ينخرطو معنا الناس اللي غادي يجيو ينخرطو في الإنعاش ديال العقار. اليوم تدارو شي حويجات، كاين شي حويجات اللي خصهم يتقادو وراه احنا تنقادوهم.

أولا، اليوم بالنسبة للناس اللي هما ساكنين في دور الصفيح راه تقريبا كيتعطاولهم الديور ديال 140.000 درهم، وانتوما عارفين، أنا جاية حيث هذالك السؤال ديال... ما كاين حتى مشكل، إذا 140.000 درهم راه..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، ما تقاطعوش السيدة الوزيرة من فضلك.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

راه مشات لي 2 دقائق السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

ما كاين مشكل. السيدة الوزيرة ماشي 2 دقائق، قولي 2 ثواني، يالاه تفضلي، السيدة الوزيرة، غادي نزيدوك.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

كنقول بأن هادوك الناس اللي هما ساكنين في دور الصفيح راهم استافدو من السكن ديال 140.000 درهم، واليوم احنا كنتاجلوا بأن هذا السكن ديال 140.000 درهم يزيد لأن مازال عندنا الحاجة بهذا السكن هذا، أيضا ما خصناش نساو واحد القضية اللي هي جد مهمة، هادوك الناس اللي هما في دور الصفيح راه ما كيبغيوش ذلك السكن ديال 140.000 درهم وكيبغيو غير الأراضي، هذيك الأراضي راه مشاكلها أكثر من أننا نعيدو الإيواء ديال هاذ الناس، لأن خاصهم تجهيزات،

المساحات الخضراء، وخرقا سافرا لتصاميم التهيئة ولحقوق المواطنين في الحصول على بيئة سليمة.

وأمام هذه الوضعية المزرية والمقلقة، نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول أسباب عدم احترام تصاميم التهيئة للمساحات الخضراء.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا تنظن بأن لابد أننا نأكدو اليوم على أن وثائق التعمير تتعمل على تنظيم واستشراف تطور التجمعات الحضرية والقروية، خصوصا الحرص على برمجة المرافق الأساسية بما فهم المساحات الخضراء، وهاذ الشئ وفقا للمعايير اللي هي تضبطها هاذ (les plans d'aménagement).

اليوم المعيار الأول اللي تضبطه (les plans d'aménagement) هي تكون 10 مترو بالنسبة لكل فرد من الناحية ديال المساحات الخضراء، هاذ 10 مترمربع بالنسبة لكل فرد راه ضروري خاصها تكون في (les plans d'aménagement) ما يمكنش يكون (un plan d'aménagement) خارج فيه القضية هاذ ديال ما كاينش كاع (les espaces verts) ولا ناقصة من هاذ المساحة هاذي اللي هي كاينة في (les plans d'aménagement) خصها تكون، إلى عندكم شي (plan d'aménagement) ناقص فيه هاذ الشئ أنا مستعدة نشوفو معكم، السيد المستشار.

ثانيا، قمنا بإنجاز واحد الدليل مرجعي لإعداد المخططات ديال المناطق الخضراء، كآلية عملية لتنمية المناطق الخضراء والمحافظة عليها من الناحية ديال تنفيذ هاذ (les plans d'aménagement)، اليوم أيضا الوزارة قامت بوضع واحد العدد من المخططات ديال المناطق الخضراء.

بالنسبة للمدن اللي هي شملتها هاذ المخططات، يمكن لي نقول لك كاين الرباط، كاين طنجة، كاين فاس، كاين تازة، كاين تطوان وكاين قلعة السراغنة ومكناس والقنيطرة، هاذ الشئ كلو باش يحسن، بطبيعة الحال، إطار عيش المواطنين.

اليوم صحيح أن التنزيل ديال (les plans d'aménagement) راه ما تديروش (lagence urbaine)، راه تيديروه الجماعات المحلية، واحنا تنواكبو الجماعات المحلية باش أنهم ينزلو ذيك (les plans d'aménagement) وهوما محترمين ذيك المواصفات اللي كاينة فيه، لاسيما المواصفات اللي تهم هاذ المناطق الخضراء.

وخصهم الدول تخسر عليهم واحد الأموال طائلة، وخاصو الفلوس باش يبني، إذن احنا اليوم في المنظور الجديد تشوفو كيفاش هادوك الناس اللي بقاو في السكن غير اللائق أننا نعيدو الإيواء ديالهم في الديور اللي هي كتليق بهم أيضا واللي كتليق أيضا بالقدرة الشرائية ديالهم.

فيما يخص الضمانات، الضمانات راه كاينة، كاينة 80% ديال الضمانات (FOGARIM<sup>4</sup>) اللي هي كتضمن هاذ القسط اللي كياخدو السيد اللي كياخذ الدار 140.000 وهو (normalement) كيخلص 10 ديال المليون و4 المليون كتعطيها الدولة باش تعاونو، هذه من ناحية.

من ناحية أخرى، اليوم فيما يخص الطبقة الوسطى متفقة معكم، السيد المستشار المحترم، بأن هذه الطبقة الوسطى اليوم هي اللي غادي تكون كتعطي ذيك الدينامية باش أننا اليوم نخرجو من هذه الجائحة (à travers la relance économique) كما كنقولو، واليوم كنقولو بأن هذه الطبقة هي اللي كتخلص ضرائب وهي اللي كتستهلك وهي اللي كتشغل.

اليوم هذه الطبقة كاين واحد المنتج اللي كان في البرنامج القديم اللي ما لقاش واحد الاستحسان، اليوم احنايا كنوقفو على ذيك المنتج وكنقولو هذا المنتج راه خاصنا إعادة النظر فيه، لا من الناحية ديال المساحة ولا من الناحية ديال الثمن ديالو لأن كاين واحد الجزء من الطبقة الوسطى اللي هي كنسميها الطبقة الوسطى (moins) اللي كتبغي واحد الثمن ما بين 25 مليون حتى 50 مليون، هذه الطبقة هذا السكن ما كاينش احنا كنشتغلو عليه، إن شاء الله، وغادي يخرج عما قريب.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال التاسع، موضوعه "عمليات النصب التي تعرض لها المغاربة من قبل شركات عمرانية".

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

أعتذر مرة أخرى، السؤال الموالي موضوع من فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "انخفاض المساحات الخضراء بالمدن"، للمستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

#### المستشار السيد محمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تشهد العديد من المدن المغربية انخفاض ملحوظا فيما يخص

<sup>4</sup> Fonds de Garantie pour les Revenus Irréguliers et Modestes

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

### المستشار السيد امحمد احميدي:

السيدة الوزيرة،

بكل صراحة أنا شخصيا نتمتع في الاسم ديال الوزارة وفي العنوان العريض اللي عطاولها، "وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة"، أية سياسة اللي تذاكرو عليها بالله عليكم، السيدة الوزيرة؟ تتقول لي بأن إلى كان شي حاجة غادي نشوقها، إلى طلعت غير في الطائرة تتجبر التكتلات ديال الإسمنت والأجور الأحمر ديال العشوائي اللي تذاكرو عليه الإخوان كاملين، وتنقولو بأن سياسة المدينة، ملي تنقطعوا للضفة الأخرى تنلاحظو بأن كايين واحد العدد ديال 50% تقريبا أولا 40% ديال الفضاء الأخضر والبناء.

احنا المدن ديالنا، سواء المدن الكبيرة، المتوسطة والصغيرة في هاذ العشوائية اللي ماشيين فيه، وتذاكري معنا، السيدة الوزيرة، تتقولي بأن تصاميم التهيئة، أنا تنعيطك واحد النموذج ها هي منطقة خضراء وفيها (panneau) بأن فيه عمارة، وها الاحتجاجات ديال الساكنة، مع العلم بأن احنا تذاكرو هاذيك القلة القليلة ديال الفضاء الأخضر اللي كايين في بعض المدن ما كايينشي الصيانة ديالو، وتتخسر عليه أموال باهضة من طرف الجماعات ومن طرف المتدخلين، ولكن للأسف الشديد، المواطن تيضطر بأن يقطع الكيلومترات باش غادي يخرج لواحد المنتزه، اللي غادي يقدر يأخذ فيه راحته، إلى غير ذلك من المشاكل اللي تنعيشوها.

من خلالكم، السيدة الوزيرة، علاش تنقول بأن أنا نتعتبر شخصيا بأن الوزارة ديالكم عبء على الدولة، خصوصا أن الوكالات الحضرية، اعطينا لنا الدور ديال الوكالات الحضرية، الدور ديالها وهو في الرخص ديال البناء، أما فهاذ السياسة ديال المدينة اللي تذاكرو عليها، تنقول لك أية سياسة نتكلم عنها؟ ما كايينش، ما كايينش شي حاجة، الوكالات الحضرية ما عندهاش شي حاجة أو شي بصمة اللي غتوضع في هاذ الشي ديال السياسة اللي غتجعل فضاءات، والمدن خصوصا لأن كنتذاكرو على المدن الجديدة، ممكن ملي غنرجعو غتقول بأن هاذ الشي هذا قديم وكذا اللي كنتذاكرو فيه، وهاذ الشي اللي كيتذاكرو فيه الإخوان كاملين ديال البناء العشوائي، منين جا هاذ الشي هذا؟ لأن هذا راجع لسياسة المدينة اللي خصنا نتذاكرو فيها وأظن بأن هاذ الشي ديال مدن بدون صفيح أشنو درتو فيه؟ هاذي سنين واحنا الوزارات المتعاقبة اللي قبل منكم كيتكلمو وكيتبجحوا بهاذ الشي ديال الآخر، الوزير اللي قبل منكم واعدنا فهاذ الجلسة هاذي أمام هاذ المستشارين واعد بأن من الآن

فصاعدا إلى تم السقوط ديال شي منزل غيقدم الاستقالة ديالو، معناه بأن المزايدات.. واحد الحاجة، كنتذاكرو بأن تكون سياسة حكيمة في هاذ الشي ديال المدن وفي هاذ الشي ديال المناطق الخضراء، واحد العدد ديال المواطنين مرض غير بديك الشي ديال الحساسة وكذا لأن ما كايينش الفضاءات والمنتزهات.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الرد في حدود 54 ثانية اللي تبققت.

### السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

كنعاود نقول بأن ما يمكنش لنا نقولو ما كايين والو، وما يمكنش نقولو درنا كلشي.

أولا، هاذك التفعيل ديال وثائق التعمير وخاصة تصاميم التهيئة وتصاميم تنمية التكتلات العمرانية كتبقى من اختصاص الجماعات، ومما يمكن السادة الرؤساء ديال الجماعات من اتخاذ جميع التدابير للمساهمة في الحفاظ على المساحات الخضراء، الوكالات الحضرية كتقوم بالدور ديالها وهي خصها تكون (partie) من الحل وهي (partie) من الحل، واليوم احنا فيما يخص البرنامج ديالنا ديال وثائق التعمير احنا درنا 606 ديال الوثائق، مع العلم أن في البرنامج الحكومي كنا التزمنا على 600 وثيقة ديال التعمير.

حاجة واحدة أخرى اللي يمكن نقول لك، السيد المستشار، هي صحيح كايين خروقات وصحيح كايين بعض..

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال التاسع موضوعه "عمليات النصب التي تعرض لها المغاربة من قبل شركات عمرانية"، موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة.

سؤال الفريق الاستقلالي موجه إليكم، عملية النصب التي تعرض

ثانيا، كايين ضمان إنهاء الأشغال، وهاذ ضمان إنهاء الأشغال اللي كايينة فهاذ (la VEFA) في هاذ (le decret) كتقول ليك بأن هذالك المنعش إلى ما قدرش يسالي ذيك المشروع ديالوكيمكن يرجع الفلوس أولا يمكن هذالك السيد أنه يستافد من السكن، حيث البنكة ولا التأمين هي اللي غتكمل البناء، ولا غتشوف شي منعش واحد آخر باش يكمل البناء، وهاذ الشي مهم جدا.

أيضا هاذ المرسوم غيحدد كيفية أداء الأقساط ماشي كتدفع 50% وأنت مازال ما عندك حتى شي حاجة، السيد ما عندو لا دار لا أرض لا حتى شي حاجة وكيمشي الأخور كيعطيه تسبيق، هاذ الشي بقى بطبيعة الحال في إطار هاذ القانون هذالك ولا ديال هاذ (le decret) غيخلينا أننا نقصو من الأثار ديال هاذ العمليات اللي هي بطبيعة الحال ماشي قانونية، هاذ الشي بالإضافة أن على كل مواطن خصو يعرف بأن أقل حاجة ما يمكنو ليمشي يقلب فيها هي ذيك العقار واش العقار مصفي ولا مازال ماشي مصفي باش يقدر يدفع ذيك التسبيق ديالو.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

وكعادتنا في حزب الاستقلال لا نبخس أعمال الناس، خاصة حكومة مشرفة حكومة المغرب، احنا عمرنا ما تنقولو ما كايين والو، راه كايين مجهودات، ولكن لا تلبث أن تنجلي بسرعة خاطفة دون أن تترك آثارا إيجابية على أرض الواقع.

احنا اليوم في عملية النصب اللي تعرضو لها المواطنين المغاربة وأخص بالذكر مثال بسيط "باب دارنا" هنا في تامسنا، المشاكل اللي واقعة في أصيلة، المشاكل اللي واقعة في مكناس الحي الجامعي، مدن كثيرة ومتعددة، وراكم كتدور، تبارك الله عليكم، راكم كتقبلو كتجولو في المغرب، وأنا كنعنيك، كتنتقلي احنا كنعشوفو التصاور ديالك، ها أنت نشيطة والحمد لله، ها أنت في ورزازات، ها أنت في درعة-تافيلالت، ولكن ديرهم شي مشروع، ماشي غير تقلب على انتخابات سابقة لأوانها وكنطعنو فيك هاذي ما يمكنش، إلى بغيتي الانتخابات قولها لينا نعاونوك ولا غتوظفي شي واحد، حتى احنا كايين البطالة (partout).

الله يجازيك بخير، السيدة الوزيرة، هاذ المشكل ديال "باب دارنا" راه وصل حتى لعند سيدنا الله ينصرو، وأعطى الأوامر ديالو المطاعة والسامية باش يتحل المشكل.

لها المغاربة من قبل شركات البناء، وما يخفاش عليكم مدى المعاناة ديال واحد 1200 أسرة في هاذ الشأن هذالك.

ماذا فعلتم للتخفيف من معاناتهم السيدة الوزيرة؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بطبيعة الحال احنا واعيين بهاذ الإشكالية اللي ما كتقتصرش على ميدان العقار فقط، يمكن لنا نلقاوها في بزاف ديال المجالات، كايين ناس اللي هوما تيخدمو بما يرضي الله، وكايين ناس اللي كيخدمو-راك عارف-بشي وسائل اللي هي غير قانونية، وبغيت نأكد أنه لا يمكن اليوم التعميم، لأن الأغلبية القصوى ديال المنعشين العقاريين اللي كيشغلو في البرامج ديالنا ما كيظرحوش لنا المشكل ديال هاذ العمليات ديال النصب.

ثانيا، نبغي نأكد بأن احنا اليوم كنديرو 3 ديال الحاجات باش نقصو من هاذ الإشكاليات ديال النصب.

أولا، عندنا واحد (le service) اللي كيتكلف بالتوجيه ديال الناس اللي هوما منخرطين في هاذ الإنعاش العقاري؛

ثانيا، كنديرو المواكبة ديال بعض التعاونيات السكنية باش نأطروهم باش ما يطيحوش في المشاكل اللي كيطيحو فيها اليوم، لا سيما من حيث ذيك (la gestion) ديال ذيك المشروع؛

ثالثا، كايين التأطير القانوني.

الي بغيت نقول في هاذ الإطار كتعمل الوزارة منذ شهر وفق مقاربة تشاركية على استصدار واحد المرسوم كهدف إلى تفعيل وتطبيق ذيك القانون 107.12 المتعلق ببيع العقار في طور الإنجاز أي (la VEFA<sup>5</sup>) هاذ القانون راه في الأطوار ديالو الختامية وراه، قرب يسالي احنا في المشاورات الأخيرة، هاذ (la VEFA) أشنو غتدير؟

أولا، كتعطي واحد الضمانات لاسترجاع الأقساط فيما يخص الناس اللي كيدفعو ذيك (l'avance) وما كيكملش المشروع وكتمشي لهم (l'avance) وكيمشي لهم واحد شوية ديال الفلوس جمعوها مساكن باش يشريو ذيك الدويرة ديالهم وكيصدقو لا دار لا (avance)؛

<sup>5</sup> Vente en l'Etat Futur d'Achèvement

## السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

اللي يمكن لي نأكد عليه اليوم هو أن الوزارة تولي أهمية خاصة فيما يخص هاذ الموضوع ديال المراكز القروية الصاعدة، هاذ المراكز القروية الصاعدة اليوم البرنامج أولا الاستراتيجية راه هي واجدة، الاستراتيجية غتقوم على إحداث واحد المراكز صاعدة اللي غتخلينا أننا نخففو، أولا، من تأثير الهجرة القروية نحو المدن، اليوم احنا خصنا واحد المجالات اللي هي (intermédiaire) ما بين المدن والقرى فين يمكن لنا نخلقو الثروة وفين يمكن لنا أيضا نخلقو فرص الشغل، باش ما يكونش عندنا ذلك (le déséquilibre) ونصفو أيضا المجال.

أيضا، هاذ المراكز غتخلينا أننا نحسنو مستوى عيش الساكنة في المناطق القروية أي حوالي واحد 15% من الساكنة الوطنية اللي كتقطن في هاذ المراكز.

يمكن لي نقول بأن البرنامج ككل هو برنامج اللي كهم 325 مركز صاعد، كتقطن بيه واحد 5.7 ديال المليون ديال النسمة، أي 42% من الساكنة، والشطر الثاني اللي فيه 217 مركز صاعد كتقطن بيه 2.4، هاذ الشيء كامل باش ننصفو تقريبا واحد 60% من الساكنة ديال القرى عبر هاذ البرنامج.

اليوم هاذ البرنامج أيضا احنا قمنا بالإعداد ديالو مع الشركاء ديالنا، لاسيما وزارة الداخلية وكنقومو بإعداد خطة الطريق باش نزلوه على أرض الواقع وباش نبدأ ونشتغل فيه، لاسيما وأنه هاذ البرنامج غيكون واحد البرنامج اللي كيجيب واحد الحل لهاذ الأزمة الصحية ولا هاذ الأزمة اللي كنعيشوها اليوم، لاسيما وأن كاين بعض الناس فقدو العمل ديالهم ورجعو للمناطق ديالهم، لاسيما المناطق النائية، واليوم غادي يعاود يرجعو فاش ما تبقاش هاذ الأزمة، وبالتالي خاصهم يرجعو للمناطق اللي غيلقاو فيها الشغل ماشي بالضروري في (les métropoles) ولا في المدن الكبرى.

وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

## المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيدة الوزيرة.

بغيت نشكركم باسم الجنوب الشرقي، السيد المستشار، أن من بين الوزراء اللي تواضعو وجاؤ لعندنا الله يجازيك بخير، وبغيناهم الإخوان في الوزارة يحذونفس الحذو ديالكم، وكيف ما جيتي بمجموعة ديال المشاريع مشكورة، ربما السي الليبار، الله يجازيه بخير، عزيمة عليه

الرجاء باش نجعمو "ال عمران" والبنك اللي سلفهم، أظن أنه (CIH<sup>6</sup>) - واسمح لي إلى قلت السمية ديال البنكة - والمتضررين ونلقاو لهم شي حل، واش هادي علاين 10 سنوات وما زال الناس دافعين فلوسهم وعائشين في واحد الأزمة خانقة اللي الشفقة عليهم اليوم، ما يمكنش شركة ماليزية تجي للمغرب بلا بيان، دخلت واخذات الملايير ديال الملايير ديال الملايير في غفلة.

الغريب هي أن الإذاعة الوطنية والتلفزيون دارو لهم الإشهار، وهوما من الناس اللي كينصبو على الناس، كتنمناو باش تنصفو هاذ الفئة.

شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

بقات ليكم ثانية.

السؤال العاشر موضوعه "حصيلة البرنامج الوطني للمراكز القروية الصاعدة".

وضعه الفريق الحركي، تفضل الشريف.

## المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

الأخوات المستشارات،

الإخوة المستشارون.

السؤال ديالي: استحضارا لمختلف مكامن الخصاص في العالم القروي، انطلقت الحكومة ببرنامج وطنيا طموحا للتنمية المندمجة للمراكز القروية والصاعدة.

بناء عليه نساثلكم السيدة الوزيرة:

- ما هي حصيلة هذا البرنامج؟

- وما هي الإكراهات التي تواجهها؟

- وهل تم تحقيق الأهداف المسطرة؟

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

<sup>6</sup> Crédit Immobilier et Hôtelier

## السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا كنبغي نأكد على أن هاذ البرنامج ديال المراكز الصاعدة هو برنامج غادي يجي يتجاوب مع واحد الظرفية اللي هي اليوم خاصة، وغيتجاوب أيضا مع الهشاشة اللي يمكن لها تيجي من بعد هاذ الأزمة الصحية، وأيضاً هو برنامج اللي هو غيشمل ربوع المملكة، خاصني نأكد بأن واحد (un centre émergent) كي يمكن يكون لو الوقع على 3 ديال الجماعات اللي هي كتقرب لو.

ثانيا، فيما يخص المناطق الجنوبية، أنا كنظن بأن اليوم كايين بعض الخصوصيات اللي احنا واخذيناها بعين الاعتبار فيما يخص التعمير، واحنا اليوم كنخدمو على إعادة النظر في منظومة التعمير بصفة عامة ومنظومة التعمير في العالم القروي بصفة خاصة.

اليوم كنقولو بأن هاذ البرامج كلها خاصو يكون عندها واحد الوقع ماشي اجتماعي فقط وأيضاً اقتصادي على المنطقة.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة دائما للفريق الحركي في إطار موضوع "دعم السكن الاجتماعي".

تفضل السيد المستشار المحترم.

## المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير.

زملائي المستشارون،

أصبحنا نلاحظ في بعض المناطق ومنها جهة الداخلة- وادي الذهب قلة في السكن الاجتماعي المنخفض التكلفة الموجه للطبقة الهشة ومحدودة الدخل، فهل لدى وزارتك استراتيجية مستقبلية لتمكين هذه الفئة من الحصول على سكن لائق وبشمن مناسب؟

وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الإجابة على السؤال.

ورزازات ذلك الشئ باش جبتها اليوم، كانت إقليم ورزازات، إقليم تنغير، إقليم زاكورة وإقليم طاطا، هاذ المناطق اللي ما كيوصلهم حتى أحد، بالخصوص في هاذ الوقيتة وفي هاذ الظرفية ديال الوباء.

أنا كنجييك، السيدة الوزيرة، أنك على الأقل جيتي وتصنتي للناس وتصنتي للمشاكل ديالهم وتصنتي لمجموعة ديال الأطروحات اللي يمكن نخرجو باتفاقيات فيهم، مع العلم أنه تسنات مجموعة ديال الاتفاقيات في هاذ الوقيتة اللي زرتهم وحا الوباء كايين.

## السيدة الوزيرة:

بغيت نوضع السؤال دياي أنه كايينة هاذ المسألة الطريقة باش صنفنو هاذ المراكز، كايين صنفين: صنف فيه 325 مركز صاعد 42%، وفيه واحد 217 مركز صاعد، بغينا نعرفو غير الفرق بين هاذ المراكز.

كذلك، السيدة الوزيرة، هاذ المسألة ديال وزارة التعمير كهمنا بزاف، احنا فهاد المناطق، علاش؟ فيها 2 حاجات؛ أولا، فيما ذلك البرنامج اللي هو مهم ديال القصور والقصبات، وهاذ المسألة كهمنا بالخصوص هاذ الجنوب الشرقي واللي راكم اعطيتيو الإنطلاقة ديال مجموعة ديال الناس يرجعو للمساكن ديالهم، وهاذي مسألة اللي هي مهمة بزاف باش نرجعو الحياة لهاذوك القصور.

بالنسبة لي احنا هذا ماشي غير ليينا كمنطقة ديال الجنوب الشرقي، كمغاربة كلهم لأن هاذوك القصبات هم عبارة عن مآثر تاريخية، واللي يمكن لهم يجلبو السائح بواحد الشكل كبير جدا، وبالتالي هاذي مسألة كذلك اللي هي مهمة.

بغينا، السيدة الوزيرة، كذلك من خلال العروض اللي درتي في هاذيك المنطقة والتساؤلات ديال الناس هو اللي كنحملو ليكم حاليا، وهو القضية ديال الوثائق ديال التعمير فهاذيك المناطق، ما يمكنش واحد الوثيقة ديال التعمير اللي هي في الرباط وفي الدار البيضاء هي تكون بنفس الطريقة أو نفس القوانين اللي مطروحة في هاذ المناطق هاذي اللي هي نائية وكلشي الطلب ديالو أنه هاذ (les plans) يخرجو بواحد الصيغة بالخصوصيات ديال المناطق، وكنطلب منك، السيدة الوزيرة مرة، أخرى أنه تشتغلو على هاذ القانون هاذ المراكز الصاعدة اللي كتهضرو عليها يمكن ليينا نلقاو لها حلول، لأنه كايين مشاكل كبيرة جدا، وبالتالي إلى تضافرت الجهود مع الجماعات ومعكم غادي نلقاو حلول كبيرة جدا، ومرة أخرى كنشكرك على الزيارة دياك وتنتمني أيضا أن السادة الوزراء يحذو نفس الحدود دياك.

شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.



المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ الإيضاحات القيمة اللي قدمتي.

واحنا بطبيعة الحال كنوهو بالمجهودات اللي كتبذلها وزارة الإسكان والتعمير بطبيعة الحال في الأقاليم الجنوبية ككل، ولعبتو دور مهم في التخفيف من حدة قلة السكن في هاذ الأقاليم وفي التنمية ديالها، وهاذي مناسبة ندعوكم في إطار الدور المنوط بكم في إطار الإعمار والتعمير أنكم تتوجهو وتكونو أول الوزارات اللي غنتوجه في إطار تعمير وإعمار منطقة الكركرات بطبيعة الحال، اللي كتعرف اليوم واحد الملحمة وطنية مهمة على وقع العملية الاستباقية اللي قامت بها القوات المسلحة الملكية من أجل تأمين معبر الكركرات.

وفي هاذ الإطار وفي إطار العدالة المجالية، السيدة الوزيرة، والجهوية ندعو الحكومة إلى تشجيع الاستثمار في مجال السكن ذي القيمة المنخفضة اللي لا يتجاوز 140.000 درهم، ومن خلالكم ندعو شركة العمران الجنوب أنها تستثمر في هذا الاتجاه بالضبط، فغياب برامج من هذا النوع بجهة الداخلة-وادي الذهب زاد من معاناة الفئات الهشة والمعوزة، أضف على ذلك فئة العائدين إلى أرض الوطن تلبية للنداء الملكي، بطبيعة الحال واحد الفئة اللي هي كبيرة، كبيرة، أصبحت تعاني من قلة السكن، بالإضافة لمشكل البطالة اللي كيتزاد يوم بعد يوم.

وضمامنا لتكريس الطابع الاجتماعي، السيدة الوزيرة، الحقيقي لهذا النوع من السكن والحيلولة دون تلاعب بعض المنعشين العقاريين، نقترح تخصيص دعم مالي مباشر من طرف الدولة لذوي الدخل المحدود الراغبين في اقتناء السكن الاجتماعي، علما، السيدة الوزيرة، أن المنعشين العقاريين استفادوا من إعفاءات ضريبية وتحفيزات مالية كبيرة لإنتاج وحدات سكنية اجتماعية، ومع مراعاة استمرار جائحة كورونا نؤكد على ضرورة تمديد إعفاء مقتني السكن الاجتماعي من رسوم التسجيل إلى غاية 31 دجنبر 2021 بدل 21 يونيو 2021 كما جاء في مشروع القانون المالي الذي وافق عليه مجلس النواب.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسةالمدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

طبعاً احنا مستعدين أننا نديرو برنامج التعمير ديال معبر الكركرات، وبطبيعة الحال مستعدين أننا نديرو برنامج خاص بمعبر الكركرات

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسةالمدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كيف ما تتعرفو كاملين وكيف ما سبق لي أنني قلت في التدخلات ديالي في هاذ العشية، هاذ الأزمة اللي احنا عايشينها شكلت أيضا فرصة لتجديد التفكير والرؤية فيما يخص السكن، لاسيما السكن اللي هو كيشمل هاذ الطبقة اللي ما عندهاش الإمكانيات أنها تشري بواحد الثمن عالي جدا.

اليوم أيضا احنا في إطار قانون المالية المعدل ما نساوهاش درنا، بطبيعة الحال بالمشاركة ديالكم والمهنيين، خلىنا أن الناس تمشي تشري السكن بواحد التسهيلات اللي هي جات فيما يخص ذلك الشيء ديال (les frais d'enregistrement) الحمد لله، اليوم زولنا هاذك الشيء ديال التسجيل بـ 100% بالنسبة للناس اللي ما عندهومش القابلية أنهم يشريو بثمان عالي، أقل من 25 مليون راهم ما تخلصوش كاع التسجيل، وفوق 25 مليون حتى لـ 2.5 ديال المليون ديال الدرهم راهم تخلصو غير 50%. هاذ الشيء كان مهم جدا، وخلى أن القطاع ينتعش، اليوم الحمد لله من بين القطاعات اللي هي بدأت كتنتعش في عز الأزمة، حيث مازال ما خرجناش من الأزمة، هو القطاع ديال البناء وديال العقار، اليوم راه الشراء ديال المنازل راه طلع بـ 30% وهذا مؤشر جد مهم اللي خصنا نحافظو عليه وخاصنا نزيدو ندعمو فيه باش الناس يقدرو يمشيو وكيف ما تقولو يقدرو يكملو الشراء ولا البيع ديال ذلك السكن ديالهم في واحد الإطار ديال واحد التكلفة اللي هي منخفضة.

فيما يخص هاذك السكن ديال 140.000 درهم لاسيما في المناطق الجنوبية، احنا اليوم عندنا برنامج بطبيعة الحال اللي هو كيشمل جل ربوع المملكة، ولكن احنا بالنسبة للمناطق الجنوبية مستعدين أننا نديرو بطبيعة الحال برنامج خاص اللي كيتجاوب مع الخصوصيات ديال الساكنة، واللي كيتجاوب أيضا ماشي غير مع الخصوصيات ديال كيف ما تنقولو ديال (le pouvoir d'achat) ولكن الخصوصيات أيضا ديال المنطقة، اللي كيتمكن ما كتبغيش الديور، كتبغى أراضي مجهزة، احنا اليوم كنشغلو على هاذ الشيء، إن شاء الله، وغيكون عما قريب التقديم ديال هاذ البرنامج هذا فيما يخص إعادة الإيواء أو فيما يخص إعادة السكن بالنسبة لذلك السكن ديال 140.000 درهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

لإعادة الإعمار ديالو.

فيما يخص أيضا المناطق الجنوبية كلها كيف اللي قلت قبيلة احنا مستعدين أننا بيناتنا أننا نجلسو باش نشوفو أشنو هو ما الحاجيات ديال السكن فيما يخص المناطق الجنوبية، باش نتجاوبو معكم في إطار هاذيك الخصوصيات اللي ذاكرتو عليها.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي والأخير موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية، وموضوعه "حصيلة برنامج مدن بدون صفوح".

السيد المستشار تفضل.

### المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

رغم المجهودات التي بذلت في محاربة دور الصفوح ببلادنا، مازالت النتائج المحققة دون الطموحات المنتظرة والمسطرة ضمن البرنامج الوطني مدن بدون صفوح، الذي انطلق منذ سنة 2004، لذا نسالكم، السيدة الوزيرة، حول حصيلة هذا البرنامج.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

### السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بخصوص برنامج "مدن بدون صفوح" يمكن اعتبار حصيلة هذا البرنامج أي الحصيلة المحققة في إطار هذا البرنامج هي حصيلة اللي هي يمكن لي نقول بإيجابية إلى حد ما، علاش؟ إيجابية، أولا، خصنا نعرفو بأن هاذ البرنامج منذ الانطلاقة ديالو كان برنامج يستهدف واحد 240.000 براكا، هاذ البرنامج اليوم قام بمعالجة أكثر من 290.000 أسرة اللي هي اليوم تحسنت الظروف ديال العيش ديالها وأيضا بنسبة 64% من العدد ديال هاذ دور الصفوح اللي كاين دبا.

كيف ما عرفتو كانت 290 ولاات اليوم تقريبا 450 ألف، هاذ 450 ألف اليوم يمكن لي نقول بأن التعاقد بشأنها وصل تقريبا واحد 60% ديال 450.000 براكا اليوم احنا متعاقدين بشأنها باش تدخل في برنامج ديال المعالجة ديال دور الصفوح.

أيضا كاين مؤشر اللي هو لا بد نوقفو عليه فيما يخص البرنامج

الحكومي، البرنامج الحكومي كيقول بأن خصنا نديرو 60.000 أسرة اللي خاصها تعالج ما بين 2017 حتى ل 2021، اليوم احنا قمنا بمعالجة تقريبا واحد 40.000 أسرة أي بنسبة تقريبا واحد 66%، إذن البرنامج راه غادي شاد طريقو كيف ما تنقولو.

اللي يمكن لينا نشيرو له أيضا هو أن البرنامج كي يعرف واحد الإكراهات اللي احنا كلنا عارفيناها، هاذ الإكراهات هي ناتجة، أولا، على التنامي ديال الجيوب الصفوح اللي كنعرفو أيضا منين كنتجي هاذ الجيوب الصفوح، واللي أنا أشرت بأن خصنا نجهزو واحد المناطق اللي هي غتستقطب هاذوك الناس اللي كهبطو من البادية باش كيديرو دور الصفوح، ألا وهي المراكز الصاعدة والمدن الصغيرة إلى آخره، ويمكن لي نقول بأن أيضا هاذ البرنامج غادي نكملوه بطبيعة الحال باش نجتمعو هاذ الجيوب اللي بقات، ولكن ما نساوش بأن هاذ البرنامج راه اليوم تقريبا واحد 59% من واحد المجموع ديال 82% ديال المدن راه هي اليوم مدن بدون صفوح، هذا جميل جدا، بقات واحد 26 مدينة راه احنا نشغلو عليها اليوم باش نعالجوها هاذوك دور الصفوح اللي كاينة فيها.

أما فيما يخص واحد التوصيات اللي خرجت عن هاذ البرنامج اللي خرجها أيضا المجلس الأعلى للحسابات، اليوم احنا بصدد إدماج هاذيك التوصيات في الرؤية الجديدة اللي غنديرو في هاذ البرنامج، واحنا اليوم راه كنشغلو عليه أيضا مع وزارة الداخلية باش نخرجو واحد البرنامج اللي كيتجاوب مع هاذ التوصيات اللي احنا عايشينها اليوم.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

### المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب ديالكم.

كيف ما قلت، السيدة الوزيرة، كاينة مفارقة، هاذ المفارقة أنه من نهار انطلق البرنامج سنة 2004 كان العدد ديال الإحصاء ديال الأسر 270.000 أسرة، اليوم عندنا 451.816 أسرة، بمعنى أنه تزدت واحد 181.000 أسرة بالنسبة ديال 67%، الأسر اللي استافدو 290.000 كيف ما قلت، احنا الإحصاء اللي كان عندنا في الأول 270.000 بمعنى تجاوزنا العدد الذي تم إحصاؤه بـ 20.000 وبقي عندنا 160.000 بمعنى كاين إشكالية.

هاذ الوضعية، السيدة الوزيرة، يعني أننا ندور في حلقة مفرغة وأن البرنامج لن يحقق أهدافه إذا لم يتم توقيف البناء العشوائي.

البرنامج في السنوات الأخيرة شبه متوقف أو متباطئ في واحد العدد ديال المدن، خصوصا المدن الكبرى: الدار البيضاء، الرباط، سلا ومراكش نسبيا، وهذا قد يعيد هذه المدن إلى نقطة الصفر.

للاستفادة من هذا التعويض، حالت دون استفادة شريحة مهمة من الأجراء من ذلك.

السيد الوزير،

ما هي التدابير المعتمدة للتخفيف من هذه الشروط التعجيزية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

الموضوع ديال هاذ السؤال فعلا هو موضوع مهم ولكن أثار النقاش ليس في هذه القاعة فقط، الأمر يتعلق بالصندوق ديال التعويض عن فقدان الشغل اللي تنشأ تقريبا منذ نهاية الولاية السابقة، وفيه تراكم اليوم الحمد لله.

صحيح كايته شروط ديال الاستفادة، وبالمناسبة الاستفادة هي استفادة ديال الأجير الذي تم طرده تعسفا من عمله لمدة 6 أشهر، الشروط محددة بمقتضى القانون في شرط.. 3 ديال الشروط، شرطين أساسيين:

الأمر يتعلق بضرورة توفره على 780 يوم عمل مصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال 3 سنوات السابقة لفقدانه لعمله و260 منها خلال السنة الأخيرة، خلال السنة الأخيرة طبعا يجب أن يكون مسجلا لدى (ANAPEC<sup>7</sup>) من أجل أنه تبيح على العمل مرة أخرى، استفاد منه منذ نشأته إلى اليوم حوالي 77.826 بدعم مالي فاق..

السيد رئيس الجلسة:

من فضلك، السيدة المستشارة، ما تقاطعوش السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

.. 77.826 بدعم مالي فاق 962 مليون درهم.

اليوم الاشتغال بعد الدراسة التي أنجزها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تم اختيار من بين السيناريوهات الثلاث، تم اختيار السيناريو الأول، هو اليوم موضوع تعديل ديال القانون، نتمناو، إن شاء الله، أنه يوصل للبرلمان قريبا إن شاء الله من أجل التعديل ديالو بما يخفف الشروط والاقتصار فقط على الشرط الأول، وغنحذفو الشرط الثاني مع الحكومة غتدعم بـ 54 مليون درهم سنويا هاذ الصندوق.

اليوم، السيدة الوزيرة، نعطيك النموذج ديال مراكش، مراكش سنة 2004 كانت فيه 16.000 أسرة موزعة على واحد العدد ديال الدواوير لأن مراكش ما فميش دور الصفيح ولكن فيه دواوير في المجال الحضري؛ اليوم، السيدة الوزيرة، الإحصاء 30.000 بمعنى الزيادة ديال 90%، تعالجت منها واحد العدد تقريبا.. تزدت 14.200 في هاذ المدة هادي على سنة 2004. اللي عالجننا 21.000 بمعنى تجاوزنا 16.000 اللي كانت في الأول تجاوزنا بـ 5000 ومازال اليوم 9000 أسرة تنتظر الدور ديالها، بمعنى جميع المدن غتعرف نفس الوضعية ديال الدوران في حلقات مفرغة.

اليوم، السيدة الوزيرة، خصنا مقاربة جديدة، هاذ المقاربة باش هاذ المشروع، وهاذ البرنامج ما يمكنش يبقى مفتوح إلى متى؟ من 2004 اليوم 2020 واش غيبقى مفتوح إلى ما لا نهاية؟ لذلك، السيدة الوزيرة، المقاربة هو أنه خص تكون واحد المقاربة متوازنة، أولا التوقيف ديال البناء العشوائي وتشديد الوسائل ديال المراقبة والحد من التقسيمات العشوائية، وهنا نتساءل عن القانون 66.12 للحد والزجر ديال المخالفات.

المقاربة الثانية أو المسألة الثانية هو التسريع ديال الوتيرة ديال البرنامج لمعالجة الأسر المحصية، إلى ما سرعناش الوتيرة غادي يتزاد العدد، وكذلك الفتح ديال حوار مع الملاك، كايين دواوير اللي كايته في أراضي ديال الملاك ديال الخواص وهم مستعدين للحوار مع الجهات المعنية باش يساهمو بحلول لهاذ الدواوير ولهاذ دور الصفيح.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها، ما بقى عندك حتى شي وقت. ومنتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه "استفادة أجراء القطاع الخاص من التعويض عن فقدان الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الإخوان المستشارين،

أقرت وزارتك استفادة أجراء القطاع الخاص من التعويض في حالة فقدان الشغل، إلا أنه يلاحظ أنه تم وضع شروطا تعجيزية

<sup>7</sup> Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

جوابكم واضح، يقر بالملموس هذه الإشكالية، السيد الوزير، التي تطرق إليها سؤالنا. هناك بالفعل شروط تعجيزية للاستفادة من هاذ التعويض، بحيث أن الواقع لا يرتفع هناك عدد كبير من المستخدمين الفاقدين للشغل لم يستفيدوا من دعم هذا الصندوق، الأوضاع تفاقمت في ظل هذه الجائحة، الأرقام التي أطلعنا عليها بعض المؤسسات العمومية، على رأسها المندوبية السامية للتخطيط، تؤكد أن هناك أكثر من 500.000 أجير فقد شغله جراء الإقفال التام أو الجزئي للمقاولات، متسائلين هل استفاد هذا العدد من الأجراء فاقدى الشغل من دعم هذا الصندوق؟

السيد الوزير،

في كل مناقشة مشروع قانون للمالية، وبالمناسبة سنناقش معكم مشروع الميزانيات القطاعية يوم غد، إن شاء الله، نجد أن المبالغ المرصودة للصندوق لا تتجاوز في أحسن الأحوال مستوى تنفيذ 40%، إذن هناك إشكالية حقيقية إما في الصرف أو في التدبير، وهي إجراءات تنظيمية تفرض عليكم إعادة النظر في المراسيم التطبيقية والنصوص التنظيمية المرتبطة بهذا الإجراء.

لذلك، السيد الوزير، المطلوب حل مستعجل لهذه الإشكالية، اليوم الشغيلة المغربية محتاجة، خصوصا في ظروف هذه الجائحة، إلى هذا الصندوق للتخفيف على الأقل من وطأة الآثار الاجتماعية والنفسية التي يعيشها فاقد الشغل.

المناسبة شرط لطرح وضعية صندوق الضمان الاجتماعي اللي اليوم عنده مسؤولية كبيرة في تدبير ورش الحماية الاجتماعية، والذي يحتاج إلى أطر وكفاءات تقطع مع أساليب التدبير العتيق وتفرض دينامية جديدة في معالجة الملفات العالقة وتعزيزها بالأطر الكافية لإنجاح هذا الورش الوطني الكبير المرتبط بالتغطية الصحية الاجتماعية ومعالجة كل الاختلالات العالقة به، وهي مسؤولية مشتركة فيما بينكم كحكومة وإدارة الضمان الاجتماعي وشركاء اجتماعيين لتعزيز المكتسبات وتحسينها وتطوير كافة مرافق مؤسسات الضمان الاجتماعي لما يخدم أداءه وتطوره دون الارتكاز على حماية المصالح الضيقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

عدد المستفيدين خلال هاذ السنة تقريبا 13.871 مستفيد، بحوالي 84 مليون درهم في خلال 9 أشهر الأولى، بمعنى.. وعلى كل حال الشروط هي واضحة، من بينها أن يكون مصرحا به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بالنسبة للمبالغ المخصصة للصندوق هاذ المبالغ يتم اقتطاعها ماشي الدولة اللي.. الدولة تتدعم، ولكن يتم اقتطاعها من أجراء ومن مشغلين كما باقين الانخراطات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اليوم الدولة دعمت منذ بداية الصندوق بـ 250 مليون درهم، اليوم غتزيد دعم بـ 54 مليون درهم كل سنة، من أجل أننا نوصول للهدف ديال 2027 إلى ما يزيد على 58.500 مستفيد سنويا من هنا إلى نهاية سنة 2027 خلال السنة الأخيرة غنوصولوا لهاد العدد سنويا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نتنقل للسؤال الثاني، موضوعه "التفاوتات المجالية في سوق الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

تفضل السي السعدوني، الكلمة لكم.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

بالرغم من المجهودات التي تبذلها بلادنا من أجل تقليص الهوة بين مختلف المكونات المجالية والترابية، عبر جملة من المخططات والبرامج التنموية، فإن بعض النتائج والمعطيات كشفت عن وجود تفاوتات كبيرة بين مختلف جهات المملكة، خاصة فيما يتعلق بتأهيل النشيطين المشتغلين وعدم استقرار ولوج الشغل وتنظيم بيئات الأعمال والحماية الاجتماعية.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم:



التنفيذ والتشريع الوطني ينسجم معها.

على كل حال ما غنذكرش بالمبادئ الدستورية والقانونية المؤطرة والمحمية والتي تحمي هاذ الحق، لكن بالنسبة للوزارة تشتغل أيضا على هاذ الموضوع، على كل حال أنا ما غنقولش أن الاشتغال الذي نقوم به أو لا النتائج التي يعطيها كفييلة بوضع حد لجميع الإمكانيات التي يمكن أن نتصورها ديال الخرق ديال هاذ الحق، ولكن هناك مجهود تيتبدل من طرف المفتشين ديال الشغل مشكورين على العمل اللي تيديرو داخل المقاولات، سواء من خلال التحسيس والتحفيز على التنظيم النقابي داخل المقاولات، أولا من خلال الوقوف وإنجاز محاضر عندما يتعلق الأمر بخرق هذا القانون وغيرها على كل حال من الإجراءات التي تؤطرها مدونة الشغل وتدارب الكيفية التي يجب أننا نقومومها.

وشكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا سيدي.

فعلا كما قلت على أن حق الحريات النقابية وحرية التنظيم مكفول بالدستور ومكفول بمدونة الشغل والمواثيق الدولية وعلى رأسها الهدف الثامن من..

السيد رئيس الجلسة:

إلى كان ممكن، السيدة المستشارة، إلى كان ممكن تغيير الميكروفون، من فضلك.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

الله يخليك التوقيت.

السيد رئيس الجلسة:

معلوم، مضمون، مضمون.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

هاذ الشي كله كاين، والمغرب أنا نقول لك ما تتخليو حتى اتفاقية ما تتوقعوش عليها إلا 87 ديال الحريات النقابية، ونحن نطالبكم ككونفدرالية ديمقراطية للشغل بالتوقيع عليها.

السيد الوزير،

أنا غادي نعطيك واحد العينة، عينة لأنه الملفات كبيرة وكبيرة بزاف

السياحة أو باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى الأكثر تشغيلًا، علاش؟ باش التكوينات اللي تديرو تكون موجهة حسب النشاط الأكثر تشغيل في كل منطقة، هذا مشتغلين عليه. عندنا اليوم—كيف ما قلت لك—الدراسات انتهت، عندنا برامج وقعنا مع بعض الجهات، بعض الجهات، إن شاء الله، غادي نوقعوها معها فيما قريب، ولكن بهذه الفلسفة.

بالنسبة للتقييم ديال البرامج، أنا متفق معاك على كل حال درنا اليوم برنامج تأهيل الدراسة ديالو قريبة مشرفة على النهاية، باقي البرامج الأخرى ديال التشغيل لا "تحفيز" لا "إدماج" هاذوا أيضا مبرمجين الدراسات ديالهم باش تشوفو فعلا إلى أين سائرون واش هذيك البرامج الطريقة باش تشتغل ناجعة أو غير ناجعة؟ تتحقق الأهداف أو لا ما تتحققش؟ خص تحسن أولا؟ هي مزيانة إلى غير ذلك، وأنا نتظن أن هذا من خلال الدراسات اللي تدارلها، اللي غتدارلها، إن شاء الله، غتكون عندنا هاذ الخلاصات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وهو موضوع من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول الإجراءات التي تقوم بها وزارتك لحماية الحق في ممارسة العمل النقابي والحد من المس بالحريات النقابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

هاذ الحق النقابي حق أساسي من الحقوق ديال الإنسان، هذا لا نجادل فيه، محمي بمقتضى الدستور، ومحمي بمقتضى الاتفاقيات الدولية، محمي بمقتضى مدونة الشغل بشكل واضح وبشكل صريح، وبلادنا وقعت على الأقل على واحد 2 اتفاقيات عندها صلة ديال منظمة الشغل، 2 ديال الاتفاقيات ديال حق التنظيم وديال حماية الأجراء داخل المقاولات: 135 و87، هاذ 2 ديال الاتفاقيات داخلين حيز

والحالات عديدة، غنبدنا بالقطاع ديالكم:

السيد "حاتم دايدو" تعرض للعنف لانتمائه، لأنه أراد أن يمارس حقه النقابي وحقه كموظف، تعرض للعنف من طرف رئيسه، ضربو ونقلو تنقل تعسفي.

هناك كذلك السيد عضو المكتب التنفيذي "محمد بوضاض" في "بريد المغرب"، تعرض للعنف بكلام نابي وساقط من طرف رئيس هده، لأنه نظم مارس حقه التشريعي في الإضراب.

هناك كذلك قطاعات أخرى سأرجع إليها وسأرجع وسأتكلم عن الشركة العالمية للصلب بالدار البيضاء فرع تيط مليل عمالة البرنوصي، وكذلك فرع عمالة مديونة، تم الطرد ديال المكاتب لأنهم كونوا مكاتب نقابية، وقيل لهم يمكن لكم نقبلوكم وما نطردوكمش إلى مشيتو لنقابات آخرين من غير الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. واش حيث قربت الانتخابات الاجتماعية ولت الخريطة تبغي تخريب وتنضربو العمال في الاختيار ديالهم اللي مضمون لهم بالحقوق؟

هناك كذلك السيد الوزير، بأنه هاذ الشركة ملي طردت العمال بدأت تتخرق الفصل 16 من مدونة الشغل، وتتجيب عمال جدد منهم أتراك، وذاك العمال الجدد فيهم اللي وقعت لو حوادث الشغل وراه مرمي دبا في باب الشركة.

هناك كذلك عندنا شركة (SPAMATEX) ديال النسيج وشركة كذلك في مراكش (TELMA) واللي وقع حتى هي نفس المشكل تكون المكتب الأول تم الطرد ديالو، وعاود تكون مكتب آخر لأنه العمال بغاو يواجهو يتشبثو بحقهم لأنه حقهم هذا، فماذا ما فعلت الإدارة؟ عاود حتى هما طردتهم يعني التنظيم النقابي تيوازيه بأنه.. عندنا "أوزون" في فاس، في مكناس، في وجدة، كاين (les zones franches) وكنا درنا مسيرة كنعابة ككونفدرالية.

الآن غنرجع لك للقطاع العام ولو أنه لا يهتمكم، ولكن من خلالكم أنا أتكلّم مع الحكومة، قطاع التعليم، اللي ما تفتحش معه الحوار اليوم وغدا..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، شكرا السيدة المستشارة.

انضافت، لكم 30 ثانية اللي مشات في الأول، شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضل، الكلمة..

السيدة المستشارة انتهى الوقت المخصص لسؤالكم.

**المستشارة السيدة ثريا لحرش:**

اسمح لي، اسمح لي السيد الرئيس.

لأن الميكرو غير لأن في الأول الميكرو كان فيه عطب.

**السيد رئيس الجلسة:**

راه زدت لك 30 ثانية.

**المستشارة السيدة ثريا لحرش:**

صافي.

**السيد رئيس الجلسة:**

لكم الكلمة السيد الوزير.

**السيد وزير الشغل والإدماج المهني:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

الحالات التي سردت، السيدة المستشارة، أنا تنظن أنه حتى تتسم مواقفنا التي نعلنها بالموضوعية اللازمة يجب أن نستحضر المواقف أولا الوقائع كما هي، وأنا تنظن أن بعض الوقائع حكيمتها ليست كما هي، ليست زعما يقدر عندك رواية واحدة، ولكن ليست لديك كل الروايات المتعلقة بالوقائع التي سردت، وبالتالي حتى نكون حكما حقيقيا، حكما ينصف يتحدث بالعدل ينصف بين الناس بالكيفية المطلوبة يجب أن نستحضر كل الروايات المتعلقة بوقائع أو نوازل محددة، هاذك الشيء اللي قلت، السيدة المستشارة، فيه بعض الوقائع ليست صحيحة.

بالنسبة للحالات ديال الطرد أنا تنظن أن المشرع لما تحدثت عن حماية المشرع، حيث مدونة الشغل، الحق النقابي والحق في التنظيم، حمته بقواعد واضحة، تحدثت عن الممثل النقابي والممثل ديال الأجراء لما يتم طردهم هناك مسطرة خاصة يتم سلوكها، وإلا يعتبر الأمر طردا تعسفيا.

في هذه الحالات، لا، في هذه الحالات الذي بيت حتى في هاذ الوقائع القضاء، يثبت فيها أن الطرد تعسفيا، قبل ذلك اللجن الإقليمية تنعقد، أنا تنظن أن عدد كبير اليوم من اللجن الإقليمية تنعقد للبت في النزاعات الجماعية، عدد كبير من النزاعات الفردية اليوم نحن بصدد التعامل معها بالكيفية التي يطبقها القانون، ولكن أن نتصرف خارج القانون بالكيفية التي يتصورها هذا أو ذاك، هذا غير ممكن.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع موضوع من طرف فريق الاتحاد المغربي

للشغل.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

رغم إقرار قانون التدبير المفوض في مادته 26 على إلزامية الاحتفاظ بمستخدمي التدبير وتنصيب مدونة الشغل على ضرورة الاحتفاظ بحقوق ومكتسبات الأجراء والعقود السالفة، فإن شركة "ألزا" المكلفة بتدبير قطاع النقل الحضري في عدد من المدن المغربية لا تحترم هذه القوانين.

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لوضع حد لتمادي هذه الشركة في خرق القوانين.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا السيد المستشار المحترم.

على كل حال الموضوع ديال السؤال الذي توصلت به يتعلق بوقائع في نفس الشركة بمدينة طنجة. مدينة طنجة تعود لإحدى الممثلين النقابيين على كل حال رغم أن الشركة تقول أنه ليس ممثلا نقابيا، أنتم تقولون أنه ممثل نقابي، ولكن أنا نؤكد لك أنه ما يتيح القانون لوزارة الشغل والإدماج المهني أن تتدخل به استنفذته من خلال التدخل، أولا، ديال مفتش الشغل ثم بعد ذلك عقد اللجنة الإقليمية وأمام تشبث الطرف بموقفه، المشغل بموقفه تم اللجوء إلى القضاء وأنا تنظن أن الملف اليوم بالقضاء، ولكن أنا تنقول لك إجمالا هاذ الإشكالات صحيح يؤطرها القانون بالكيفية المطلوبة، أوكل إلينا القانون ببعض الاختصاصات في بداية المسطرة المتعلقة بالمصالحة أساسا، المفتشين ديال الشغل أوكل لهم القانون الإختصاص ديال المصالحة، أما البت في النزاعات فيتم في جهة أخرى لا علاقة لنا بها.

بالنسبة لـ 9 أشهر إلى غادي نهضر على التدبير ديال النزاعات الجماعية إجمالا عندنا على كل حال خلال، هاذي معلومات مهمة ليس فقط بالنسبة لهاذ السؤال فقط، ولكن عندنا بالنسبة لتسعة أشهر الأولى من سنة 2020 معالجة 47.916 نزاعا فرديا، وتم على كل حال إيجاد تسوية لـ 53356 شكاية من أصل 109.415 بنسبة 48.76%، وبالتالي في حدود الاختصاص ديالنا تنشتغلو، لا تحملونا ما لم يحمله لنا القانون.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الوزير.

ولو أن الاستماع – كما سبق وأن قلت – يجب أن يكون للطرفين، نطلب منكم تطبيق ما قمتم به، إذن إذا كانت الشركة تقول ليس ممثل للعمال، ما هو تعريف ممثل العمال (le représentant du personnel) ؟ هو المنتخب من طرف العمال في مكتب نقابي بمقر الاتحاد المغربي للشغل، هل تصدقون الاتحاد المغربي للشغل كمنظمة وطنية أم تصدقون..؟ احتراما للمجلس لن أسي.

فبالرغم من المبادرات التي قام ويقوم بها الاتحاد المغربي للشغل لنزع فتيل الاحتقان الاجتماعي المتزايد داخل شركة "ألزا"، مازالت إدارة هذه الشركة متمادية في هضمها لحقوق العمال وحرمانهم من حقهم الدستوري في التنظيم والانتماء النقابي، ضاربة عرض الحائط كل قوانين البلاد، بما فيها دستور المملكة، ويمكن أن نعرض بعض أوجه الاستهتار:

فصل الأجراء أعضاء المكاتب النقابية ورفض استقبال هذه المكاتب؛

معاملتهم بكل أشكال التمييز تستهدف توزيع الشغل، الأجور والتأديب، وذلك في خرق سافر لمدونة الشغل ولأحكام الاتفاقيات الدولية 98، 135، 154، بل أن عملية التضييق وصلت حد فرض على القابضين رمي المداخل اليومية في ثقب على الحائط دون أي وصل، وهو ما يسهل على الإدارة أن تنتقم من بعضهم خصوصا النقابيين بمتابعتهم بعدم إبلاغ المبالغ؛

ضرب المكتسبات الاجتماعية بالنسبة لمن كان لهم قانون أساسي (مثال الدار البيضاء شركة ألزا دائما).

أما ظروف الصحة والسلامة بهذا القطاع، فهي أساسا تعرف مخاطر كثيرة تؤثر سلبا على الحالة الصحية والنفسية للعاملين، وها هي تزداد تفاقما..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد المستشار، شكرا.

المستشار السيد محمد حيتوم:

.. نتيجة استهتار هذه الشركة بعدم احترام الإجراءات..



شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد المستشار، انتهى الوقت المخصص لسؤالكم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد وزير الشغل والإدماج المهني:**

شكرا السيد الرئيس.

الممثل النقابي، السيد المستشار المحترم، معروف، الممثل النقابي وتعرفه مدونة الشغل، وأنا لا أصدق أنا أنقل لك كما يقوله الآخرون، هوما تيقولوه هناك الكلام، لا هناك الشيء الذي قالتوه هو هناك السيد المستشار، ولكن أنا بالنسبة اللي الدور اللي تديره النقابات داخل المقاولات ماشي ما نتعرفش به، لا بالعكس أنا نقول لك دور أساسي ودور كبير ودور مهم ودور مهم وحماه المشرع. ونشتغل من أجل حمايته وتحسينه بالكيفية التي توطر ليس لمصلحة النقابات بل لمصلحة هؤلاء الأجراء ولمصلحة المقاوله أيضا، مما يساهم ويساعد على تأطير الأجراء والرفع من الوعي النقابي داخل المقاولات ديالنا، وذلك لا يمكن إلا أن يكون في صالح المقاوله وفي صالح الأجراء.

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الله يخليك السيدة الرئيسة، السيدة الرئيسة، من فضلك، لا توجد محادثات أحادية من فضلك.

السؤال الخامس موضوعه "ارتفاع نسبة فقدان مناصب الشغل في العديد من القطاعات الحيوية"، وهو لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فقدان مناصب الشغل في العديد من القطاعات، ماذا توصلتم به من المندوبيات أو من المديرات لإيقاف هذا التزيف؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد وزير الشغل والإدماج المهني:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هاذ الموضوع خصوصا خلال المرحلة ديال الجائحة هو واقع ليس وطنيا فقط، ولكن على المستوى الدولي.

اليوم التقرير ديال منظمات العمل الدولية يتحدث عن فقدان ما يزيد على 400 مليون وظيفة بدوام كامل على المستوى الدولي، الأرقام اللي علنتها المندوبية السامية للتخطيط في بلادنا هي واضحة، وفي الفصل الثالث اللي علنت أن البطالة غترتفع بـ 3.3 ديال النقط وإن كان، وإن كان، دائما الأرقام الفصلية لا تعبر، ليست معبرة، لا تفيد بشكل كبير، الأرقام السنوية هي اللي كتهم، علاش؟ لأن دائما إلى رجعنا للتقارير السابقة دائما الفصل الأول والثالث تتكون الأرقام ديالها مرتفعة لاعتبارات مرتبطة بسوق الشغل الوطنية وللأعمال الموسمية ولارتباط بلادنا بالتساقطات وغيرها على كل حال من بعض الفروع ديال الأنشطة الاقتصادية اللي تتخلق الفرص ديال الشغل.

أنا غنأكد لك فعلا أن هناك إشكال كبير على هاذ المستوى هذا، مرتبط بالأزمة، لذا فقد تم القيام بإجراءات كثيرة وغنقول لك الإجراءات الكبيرة اللي تدارت من أجل دعم المقاوله تدارت أساسا للحفاظ على المقاوله والحفاظ أساسا على المناصب ديال الشغل، الخطابات لا ديال جلاله الملك تؤكد هذا الأمر أكثر من مرة، وأيضا الإجراءات اللي تدارت من هاذ.. سواء في تمكين المقاولات من قروض من أجل الاستمرار، سواء أثناء الحجر الصحي أو بعده، سواء الإعفاء ديالها من الأداء ديال التحملات الاجتماعية في الفترة ديال الصعوبة وغير ذلك، بالإضافة إلى الإعفاء ديالها من الغرامات والفوائد ديال التأخير، نتيجة الصعوبات اللي عرفتها خلال الجائحة، وبالتالي أنا تنظن أن هاذ الإجراءات كلها ستساهم في الحد من هاذ الإشكال هذا.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لابد من الوقوف واحد وقفة تأمل للقول، أحان الوقت لقراءة صلاة الجنازة على النقابات؟ أحان الوقت لتسريح العمال دفعة واحدة لإرضاء بعض البطون التي لم ترد أن تشبع وتقتنع؟

السيد الوزير،

في ظل الجائحة وبفضل السياسة الرشيدة لسيدنا الله ينصرو كان هناك دعم من القطاعات، دعم للمقاولات، دعم للعمال، ولكن هاذ الحالة اللي غنسرديك غير مثال، المآسي جاتنا من الحكومة، لأن المشغل يقول لي وتيقول لنا أن الحكومة اعطاني ترخيص باش نطرد. يا ودي هذا راه مكتب نقابي وطردي لأن هو ما عندوش الأقدمية، لا اللي رشح لي نطرد هذا، إيه اسميتو (INDOKA) في مكناس، ما تيجي عند مفتش الشغل ما تيسمع لنا طرد العمال وعوضهم بوحدين آخرين على عينك يا بن عدي لأنه لا يؤمن بالقانون.

عندنا أمل كبير، تنشكرو المديرية الإقليمية للشغل بمكناس والمجهودات، ولكن شكون اللي غادي يجي عندها؟

هذا مشغل متنطع يحاول ما أمكن التخلص من العمل النقابي، هاذ الشركة فالحاج قدور، كنشكرو المديرية الإقليمية، وعندنا آمال في السيد عامل إقليم مكناس مشكورا، لأنه بالمبادرات ديالو الطيبة تحل المشاكل بعدل ونزاهة، ولا يسمح بالاستهتار.

السيد الوزير،

اليوم تنقول بمرارة، كيفاش غنبقوا حالين الأبواب ديال النقابة؟ اللي جا عندنا راه تيعرض راسو للخطر، أنا سمعت الإخوان ديالنا في الكونفدرالية، سمعت الإخوان ديالنا في الإتحاد المغربي للشغل، واحنا تنشهدو أن عندنا قطاعات متعددة، اللي السبب ديالها هو تهوور المشغل وعدم ضبط الأمور وعدم الصرامة في التعامل مع هؤلاء المستهترين بالقانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

الحكومة ما كتعطيش الترخيص لشي واحد باش يجري على العمال، لا وجود لهاذ الأمر هذا لا في مدونة الشغل، أنت أدري بالاختصاصات اللي كيمنحها المشغل للحكومة والقطاعات الحكومية اللي عندها ارتباط بهاد الموضوع هذا، ما كاينش شي ترخيص ممكن نعطيوه لشي واحد باش يجري على العمال.

إلى شي واحد كييقول ليكم يعطيكم الترخيص، احنا ما اعطينا حتى شي ترخيص لشي واحد باش يجري.. بالعكس نحن نسعى إلى أن الناس يبقاو في المناصب ديال الشغل ديالهم.

الإجراءات اللي تدارت خلال هاذ المرحلة كلها تسعى إلى أن الناس يبقاو في المناصب ديال العمل ديالهم. وأنا نوكد لك، أن اليوم على الأقل التصريحات بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غنكونو وصلنا في نهاية شهر عشرة 2.5 مليون تقريبا، مع التصريحات الورقية مازال ما تمتش، 2 مليون بمعنى أننا استرجعنا من 1.6 في شهر أربعة إلى 2.5 في نهاية شهر عشرة، بمعنى هذا تقدم، هذا تحسن، يجب أن ندعمه جميعا.

صحيح غنكون بعض الإشكالات، يجب أيضا أن نشغل جميعا من أجل الحل ديالها، لا أن نبحت من المسؤول، ولكن الأساس بالنسبة لي أنا ماشي هو المسؤول، الأساس بالنسبة لي أن هاذ المشكل يتحل وما يتعاودش، هذا هو الأساس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال السادس موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول أهم التدابير المتخذة من أجل ضمان حقوق الأجراء في ظل تداعيات أزمة كورونا؟  
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

على كل حال ضمان حقوق الأجراء كنشغلوا بما يكفله القانون على كل حال خلال هاذ المرحلة ديال الجائحة، إن تعلق الأمر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأجراء داخل المقاولات، فالمشروع حدد الكيفية ديال المراقبة وتطبيق قانون الشغل، كنشغلوا من خلال المراقبة ديال المقاولات، من خلال الزيارة ديال التفيتيش التي يقوم بها السادة المفتشون مشكورون.

أيضا وضعنا آليات أخرى بديلة أولا مواكبة أوداعمة لهاذ الإجراءات من خلال وضع منصة خاصة لتلقي الشكايات والتصريحات ديال الأجراء وأيضا ديال المشغلين على كل حال، وهادي اشتغلت منذ 15

ويجب كذلك مراجعة إتفاقية التبادل الحر لما لها من إنعكاسات سلبية على سوق الشغل، على التشغيل وعلى إقتصادنا الوطني، وكيبقى (l'investissement public) الإستثمار العمومي إحدى أهم محطات تنشيط الإقتصاد وتنشيط الطلب بالنسبة للمقاولة الوطنية، خصوصا المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، باعتبارها خزان مهم للتشغيل. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

### السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة.

غير بعض الأرقام ذك 700 ألف ديال مناصب الشغل اللي تفقدت في 2020، معرفتش هاد الرقم؟ أنا جديد علي أول مرة كنسمعو، حتى (le HCP<sup>8</sup>) لا، لا، أنا مقلتش 700 ألف، لا، لا، قلت بالعكس أنا قلت ليك بالنسبة لنا المصرحين فالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بقا 100 ألف، لأن عندنا شهر مرجعي اللي هو شهر 2 كانت فيه 2 مليون و600، دبا تقريبا غنكونو وصلنا 2 مليون و500، أما 700 ألف، (le HCP) اللي درت البحث وغيرها كقول 500 ألف، وبالنسبة لـ 14% لحد الساعة أنا كنظن أنا (le HCP) اللي أعلنت فالفصل الثالث أعلنت 12.7 ما علنتش 14، وحتى أنا كنظن هاد الأرقام..

بالنسبة للدعم ديال الفئات، اليوم باقي مستمر، بعض القطاعات اللي هي هشة والتي فيها إشكالات وصعوبات كبيرة جدا، كالسياحة، كالقطاع ديال الألعاب والحفلات وغيرها اللي كتشغل واحد العدد كبير من الأجراء اللي تمسات بشكل كبير، الدعم ديالها مزال مستمر إلى حدود اللحظة على كل حال بالنسبة لشهر 10 غيتخلصو، راه كان على كل حال بلاغ ديال الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، هاد الأسبوع كاي مرسوم ديال بعض الفئات الأخرى اللي غتحتض بالدعم، يوم الخميس إن شاء الله.

نتمناو، نتمناو على كل حال أن.. لأن في نهاية المطاف وخا غتبقى تدعم، الأساس ماشي هو الدعم أنا كنظن، اللي ممكن ينهض هو الحركية ديال الإقتصاد، يجب أن ندعم الإقتصاد من أجل استرجاع النشاط ديالو، من أجل أن ينهض ويسترجع نشاطه كما كان قبل الجائحة.

أبريل على الأقل إلى اليوم، وتلقينا ما يزيد على 87.200 مكالمة تتعلق بالإشكالات ديال الأجراء.

ثم بالنسبة لتدابير ديال نزاعات الشغل الفردية والجماعية، نسعى ونحاول بأقصى جهد من أجل أن الأجراء يحتفظو، يستافدو من الحقوق ديالهم، ولكن أساسا، أساسا، نسعى إلى أنهم يبقاو في المناصب ديال العمل ديالهم ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

شكرا السيدة المستشارة.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

### المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

شكرا السيد الوزير على هاد المعطيات الهامة.

أکید أن التداعيات الإقتصادية للجائحة غيكون لها إنعكاسات سلبية أيضا على سوق الشغل وعلى وضعية الأجراء، كفقدان عملهم أو إنخفاض دخلهم أو تأخירו، ومن المنتظر فقدان أزيد من 700 ألف منصب شغل خلال 2020، وارتفاع معدل البطالة نسبة 14.8%، هاد التحديات كتلمسها أساسا على مستوى فئات العاملين بالقطاع الخاص وفئات العاملين بالقطاع غير المهيكل، وفئة جديدة اللي كيختلف تدير علاقتها بالشغل مع باقي الفئات، والتي هي موضوع سؤالنا اليوم، وكيترتبط الأمر بالفئات اللي تضررت بشكل مباشر من الجائحة، بالناس اللي فقدو عملهم ولا نقص دخلهم جراء الإغلاق ولا نتيجة انخفاض النشاط الإقتصادي للمقاولة، بالإضافة لجانبين الكمي والنوعي لهاد الفئة، فهناك جانب تدير الزمن، لأنه مغميكنش معالجة هاد الإشكالية على المدى الطويل، خصوصا وأن الحكومة طرف ثالث فمعالجة هاد الإشكالية وتدير هاد الأزمة، إلى جانب أرباب العمل وإلى جانب الأجراء، وهنا أعود لمسائلكم السيد الوزير المحترم.

أولا، ما مدى قدرة الحكومة على مواصلة دعم هاد الفئة إلى تجاوزت تداعيات الأزمة فترات الدعم؟

وثانيا، وانا إن شاء الله غنبدو فمرحلة التلقيح، ما هي الإجراءات الإضافية المتخذة لتفادي أن واحد الأزمة مؤقتة تلحق ضرر دائم بالأجراء وبالمقاولة؟ لأن الحفاظ على مناصب الشغل وتفادي التسريح، فهو كيستلزم تنشيط وتحفيز المقاولة الوطنية، الشيء اللي كيمر أساسا عبر الطلب، يعني خص تكون (la demande) وليس فقط عبر الإستدانة، في حين كنشوفو أن قرارات لجنة اليقظة الإقتصادية في بالإضافة لعدم استهدافها لجميع القطاعات وجميع الفئات المتضررة، فهي غير كافية للحفاظ على مناصب الشغل وتجنب التسريح وتجنب الإغلاق.

<sup>8</sup> Haut Commissariat au Plan

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "نظام الحماية الاجتماعية"، وهو موضوع من طرف فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السي مورو.

### المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا شك أن نظام الحماية الاجتماعية الجاري به العمل ببلادنا منذ الإستقلال، قد أثبت اليوم محدوديته، من خلال مؤشرات عديدة منها: الفئوية في الحماية والشغل ومستوى جودته، وضعف تشغيل المرأة والبطالة وتزايد الواقفين على الهامش إلى آخره.

وهو ما جعل صاحب الجلالة، حفظه الله، يدعو في خطاب العرش الأخير لسنة 2020، حين قال أن الوقت قد حان لإطلاق عمليات حازمة لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة خلال السنوات الخمس المقبلة، داعيا إلى الشروع في ذلك تدريجيا ابتداء من يناير 2021، وفق برنامج عمل مضبوط بدءا بتعميم التغطية الصحية الإجبارية والتعويضات العائلية، قبل توسيعه ليشمل التقاعد والتعويض على فقدان العمل وأن يشكل تعميم التغطية الاجتماعية رافعة لإدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني، تعزيزا وتوسيعا لمجال الحماية الاجتماعية عبر التدابير الجبائية والإجراءات التحفيزية.

وهو مشروع طموح يتطلب إصلاحا حقيقيا للأنظمة والبرامج الاجتماعية الموجودة حاليا، للرفع من تأثيرها المباشر على المستفيدين، ويؤكد جلالته أن بلوغ هذا الهدف يستوجب اعتماد حكمة جيدة تقوم على الحوار الاجتماعي البناء ومبادئ النزاهة والشفافية والحق والإنصاف وعلى محاربة أي انحراف أو استغلال سياسي.

إن الدعوات والتوجهات الملكية السامية في مجال الحماية الاجتماعية، تسائلنا جميعا كما يسائلنا الإنعطاف التاريخي لبلادنا نحو إرساء نموذج تنموي جديد، ذلك أن الحماية الاجتماعية وسيلة رئيسية لتثمين الرأسمال البشري وتعزيز الحقوق الاجتماعية للأفراد والحفاظ على الروابط الاجتماعية، وهي من الأركان الأساسية للنموذج التنموي المأمول.

لذلك، لا بد لمساءلة الحماية الاجتماعية التي نريدها، إستنادا إلى التحولات البنيوية العميقة التي بدأت تتمظهر بألساق مهن جديدة كالعمل الموسمي والعمل عن بعد والتشغيل الذاتي والعمل المستقل

والجزئي ومناصب مرتبطة بعقود الشغل محددة المدى، ونحن معنيون بتقديم أجوبة لكل التساؤلات عن الحماية الاجتماعية بهذه المهن الجديدة.

إننا اليوم، نمد أيدينا في القطاع الخاص لأجل العمل لإبداع مشترك لميثاق اجتماعي يضم الحماية الاجتماعية بمفهومها العميق وبكافة أبعادها بما يحقق السلم الاجتماعي وينعكس بكل خير على الجميع.

وأخيرا، نسائلك السيد الوزير المحترم، عما إن كنا نريد حماية اجتماعية جديدة في إطار نظام مندمج ومتناسق بأسس جديدة يكون لها تأثير على النمو الاقتصادي وعلى التماسك والإستقرار الاجتماعي؟ أم أننا نريد فقط تعديل المنظومة الحالية وترقيتها؟

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

### السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أنا متفق معاك فعلا، أنا غنعقب لأن مطرحتيش شي سؤال مباشر اللي يحتاج إلى جواب مباشر، ولكن أنا متفق معاك، أن الأمر يحتاج إلى منظومة ديال الحماية الاجتماعية جديدة متعددة الأبعاد، لا تقتصر فقط على المنظومة التقليدية المعروفة من تغطية صحية وغيرها، أنا كنظن أن الخطاب الملكي والتوجهات ديالو كانت واضحة في التوسيع ديال الحماية الاجتماعية، لكي تصل.. لأن مكنتصورش أنه الحجم ديال المشروع الذي أعلنه صاحب الجلالة، من تعميم التعويضات العائلية، من تعميم التغطية الصحية، من تعميم التعويض عن فقدان الشغل، من تعميم التقاعد، هذه محاور كبيرة جدا، أنا كنظن أنه بدأ الإشتغال فيها، بدأ الإشتغال فيها اليوم وستمد خلال خمس سنوات التي أعلنها صاحب الجلالة، مؤكدا أنه بعد خمس سنوات غادي تكون عندنا منظومة ديال الحماية الاجتماعية متكاملة فيها هذه الأركان الأربعة ككل غادي نستكملو النشاط ديالنا وغادي نكونورسينا القواعد.

اليوم بالنسبة للتغطية الصحية والتقاعد، بقينا المستقلين، الفئة ديال المستقلين، لأن المنظومة القانونية اللي كاينة اليوم تشمل فقط الأجراء، هذا هو جزء من الإشكالات الكبيرة اللي كانت على هاذ المستوى مرتبطة بهاذ.. أنا كنظن أنه بعد تجاوز هاد العقبة القانونية والإشتغال اليوم بشكل واسع من طرف جميع القطاعات الحكومية مع المستقلين، أنا كنظن أنه غنستطعو نجحو هاذ المشروع في الأجل التي

حقوقاً إستثنائية للمرأة إضافية نظراً للطبيعة ديال المرأة والحماية المطلوبة لهذه الفئة.

أما بالنسبة للجائحة، أنا كنظن أن الجائحة ما استثناتش النساء من الرجال، ولكن الجائحة الإشكالات ديالها والتداعيات ديالها على سوق الشغل، عمت النساء والرجال والشباب والشيوخ عمت الجميع، وبالتالي أنا كنظن أن التواجد ديال النساء والولوج والإهتمام ديال النساء بسوق الشغل، بالإضافة إلى هاذ الحماية القانونية هناك برامج خاصة كنا كنشغلو عليها ولا زلنا وكنقويوها من أجل الإستفادة ديال النساء، والولوج ديالهم ولا تيسير الولوج ديال النساء إلى سوق الشغل، على كل حال ممكن أن نتحدث مثلاً على النسبة ديال 49% من مجموع المستفيدين من برنامج إدماجهم من النساء، 98% من فرص التشغيل بالخارج تستفيدوا منها النساء، و31% من برنامج "تحفيز" اللي هو من البرامج الأساسية، بالإضافة إلى "إدماج" تستفيد منه النساء بـ40% من برنامج "تأهيل" في إطار تكوين تعاقدية تستفيد منه النساء وغيره على كل حال من الإحصائيات التي تؤكد أن هناك عناية خاصة بالنساء في سوق الشغل.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة المستشارة:

#### المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم وما تضمنه من توضيحات تخص الإجراءات التي اعتمدها للتخفيف من تداعيات الجائحة.

رغم الجهود المبذولة تبقى هناك مجموعة من التحديات لا بد من رفعها، خصوصا من أجل تقليص الفوارق بين الجنسين، التصحيح قد يؤدي إلى إرتفاع الناتج الداخلي الخام الفردي بنسبة 39.5% حسب تقرير وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، ويجعل بلدنا يستفيد من الإبداع والقيمة المضافة لنصف الساكنة.

الوضعية الحالية حسب مجموعة من التقارير الوطنية تكشف عن التراجع الخطير لتواجد النساء بسوق الشغل جراء الجائحة، فقد إنخفض معدل نشاطهن بنقطين مئويتين، وفقدنا 230 ألف منصب شغل حسب التقرير الأخير للمندوبية السامية للتخطيط، أما التقرير السنوي حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع برسم سنة 2021، فقد أبان عن تأزم وضعية الفوارق بين الرجال والنساء وقد تتفاقم أكثر جراء استمرار الجائحة حسب التقرير.

لا ننسى أن وضعية المرأة حتى في الظروف العادية تتسم بالهشاشة

حددها صاحب الجلالة واللي غتكون أنا أؤكد لك أنه الوضعية قبل هذا المشروع وبعده ستكون مختلفة بشكل كلي، بشكل كلي.

وبالتالي نتمناو من الله التوفيق لبلادنا فهاد المشروع، اللي أنا كنعتهرو أنه مشروع نقدر نقول ليك يمكن أهم مشروع بعد الإستقلال فبلادنا هو هذا، لأن غيهم جميع الفئات ديال الشعب المغربي بالكيفية اللي غادي تضمن الحماية الإجتماعية لهم.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثامن موضوعه "تضرر النساء في سوق الشغل"، وهو موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

#### المستشارة السيدة أمال ميصرة:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أبانت الإحصائيات الأخيرة عن تراجع خطير في وضعية النساء في المغرب، خصوصا فيما يتعلق بولوجهن وإدماجهن في سوق الشغل وتأثير الجائحة عليهن، فالكثير من النساء المغربيات فقدن عملهن وتحولن إلى وضعية بطالة، ما زاد من هشاشة وضعيتهن في مجال الشغل.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن إستراتيجية وزارتك لحماية النساء في سوق الشغل؟

وما هي الإجراءات المتخذة لدعمهن في ظل هذه الجائحة؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

#### السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

صحيح أن المرأة بمقتضى التشريع الوطني تحظى بعناية خاصة فالمجال ديال الشغل وتحظى بحماية خاصة، ممكن نذكر مقتضيات ديال المادة 346 من مدونة الشغل اللي كتمنع التمييز في العمل على أساس الجنس، التحرش المادة 40، اللي كيمنع التحرش داخل أوساط العمل المادة 40، المادة 152 وغيرها من المواد على كل حال التي تعطي

**السيد وزير الشغل والإدماج المهني:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

أنا كنعقول ليك أنه من الناحية القانونية المقتضيات ديال مدونة الشغل خصصت مواد محددة لحماية المرأة، سواء من التحرش الذي تحدثت عنه، سواء من حيث الإنتماء النقابي، سواء من حيث التمييز في الولوج أو تولي

المسؤولية داخل العمل ديالها بناء على الجنس أو غيرها، أنا كنظن أنه المنظومة القانونية ديالنا فيها أشياء مهمة جدا، يجب دعمها، يجب التعريف بها وتحسيس النساء بها.

أما بالنسبة لـ 200 ألف اللي قلت ديال (le HCP) 200 ألف، هوما راه قالو أكثر من 500 ألف، بمعنى أن النساء من هذيك 500 ألف قل 50% ولكن هذا لا يبرر، أنا كنظن فعلا أن النساء في حاجة إلى حماية على المستوى.. داخل المقاولات وداخل الفضاء ديال العمل، من أجل تساوي الفرص، وإن كان الأمر أنا كنظن لا يتعلق بإشكالات قانونية، يتعلق بإشكالات واقعية وأحيانا بالثقافة في بعض المناطق، يجب تجاوزها بالكيفية المناسبة ليس بالتشريع دائما، ولكن بالتحسيس، بالتوعية، بالتواجد بالقرب من النساء داخل فضاءات العمل وغيرها، هذا كنديرو جزء كبير منو، سواء مع مباشرة كالقطاع أو لا التنسيق مع جمعيات المجتمع المدني اللي كتقدير التحسيس وكتشتغل على هاد المستوى وكندعمها من أجل القيام بالعمل ديالها في هاد المستوى.

وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

نشكر جميع السيدات والسادة المستشارين وعلى مساهمتهم القيمة.

**ورفعت الجلسة.**

أذكر بأنه بعد هذه الجلسة مباشرة توجد جلسة تشريعية، سوف يتأسسها الأخ سلامة عبد القادر.

شكرا.

خصوصا في الأرياف، أيضا فإن الجائحة ومع توقف العديد من الشركات، أبانت عن ضعف التصريح بالعاملين في سوق الشغل والتغطية الإجتماعية والتي تمس النساء أكثر.

أمام هذه الوضعية الهشة ورغم ما بذلتم من تدابير لتجاوز التبعات السلبية للجائحة، إلا أن النساء تبقى هي الأقل إستفادة من الدعم المخصص للمتضررين، كمثال نجد معدل استفادة النساء من الدعم الخاص بالتعويض عن فقدان الشغل لا يمثل سوى 10% مقابل 35% لدى الرجال.

لذا، ندعوكم السيد الوزير، للعمل على تصحيح هذه الفجوة الحاصلة في سوق الشغل بين الرجال والنساء، أولا من خلال إزالة المعوقات التي تحد من النشاط لدى النساء بتوفير خدمات شاملة وبسيطة التكلفة لرعاية الأطفال وللتخفيف من الأعباء الكثيرة على المرأة؛

ثانيا، إتخاذ تدابير مستعجلة تسمح بالولوج المتساوي بين الرجال والنساء لسوق الشغل وتحمي النساء من البطالة؛

ثالثا، إقرار قوانين أكثر فعالية فيما يخص حماية المرأة من التمييز المبني على الجنس أو الشطط أو العنف أو التحرش داخل أماكن العمل، ومن كل فعل أو سلوك قد يجرها إلى التخلي عن العمل؛

تسريع المصادقة على الإتفاقية رقم 190 منظمة العمل الدولية ضد العنف والتحرش بأماكن العمل بهدف ضمان الحماية اللازمة للمرأة؛

خامسا، وضع مقارنة النوع الإجتماعي في صلب السياسات العمومية المتخذة لإنعاش الإقتصاد وتعزيز الإدماج الإجتماعي ما بعد "كوفيد-19".

وأخيرا، ندعوكم السيد الوزير، للعمل على تعميم نظام الحماية الإجتماعية وتوسيعه ليشمل ربات البيوت، تميمنا لإقتصاد الرعاية الذي يقمن به.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

## محضر الجلسة رقم 319

**التاريخ:** الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1442 هـ (فاتح ديسمبر 2020 م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

**التوقيت:** ست دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة والعشرين مساء.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع؛

2- مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.

**المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح جلسة تشريعية.

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمتين والمحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على

مشروع القانونين التاليين:

1- مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع؛

2- المشروع الثاني: يحمل رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.

وقبل الشروع في مناقشة هذين المشروعين، أود باسمكم أن نقدم الشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وكذلك لكافة السادة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس، وكذلك للسيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على الجهود التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانونين المسجلين في جدول هذه الجلسة.

وكذلك، أشكر السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، الذي يحضر معنا للدراسة والمصادقة على هذين المشروعين.

ونستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع.

الكلمة للسيد الوزير، إذا أراد أن يقدم المشروع.

**السيد المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان**

**والعلاقات مع البرلمان:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمين،

طبعاً نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية، هناك كلمة، بإمكانني أن ألقمها على حضراتكم، لكن إذا كانت هذه الكلمة في مضمونها الأصيل موجودة بتقرير اللجنة ويمكن الاكتفاء بها، فأنا مستعد أن...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً السيد الوزير.

أعتقد المقرر كذلك لا يريد...

شكراً السيد المقرر.

والتقرير وزع.

دبا الآن غادي نفتحوباب المناقشة، من أراد أن يفضّل أن يتدخل؟ لا أحد، إذن لا أحد، لا أحد.

الآن غادي ننتقلو للتصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع.

الموافقون: بالإجماع.

شكراً.

إذن غادي نعرض المشروع برمته:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع.

الآن غادي ننتقلو إلى "مشروع القانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب".

كذلك الكلمة لكم السيد وزير الدولة.

**السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع**

**البرلمان:**

شكراً السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

**1) مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع.**

1. فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة "مشروع القانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع".

السيد الرئيس،

حسب العرض الذي تفضل بتقديمه السيد وزير المالية والاقتصاد وإصلاح الإدارة، يأتي "مشروع القانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع"، في إطار الملاءمة مع مقتضيات مشروع قانون المالية لسنة 2021 الذي نص على إحداث ضريبة داخلية على الإستهلاك، مطبقة على جيل جديد من منتجات التبغ المصنع المعروف بـ "السجائر المسخنة"، إضافة إلى أن مشروع القانون الذي بين أيدينا يرمي كذلك إلى تعديل الفصل 10 من القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع، عبر تضمينه للسجائر المسخنة وحصص لائحة أنواع السجائر المسموح باستيرادها أو تصنيعها داخل المغرب، ثم إضافة المادة 24 التي تقضي بمنع صنع أو استيراد أنواع أخرى من التبغ غير تلك المنصوص عليها في المادة 10 من القانون السالف الذكر.

ونظرا لأهمية التعديلات التي جاء بها مشروع القانون الذي بين أيدينا، فقد قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أن نصوت بالموافقة على "مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع".

2. الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة "مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ

السادة المستشارين،

تماما كما الحال بالنسبة للمشروع الأول، هناك كلمة، إلا أن هذه الكلمة مضمنة بالتقرير، إذا ارتأيتم إعفاءنا من قراءة كلمتنا فلكم ذلك، وإذا ارتأيتم أن نقرأها فلكم ذلك، القرار لكم.

السيد رئيس الجلسة:

المجلس قبل طلبكم.

الآن كذلك المقرر، كذلك.

المناقشة مفتوحة، من أراد أن يتدخل؟

لا أحد.

التصويت.

شكرا.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

لا بد خص نقرأها.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الآن المشروع برمته:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب".

وقبل رفع الجلسة، كنعن أنه ندوة الرؤساء غادي تجتمع دبا،

وبعدين لجنة المالية.

رفعت الجلسة.



المسخنة أكبر بكثير من تلك الناجمة عن استهلاك السجائر التقليدية، هذا يدفعنا للتساؤل عن حجم الاستيراد الذي تحقق من هذه المادة في الآونة الأخيرة، وما هي النوعية الجديدة من التبغ والتي يصطلح على تسميتها بالسجائر المسخنة؟ مما يستوجب تقنين السجائر الواردة على المغرب، حفاظا على صحة المواطنين وجعلها فوق كل الاعتبارات.

إن جواب السيد الوزير في اللجنة على أنه وفي الجانب التنظيمي، ينص القانون على ضرورة توضيح نسبة المواد الكيميائية في علبة السجائر، وهذه النسبة يجب أن تكون مطابقة لمعايير يحددها نص تنظيمي، وقد تمت إضافة مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة "مشروع القانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع"، المادة 24 مكررة تم منع صنع واستيراد وتوزيع منتجات التبغ غير الواردة في المادة 10 من مشروع القانون السالف الذكر، مشيرا في السياق ذاته إلى أنه في حالة وجود منتج جديد لا بد من أن يمر عبر المسطرة التشريعية والتنظيمية.

وعن المخاطر الصحية لاستهلاك التبغ المسخن، أوضح السيد الوزير أن هذه السجائر المسخنة هي نوع من أنواع التبغ وأن لها مخاطر على الصحة، مبرزا أنه قد تم تقنين هذا النوع من التبغ في 61 دولة والتي تعرف بأنظمة صحية متطورة، منها الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أوروبا، اليابان.

هذه التوضيحات تدفعنا جميعا إلى تحمل المسؤولية واليقظة في التعامل مع هكذا تشريعات لما لها من تأثير مباشر على صحة المواطنين والمواطنين، وهذا ما يحتم علينا التفاعل الإيجابي مع هذا المشروع والتصويت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### 3. فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون:

✓ مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 96.12

القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب؛

✓ مشروع القانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02

المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع.

المصنع" الذي جاء وفقا للتغيرات الجبائية التي جاء بها مشروع القانون المالي للسنة المالية 2021، والذي نص على إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك مطبقة على جيل جديد من منتجات التبغ المصنع، اصطلاح على تسميته "بالسجائر المسخنة" كبديل للسجائر التقليدية التي تحرق التبغ أثناء الاستهلاك.

وبما أن هذا النوع من السجائر لم يتم الإشارة إليه في الفصل 10 من القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والمصنع، يقترح توسيع محيط الفصل المشار إليه ليشمل كذلك السجائر المسخنة.

ونظرا إلى كون السجائر التي يتم تسويقها حاليا في المغرب تحتوي على نسب أعلى من القطران والنيكوتين وأول أكسيد الكربون مقارنة مع المعايير الدولية ذات الصلة، اقترح هذا المشروع كذلك تعديل القانون المتعلق بنظام التبغ الخام والمصنع لسن تشريعات تتماشى والمعايير الدولية فيما يخص النسب القصوى للمواد الكيميائية السالفة الذكر والمحتوية عليها منتجات التبغ، وذلك بتعديل وتتميم مقتضيات المادة 25 من الفصل الرابع من القانون رقم 46.02، وذلك من أجل إضافة نسب أول أكسيد الكربون، وستحدد النسب القصوى للمواد الكيميائية على منتجات التبغ وطرق تطبيقها بنص تنظيمي.

وموازا مع التعديلات المقترحة في المادتين 10 و25، سيتم إدخال بعض التعديلات الأخرى على القانون رقم 46.02 والتي تهم:

- تعريف فئات التبغ المصنع (المادة 10)؛

- حذف التنصيص على أنواع التبغ الأخرى المعدة للتدخين المشار إليها في المادة 10؛

- إمكانية الاحتفاظ إلكترونيا بالسجلات المتعلقة بحركات دخول التبغ المصنع وخروجه (المواد 7 و12 و16)؛

- إضافة مادة جديدة (المادة 24 المكررة) تهم صنع واستيراد وتوزيع منتجات التبغ المصنع غير الواردة في الفصل 10 من القانون مع التنصيص على ضرورة موافقة اللجان المختصة المنصوص عليها في المراسيم المتخذة لتطبيق القانون السالف الذكر؛

- تم التنصيص على تحصيل الغرامات المترتبة عن الإخلال بأحكام المواد 12 و13 و14 و16 و21 المكررة و24 المكررة و25 من القانون المذكور؛

- سن عقوبة عدم الامتثال لمقتضيات المادتين 21 المكررة و24 المكررة.

تلکم الغاية من مشروع القانون هذا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يختلف إثنان على أن المخاطر الصحية لاستهلاك السجائر

إن الفريق الحركي لا يمكنه إلا أن يثمن مقتضيات هذا النص التشريعي الهام، وذلك بالنظر لما يتضمنه من تحولات كبيرة، والتي شهدتها أنشطة مجموعة القرض الشعبي بالمغرب خلال السنوات الأخيرة، والتي أصبحت تتواجد حالياً في نحو ثلاثين بلداً، مما سيساعد على توفير القروض وتعبئة الإدخار، واستخدامه على مستوى الجهات، وكذا النهوض بالنشاط البنكي وترسيخ الطابع التعاوني للقرض على المستويين المحلي والجهوي، مما يتيح المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على صعيد الجهات.

وفي نفس السياق ننوه بالخطوط العريضة لهذا المشروع والمتمثلة في الحكامة وتعزيز الأموال الذاتية، والرؤية الإستراتيجية لمجموعة القرض الشعبي، ودور مؤسسات الإئتمان في تمويل الاقتصاد الوطني فضلا عن المنافسة بين البنوك.

كما ننوه في الفريق الحركي باستهداف المشروع تعزيز تماسك القرض الشعبي للمغرب، وتقوية قاعدته المالية وتمكينه من تنفيذ مخططة التنموي سواء على مستوى جهات المغرب أو على الصعيد الوطني والقاري والدولي، وتموقعه كبنك إفريقي يحمل قيم التضامن والمواطنة مما سيساهم في النهوض بالدور الاجتماعي للبنك الشعبي، لاسيما أن القطاع البنكي من أهم مصادر التمويل التي يلجأ إليها الفاعلون الإقتصاديون لتلبية حاجياتهم من الموارد الذاتية.

إيماننا منا في الفريق الحركي بأهمية هذا النص التشريعي، والذي نثمن مضامينه وأهدافه، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## (II) مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.

### 1. فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أتناول الكلمة للمساهمة في مناقشة "مشروع القانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب".

أود في مستهل هذه المداخلة، أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العالي إلى السيد وزير المالية والاقتصاد وإصلاح الإدارة المحترم على العرض القيم، سواء الذي تفضل بإلقائه سابقا أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الموقرة، أو الذي بسطه الآن على أنظار مجلسنا هذا، وتطرق خلاله إلى مختلف الأسباب الكامنة وراء تقديم مشروع القانون الذي بين أيدينا.

✓ بخصوص "مشروع القانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع. فهو يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة تخص أساسا:

✓ توسيع نطاق المادة 10 من القانون رقم 46.02 التي تحدد أنواع التبغ المصنع، لتشمل التبغ المسخن؛

✓ إضافة نسبة أول أكسيد الكربون إلى البيانات المنصوص عليها في كل علبه للتبغ المصنع مع تحديد النسب القصوى للمواد الكيميائية على منتجات التبغ وطرق تطبيقها بنص تنظيمي؛

✓ منع صنع واستيراد وتوزيع منتجات التبغ المصنع غير تلك المنصوص عليها في المادة 10 من مشروع هذا القانون؛

✓ إمكانية الاحتفاظ إلكترونيا بالسجلات المتعلقة بحركات دخول التبغ المصنع وخروجه؛

✓ منع صنع واستيراد وتوزيع منتجات التبغ المصنع المنصوص عليها في المادة 10 من مشروع هذا القانون إلا بعد موافقة اللجان المختصة المنصوص عليها في النصوص التنظيمية المتعلقة بتطبيق مشروع هذا القانون وسن عقوبات عدم الامتثال لمقتضيات المادتين 21 مكررة و24 المكررة.

✓ وتبعاً لما سبق، فإننا في فريق العدالة والتنمية ندعو الحكومة إلى:

✓ مراجعة دقيقة لمقتضيات القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها؛

✓ تفعيل تدابير مواكبة في مجال محاربة تهريب التبغ الخام والتبغ المصنع حماية للمستهلك وحماية أيضاً لموارد الخزينة.

وختاماً، فإننا كفريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

### 4. الفريق الحركي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين الموقر لأبدي وجهة نظرنا من "مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96، القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب".

السيد الرئيس،

كما جاء في عرض السيد الوزير، يهدف مشروع القانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي، إلى تحقيق غايتين أساسيتين، تتمثلان في ترسيخ الطابع التعاوني لمجموعة القرض الشعبي، ثم ملاءمة إطاره القانوني مع مقتضيات القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والمؤسسات المعتمدة في حكمها، و تعزيز الأموال الذاتية.

وإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نرى أيضا أن هذا المشروع هو خطوة ومهمة نحو تطوير أداء مجموعة القرض الشعبي للمغرب، لدى فقد قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة، وتماشيا مع موقف فريقنا بمجلس النواب، التصويت بالموافقة على مشروع القانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.

## 2. الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة "مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب".

كلنا يعلم أن مجموعة البنك الشعبي المركزي والأبنك الجهوية شهدت خلال السنوات الأخيرة تحولات كبيرة في أنشطتها، وتوسعت في مختلف القارات، حيث توجد حاليا في نحو ثلاثين بلدا. وقد اقترن مسار هذا النمو بزيادة المتطلبات التنظيمية في كل من المغرب والبلدان الأخرى التي تتواجد فيها المجموعة، وفي هذا السياق، دأب القرض الشعبي للمغرب باستمرار على تعزيز حكامته وقاعدته المالية.

فنسجل على مستوى الحكامة، أنه تم بالفعل إحراز العديد من أوجه التقدم الهام من خلال تعيين متصرفين مستقلين على مستوى مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي، والبنوك الشعبية الجهوية والشركات التابعة لها. ومن ناحية أخرى، تم إنشاء العديد من اللجان التقنية التابعة لمجلس الإدارة، مع إعطاء صلاحيات واسعة للمتصرفين في اتخاذ القرارات الإستراتيجية ذات الأهمية الكبيرة في حياة المجموعة.

وعليه، ومن أجل دعم طموحات المجموعة، بات من الضروري مواصلة هذه الجهود عبر إدخال تعديلات على القانون رقم 12.96 وذلك من أجل ترسيخ الطابع التعاوني للقرض وكذا ملاءمة إطاره القانوني مع

مقتضيات القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتمدة في حكمها والتي تهم على الخصوص حكامه للجنة المديرية وتقوية القاعدة المالية للمجموعة.

وبما أن التعديلات المعروضة علينا جاءت على الشكل التالي:

### أولا: ترسيخ الطابع التعاوني للقرض الشعبي للمغرب

لقد أنيط بالقرض الشعبي للمغرب منذ تأسيسه مهمة تعبئة الادخار واستخدامه على مستوى الجهات وكذا النهوض بالنشاط البنكي على المستويين المحلي والجهوي.

ولترسيخ هذا الطابع التعاوني للقرض الشعبي للمغرب، يرمي مشروع هذا القانون إلى تثبيت البنوك الشعبية الجهوية كمساهم رئيسي للبنك الشعبي المركزي، وفي نفس الوقت الحفاظ على البنك المركزي الشعبي الذي يملك أغلبية رأسمال البنوك الشعبية الجهوية، مما يتيح له القدرة على مواكبتها في مهامها والمساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على صعيد الجهات.

ثانيا: ملاءمة مقتضيات القانون الخاص بالقرض الشعبي للمغرب مع أحكام القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتمدة في حكمها من خلال تحسين حكامه للجنة المديرية.

يهدف مشروع هذا القانون إلى تعزيز تركيب اللجنة المديرية من خلال إدماج أعضاء مستقلين في حدود الثلث، وذلك وفق أفضل ممارسات حكامه المقاولات، وإلى تحويل صلاحيات رئيس اللجنة المديرية فيما يخص حركية وتقييم عمل وترقية رؤساء مجالس الإدارة الجماعية للبنوك الشعبية الجهوية إلى اللجنة المديرية باعتبارها الجهاز الجماعي، أو من خلال خلق لجنة للتعيينات والأجور تابعة لها يتم تحديد كفاءات سيرها في النظام الداخلي للجنة المديرية.

### ثالثا: تعزيز الأموال الذاتية

إن الصبغ الحالية للقانون المنظم للقرض الشعبي للمغرب تفرض مجموعة من القيود، لاسيما على الزيادات في رأسمال البنك الشعبي المركزي، والمتمثلة خصوصا في شرط تملك البنوك الشعبية الجهوية لنسبة 51% على الأقل في رأسمال البنك الشعبي المركزي.

وعليه، يقترح مشروع القانون تخفيض نسب تملك البنوك الشعبية الجهوية من 51% إلى 34% من رأس المال البنك الشعبي المركزي، مما سيمكن من تعزيز القاعدة المالية لهذا الأخير، مع استمرار البنوك الشعبية الجهوية كمساهم مرجعي في رأسمال البنك الشعبي المركزي.

وتعتبر هذه المحاور متطلبات ضرورية لفتح المجال أمام تكوين بنية مساهمين مرجعيين قادرين على ضمان الدعم المالي للمجموعة إذا لزم الأمر وبالتالي تعزيز تماسك القرض الشعبي للمغرب وتقوية قاعدته المالية وتمكينه من تنفيذ مخططة التنموي سواء على مستوى

عدة مستويات، نذكر من بينها:

- ✓ ترسيخ الطابع التعاوني للقرض الشعبي على مستوى الجهات؛
- ✓ تحسين حكاما للجنة المديرية لمجموعة القرض الشعبي للمغرب؛
- ✓ تعزيز الأموال الذاتية للمؤسسة لتقوية قاعدتها المالية بتخفيض نسبة تملك البنوك الشعبية الجهوية من 51% إلى 34% من رأس مال البنك الشعبي المركزي، مع استمرار البنوك الشعبية الجهوية كمساهم مرجعي في رأس مال البنك الشعبي المركزي.
- ✓ ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نُعبّر عن ثقتنا ودعمنا للتدابير السالفة الذكر، وخصوصا في هذه الظرفية الصعبة التي تعيشها بلادنا من جراء وباء كورونا لبلوغ المقاصد التالية:
- ✓ تعزيز الرؤية الإستراتيجية لمجموعة القرض الشعبي وأفاق عملها على المستوى الوطني والدولي؛
- ✓ تحسين قدرات القطاع المالي لدعم لإنعاش الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تعزيز صدارة وتنافسية الاقتصاد الوطني في مجال الاستثمار ومواكبة المستثمرين.

وتبعاً لما سبق، فإن فريق العدالة والتنمية سيصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب، الذي سيعزز الإطار القانوني لعمل مجموعة القرض الشعبي للمغرب من خلال ملاءمته مع قانون مؤسسات الإئتمان والرفع من قدرات حكامته المؤسساتية ونموذجه التدبيري.

#### 4. الفريق الحركي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين الموقر لأبدي وجهة نظرنا من مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.

إن الفريق الحركي لا يمكنه إلا أن يثمن مقتضيات هذا النص التشريعي الهام، وذلك بالنظر لما يتضمنه من تحولات كبيرة، والتي شهدتها أنشطة مجموعة القرض الشعبي بالمغرب خلال السنوات الأخيرة، والتي أصبحت تتواجد حالياً في نحو ثلاثين بلداً، مما سيساعد على توفير القروض وتعبئة الإدخار، واستخدامه على مستوى الجهات،

جهات المغرب أو على الصعيد الوطني والقاري والدولي، وموقعه كبنك إفريقي يحمل قيم التضامن والمواطنة والقرب، من خلال شركاته التابع المتخصصة، وخاصة في مجال الشمول المالي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

شكل القرض الشعبي تجربة مغربية متألفة كبنك اجتماعي تضامني في مرحلة التأسيس وهو الأمر الذي علينا أن نحرص على استمراره عبر تطوير حكامته واعتماد مبدأى المرونة والنجاعة في التشريع له لإبقائه قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية التي تفرضها الظروف العالمية في ظل تقلبات السوق وانعدام رؤية اقتصادية دولية واضحة في ظل ما يعيشه العالم من تغيرات وانتكاسات تغير نمط العيش العادي، والذي زادتته كورونا غموضاً والتباساً.

لأجل كل هذا نعلن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية تأييدنا لهذا المشروع والتصويت له بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### 3. فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أما بخصوص "مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب"، إننا في فريق العدالة والتنمية، نعتبر أنه يكتسي أهمية كبيرة على اعتبار يروم ملاءمة مقتضيات القانون الخاص بالقرض الشعبي للمغرب مع أحكام القانون رقم 12.103 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتمدة في حكمها من خلال تحسين حكاما للجنة المديرية.

ونستحضر بالمناسبة التحول النوعي الذي يكتسيه هذا التوجه بالنسبة لمستقبل مجموعة القرض الشعبي للمغرب، كخطوة مهمة أقدمت عليها الحكومة في اتجاه خلق الانسجام بين النصوص القانونية الوطنية، ووضع حد لكل تعارض أو تناقض فيما بينها.

وهي مناسبة لتسليط الضوء على الجهود الهامة التي بذلتها مجموعة القرض الشعبي للمغرب لتعزيز أنشطتها وتواجدها على المستويين الوطني والدولي، بما فيها سعيها للهوض بالنشاط البنكي على المستويين المحلي والجهوي.

وتجب الإشارة أن مقتضيات مشروع القانون بالصيغة التي ناقشها اليوم ستساهم في تقوية نمط حكاما وكذا آليات التدبير المؤسساتي والتسيير المالي لهذه المجموعة لتحسين أدائها ومردوديتها على

مخططة التنموي سواء على مستوى جهات المغرب أو على الصعيد الوطني والقاري والدولي، وتموقعه كبنك إفريقي يحمل قيم التضامن والمواطنة مما سيساهم في النهوض بالدور الاجتماعي للبنك الشعبي، لاسيما أن القطاع البنكي من أهم مصادر التمويل التي يلجأ إليها الفاعلون الإقتصاديون لتلبية حاجياتهم من الموارد الذاتية.

إيماننا منا في الفريق الحركي بأهمية هذا النص التشريعي، والذي نثمن مضامينه وأهدافه، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وكذا النهوض بالنشاط البنكي وترسيخ الطابع التعاوني للقرض على المستويين المحلي والجهوي، مما يتيح المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على صعيد الجهات.

وفي نفس السياق ننوه بالخطوط العريضة لهذا المشروع والمتمثلة في الحكامة وتعزيز الأموال الذاتية، والرؤية الاستراتيجية لمجموعة القرض الشعبي، ودور مؤسسات الإئتمان في تمويل الاقتصاد الوطني، فضلا عن المنافسة بين البنوك.

كما ننوه في الفريق الحركي باستهداف المشروع تعزيز تماسك القرض الشعبي للمغرب، وتقوية قاعدته المالية وتمكينه من تنفيذ